

بمجموعة القوانين المصرية

قوانين
استثمار المال
العربي والأجنبي والمناطق الحرة

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي



بمجموعة القوانين المصرية

قوانين

استثمار المال

العزبي والأجنبي والمناطق الحرة

ملئمة الطبع والنشر
دار الفكر العربي

يشرف على المجموعة القانونية
ومطابقتها لأآخر التعديلات

الامتاز
مستشفى كامل منسب
المجسأ بالقمص
٦ شارع نصر النيل بالقاهرة

بأار العرفان للطباعة
٣ شارع الرماح بالناصرية - السيفة زينب - القاهرة
٢٦٦٩٥

رقم الإيداع ٧٨ / ٤٤٠٤ الترقيم الدولي ٣٠٦-١٢٧-٢

مقدمة

موضوع هذا القانون ولقوانين المنصلة به خاصة باستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، والتي توردتها فيما يأتي :

١ - لقانونان رقما ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ورقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ في شأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

٢ - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

٣ - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ بنموذج العقد الإبتدائي والنظام الاساسي للشروعات المشتركة التي تنشأ وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

٤ - ويتضمن هذا الجزء أيضا نموذج العقد الإبتدائي للشركات المساهمة الخاصة بالشروعات المشتركة التي تنشأ وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

٥ - وكذا نموذج النظام الاساسي للشركات المساهمة الخامسة بالشروعات التي تنشأ وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

٦ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ؛ بإصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد .

٠ ١٩٧٧ / ٦ / ٢٠

مصطفى كامل منيب
انتهى

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٢
بإصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي
والمناطق الحرة
معدلاً بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن نظام استثمار المال العربي والأجنبي
والمناطق الحرة .

(المادة الثانية)

تطبق أحكام القوانين واللوائح المعمول بها في كل ما لم يرد فيه نص
خاص في القانون المرافق .

(١) المواد المعدلة والمستحدثة وفق أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة
١٩٧٧ تم أدمجها في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، فيما عدا المادتين
الخامسة والسادسة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، فيرجع بشأنها
إلى نص هذا القانون المرفق .

(المادة الثالثة)

يصدر وزير الإقتصاد والتعاون الإقتصادي — بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربي والمناطق الحرة — اللائحة التنفيذية لهذا القانون وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

(المادة الرابعة)

يلغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة ، ويستمر تمتع المشروعات التي سبق إقرارها في ظله بما تقرر لها من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون . أما المشروعات التي سبق إقرارها قبل العمل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه فيستمر تمتعها بالمزايا والضمانات التي كانت مقررة لها قبل تاريخ العمل بالقانون المشار إليه .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ جماد الأول ١٣٩٤ (١٩ يونيو ١٩٧٤) .

(أنور السادات)

نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة

الفصل الأول

في استثمار رأس المال العربي والأجنبي

مادة ١ — يقصد بالمشروع في تطبيق أحكام هذا القانون كل نشاط يدخل في أى من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

مادة ٢ — يعتبر مالا مستثمراً في تطبيق أحكام هذا القانون :

١ — النقد الأجنبي الحر المحول لجمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى لإستخدامه في تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيها .

٢ — الآلات والمعدات، ووسائل النقل والمواد الأولية والمستلزمات السلبية المستوردة من الخارج واللازمة لإقامة المشروعات أو التوسع فيها ، بشرط أن تكون متفقة مع التطورات الفنية الحديثة ولم يسبق إستعمالها . ما لم يقر مجلس إدارة الهيئة الاستثناء من هذا الشرط .

٣ — الحقوق المعنوية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة في ديلة من ديل الاتحاد الدولى للملكية الصناعية أو وفقاً

لقواعد التسجيل الدولية التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية المعقودة في هذا الشأن والمملوكة للمقيمين في الخارج والتي تتعلق بالمشروعات .

٤ - النقد الاجنبي الحر الذي ينفق ، كصروفات الدراسات الأولية والبحوث والتأسيس التي تكبدها المستثمر في الحدود التي يعتمد عليها مجلس إدارة الهيئة .

٥ - الارباح التي يحققها المشرع إذا زيد بها رأسماله أو إذا استثمرت في مشروع آخر بشرط موافقة مجلس إدارة الهيئة في الحالتين .

٦ - النقد الاجنبي الحر المحول إلى جمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري وللمستخدم في شراء أرض فضاء أو عليها مبان لتشييد عقارات عليها طبقاً لأحكام هذا القانون ولو كان شراؤها قبل الحصول على موافقة مجلس إدارة الهيئة متى كان الشراء قد تم طبقاً للقوانين النافذة وفي تاريخ لاحق على سريان القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ .

ويكون تمويل المال المستثمر المشار إليه في البنود ٢ ، ٣ ، ٤ بموافقة مجلس إدارة الهيئة طبقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣ مكرر - يتم تحويل المال المستثمر إلى جمهورية مصر

العربية وإعادة تصديره وكذلك تحويل الأرباح المحققة إلى الخارج وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك بأعلى سعر معلن للتقيد الأجنبي القابل للتحويل بواسطة السلطات المصرية المختصة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المال المستثمر اللازم لشراء الأراضي والعقارات التي تمثل جزءاً متكاملاً من الأصول الرأسمالية للمشروعات التي تقرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

مادة ٣ - يكون استثمار المال العربي والأجنبي في جمهورية مصر العربية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة العامة للدولة وخططها التتوئية على أن يكون ذلك في المشروعات التي تتطلب خبرات عالية في المجالات التطوير الحديثة أو تحتاج إلى رؤوس أموال أجنبية وفي نطاق القوائم التي تعدها الهيئة ويضمدها مجلس الوزراء وذلك في المجالات الآتية :

١ - التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات .

٢ - إستصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعها ، ومشروعات تنمية الإنتاج الحيواني والثروة المائية .

ويكون إستصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعها بطريق الإيجار طويل الأجل الذي لا يجاوز خمين عاماً ، يجوز مددها إلى مدة

أو مدد لا تجاوز خمسين عاما أخرى . وذلك بموافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة .

٣ - مشروعات الإسكان . ومشروعات الإمتداد العمراني ، ويقصد بها الاستثمارات في تقسيم الأراضي وتشيد مبان جديدة وإقامة المرافق المتعلقة بها .

ولا يعتبر شراء مبنى قائم فعلا أو أرض فضاء مشروعا في مفهوم أحكام هذا القانون إلا إذا كان ذلك بقصد البناء أو إعادة البناء وليس بقصد إعادة البيع للاستفادة من الزيادة في القيمة السوقية دون اخلال بقواعد التصرف في المال المستثمر وإعادة تصديره للنصوص عليها في هذا القانون ويشترط أن يتم البناء فعلا خلال المدة التي يحددها مجلس إدارة الهيئة وهون التزام من الدولة بإخلاء تلك العقارات .

٤ - شركات الاستثمار التي تهدف إلى توظيف الأموال في المجالات المنصوص عليها في هذا القانون .

٥ - بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال وشركات إعادة التأمين التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملة الحرة ، ولها أن تقوم بالعمليات التمويلية الاستثمارية بنفسها سواء تعلقت بمشروعات في المناطق الحرة أو بمشروعات محلية أو مشتركة أو أجنبية مقامة داخل جمهورية مصر العربية ، وكذلك لها أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية .

٦ - البنوك التي تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت في صورة مشروعات مشتركة مع رأسمال على أموال لمصريين لا تقل نسبته في جميع الأحوال عن ٥١ ٪ .

٧ - نشاط التعمير في المناطق الخارجية عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الحالية .

٨ - نشاط المقاولات التي تقوم به شركات مساهمة لا تقل مشاركة رأس المال المصرى فيها عن خمسين في المائة .

٩ - نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساهمة بالمشاركة مع بيوت الخبرة الأجنبية العالمية إذا كان يتعلق بأى من المشروعات الداخلة في المجالات المشار إليها والتي تعتبر هذه الخبرة من مقتضياته وبشرط موافقة مجلس إدارة الهيئة في كل حالة على حدة على أن يمسك لكل عملية حساب خاص وفقا للنظام الذى يقرره وزير الاقتصاد ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة .

وتمنح أولوية خاصة للمشروعات التي تهدف إلى التصدير أو تنشيط السياحة أو التي تؤدي إلى خفض الحاجة إلى استيراد السلع الأساسية وكذلك المشروعات التي تحتاج إلى خبرات فنية متقدمة أو إلى الاستفادة من براءات اختراع أو علامات تجارية ذات شهرة خاصة .

.. مادة ٤ - يتم توزيع المال المستثمر في جمهورية مصر العربية طبقاً لإحكام هذا القانون في صورة مشاركة مع رأس المال المصرى العام أو لخاص في المجالات وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادتين ٣ ، ٢ من هذا القانون .

واستثناء مما تقدم (١) تقتصر مشروعات الإسكان التى تقام بغرض الاستثمار على رأس المال العربى دون الأجنبى ، منفرداً أو بالإشتراك مع رأس المال المصرى .

ويقصد بالمال العربى المستثمر المان المملوك لشخص طبيعي يتمتع بحمىة إحدى الدول العربىة أو لشخص اعتبارى يكون أغلبية ملكية رأسماله لمواطنى دولة عربية أو أكثر .

(ب) يجوز أن ينمرد رأس المال العربى أو الأجنبى في مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة متى كانت فروعاً تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسى بالخارج .

(ج) يجوز أن ينمرد رأس المال العربى أو الأجنبى في المجالات الأخرى المنصوص عليها في المادة الثالثة التى يوافق عليها مجلس إدارة الهيئة بأغلبية ثلثى أصوات أعضائه .

ماده ٥ - لا يجوز نزع ملكية عقارات لإقامة مشروعات

استثمارية عليها إلا إذا تقرر اعتبار تلك المشروعات من أعمال المنفعة العامة طبقاً للقانون .

مادة ٦ — تتمتع المشروعات المقبولة في جمهورية مصر العربية وفقاً لأحكام هذا القانون وأياً كانت جنسية مالكيها أو محال إقامتهم بالضمانات والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون .

كما تتمتع المشروعات التي تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين في أحد المجالات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون بالمزايا والإعفاءات الواردة في المواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة طبقاً للقواعد وبالإجراءات المنصوص عليها فيه .

وتسرى الإعفاءات المشار إليها على شركات الساهمة القائمة وقت العمل بهذا القانون في حدود ما تستحدثه عن طريق زيادة رأس المال باكتساب نقدي من إنشاءات في مجال من المجالات المنصوص عليها في هذا القانون بشرط موافقة الهيئة .

مادة ٧ — لا يجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها .

ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي .

مادة ٨ — تتم تسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا

القانون بالطريقة التي يتم الإتفاق عليها مع المستثمر أو في إطار الإتفاقيات السارية بين جمهورية مصر العربية ودولة المستثمر أو في إطار إتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطني الدول الأخرى التي انضمت إليها جمهورية مصر العربية بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ في الأحوال التي تسرى فيها .

ويجوز الاتفاق على أن تتم تسوية المنازعات بطريق التحكيم ، وتشكل لجنة التحكيم من عضو من كل من طرفي النزاع وعضو ثالث مرجح يتفق على اختياره العضوان المذكوران ، فإن لم يتفقا على اختياره خلال ثلاثين يوما من تعيين آخرهما يتم اختيار العضو المرجح بناء على طلب أى من الطرفين بقرار من المجلس الأعلى للبيئات القضائية من بين المستشارين بالهيئات القضائية بجمهورية مصر العربية .

وتضع لجنة التحكيم قواعد الإجراءات الخاصة بها دون التقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا ما تعلق منها بالضمانات والمبادئ الأساسية للتقاضى على أن تراهى اللجنة سرعة البت في المنازعة وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وتكون نهائية وملزمة للطرفين وقابلة للتنفيذ شأنها شأن الأحكام النهائية .

وتحدد لجنة التحكيم من يتحمل مصاريف التحكيم .

مادة ٩ - تعتبر الشركات المنتفعة بأحكام هذا القانون من شركات القطاع الخاص أيًا كانت الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة

فيها ولا تسرى عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه .

مادة ١٠ - لا تخضع للشروعات المتفعلة بأحكام هذا القانون لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة . وبين نظام الشركة طريقة اشتراك العاملين في إدارة المشروع .

مادة ١١ - يسرى على للشروعات ، أياً كان شكلها القانوني ، الأحكام الخاصة بالعمال والمستخدمين المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة كما يسرى في شأن العاملين بهذه المشروعات أحكام قانون التأمينات الإجتماعية ما لم يكفل لهم للمشروع نظام تأمينات أفضل توافق عليه الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية .

ويستثنى العاملون بهذه المشروعات من أحكام القانون رقم ١٩٣ لسنة ٥٨ في شأن التأمين في وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ، والمادة ٢١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كما يستثنى العاملون وأعضاء مجالس إدارة تلك للشروعات من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه

رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب عن خدمة
آلاف جنيه .

مادة (١١) (مكرر) - تخضع المشروعات المشار إليها في الفقرة الأولى من
المادة السابقة لانيود الخاصة بموظفي الدولة وأعضاء الهيئات النيابية
المنصوص عليها في المواد من ٩٥ إلى ٩٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة
١٩٥٤ المشار إليها وللحظر المنصوص عليه في المادة ٢٨ من القانون
رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب .

ويعتبر في حكم الأعمال المحظورة طبقاً للمواد المشار إليها في الفقرة
السابقة قيام بأى عمل من أعمال المهن الحرة بالذات أو بالواسطة ولو كان
هذا العمل على سبيل الاستشارة إذا كان للوزير أو الموظف العمومي —
خلال السنة السابقة على تركه المنصب أو الوظيفة — شأن في الترخيص
بأقامة هذه المشروعات أو الإشراف على نشاطها .

ويقصد بالوزراء في تطبيق أحكام هذه المادة رئيس مجلس الوزراء
ونواب رئيس الوزراء والوزراء ونواب الوزراء .

مادة ١٢ - تستثنى الشركات المتفعة بأحكام هذا القانون من
حكم البند (٥) من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن
بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، على أن يتم توزيع نسبة من

الأرباح الصافية لهذه الشركات سنوياً على الموظفين والعمال طبقاً للقواعد التي يقرها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العمومية .

كما تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه الواردة في المادة (٢) فقرة (١) والمادة (١١) والمادة (١٥) فقرة (١) ، والمادة (٢١) فقرة (١) وفقرة (٤) ، والمادة (٢٤) فقرة (٢) والمواد ٣٨ ، ٣٠ ، ٢٣ ، ٣٣ مكرر والمادة ٤١ فقرة (٤) والمادة ٦٦ فقرة (١) والمادة ٢٩ بالنسبة لممثلي الأشخاص الطبيعية والإعتبارية الأجنبية والمادة ٣١ بالنسبة لغير المصريين ولا يجوز تداول حصص التأسيس والأسهم خلال السنتين الأوليين للشركة إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة . وكذلك تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة .

مادة ١٣ - مع مراعاة حكم البند (٦) من المادة الثالثة ، تستثنى البنوك المنتظمة بأحكام هذا القانون من شرط تملك المصريين لجميع أسهمها الوارد في الفقرة (١) من المادة ٢١ من قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ كما تستثنى من حكم الفقرة (ج) من ذات المادة .

وكذلك تستثنى بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال وشركات إعادة التأمين المشار إليها في البند (٥) من المادة الثالثة من هذا القانون ،

من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد .

مادة ١٤ - استثناء من أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي يكون للمشروع حق فتح حساب أو حسابات بالنقد الاجنبي في البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية ويقيد بالجانب الدائن من هذا الحساب أو الحسابات رصيد رأس المال المدفوع بالعملة الاجنبية والقروض وغير ذلك من أموال المشروع متى كانت بالعملة الحرة وكذلك المبالغ التي يشترها المشروع من البنوك المحلية بأعلى سعر معلن للنقد الاجنبي ، وكذلك حصيلة صادرات المشروع المنظورة وغير المنظورة وحصيلة المبيعات بالنقد الاجنبي في الاسواق المحلية .

وللمشروع دون إذن أو ترخيص خاص الحق في استخدام الحساب المذكور في تحويل المبالغ المصرح بها طبقاً لأحكام هذا القانون في سداد قيمة الواردات السلمية والاستثمارية اللازمة لتشغيل المشروع وفي مواجهة المصروفات غير المنظورة المتعلقة بهذا الاستيراد وفي سداد ما يستحق على المشروع من أقساط القروض المعقودة بالنقد الاجنبي وفوائدها وفي أداء غير ذلك من المصروفات اللازمة للمشروع ، ويجوز للمشروع أن يستبدل من البنوك المحلية أى مبلغ من هذا الجانب مقابل جنيحات مصرية بأعلى سعر معلن للنقد الاجنبي .

ويلتزم المشروع بأن يقدم إلى الهيئة ياناً في نهاية كل سنة مالية بحركة هذا الحساب والمستندات والتفاصيل التي تطلبها الهيئة للتحقيق من أن الاستخدام قد التزم الأغراض المقررة في هذا القانون على أن يكون هذا البيان معتمداً من أحد المحاسبين القانونيين .

مادة ١٥ — استثناء من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد ، يسمح للشروعات المتفعنة بأحكام هذا القانون بأن تستورد — بشرط المعاينة — دون ترخيص ، بذاتها أو عن طريق ، الغير ، ما يحتاج إليه لإقامتها ثم تشغيلها من مستلزمات إنتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطها ، وتكون هذه العمليات مستثناة من إجراءات العرض على لجان البت ، دون إلزام من جانب الحكومة بتوفير النقد الأجنبي اللازم لعمليات الاستيراد خارج الحسابات المصرفية المذكورة في المادة السابقة .

ويسمح للشروعات المشار إليها بأن تصدر منتجاتها بالذات أو بالواسطة دون ترخيص وبغير حاجة لقيدها في سجل المصدرين .

مادة ١٦ — مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر تعنى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتعنى الأرباح التي توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الأحوال ومن الضريبة العامة على الإيراد ،

بالنسبة للأوعية المعفاة من الضرائب النوعية طبقاً لهذا النص ، وذلك كله لمدة خمس سنوات إعتباراً من أول سنة مالية مالية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ، ويسرى هذا الإعفاء ، ولذات المدة على عائد الأرباح التي يعاد استثمارها في المشروع والإحتياجات الخاصة المكونة التي يحمل بها حساب التوزيع بعد استخراج الأرباح الصافية والمخصصة لدعم مركز الشركة والأرباح المحتجزة المحققة عن فترة الإعفاء والتي يتم توزيعها بعد إنقضاءها وتبقى الإسهام من رسم الدفعة النسبي السنوي لمدة خمس سنوات إعتباراً من التاريخ المحدد لإستحقاق الرسم قانوناً لأول مرة .

ويشترط لسريان الإعفاء من الضريبة العامة على الإيراد الا يصبح الإيراد محل هذا الإعفاء خاضعاً فعلياً لضريبة عمالة في دولة المستثمر الأجنبي أو الدولة التي يحول إليها هذا الإيراد ، بحسب الأحوال .

وتتكون مدة الإعفاء ثماني سنوات إذا اقتضت ذلك إعتبارات الصالح العام وفقاً لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافي ومدى أهميته في التنمية الاقتصادية وحجم رأس ماله ومدى مساهمته في استغلال الموارد الطبيعية وفي زيادة الصادرات طبقاً لما يقترحه مجلس إدارة الهيئة متعددة مجلس الوزراء .

ويكون الإعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وإنشاء المدن الجديدة من كانت هذه المشروعات خارجة عن الأراضي الزراعية ونطاق المدن

واستصلاح الأراضي لمدة عشر سنوات ويجوز مدها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على توصية مجلس إدارة الهيئة إلى خمسة عشر عاماً .

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إطفاء الهيئة إعفاء كافة عناصر الأصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البتلة المستوردة اللازمة لإنشاء المشروعات المقبولة في نطاق أحكام ملة القانون من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم أو تأجيل استحقاقها أو تقييدها وذلك كله بفرض عدم التصرف في الأشياء محل الإعفاء أو التأجيل أو التقييد لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها أو لمدة التقييد أو التأجيل بحسب الأحوال والاحصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها أو تأجيلها أو تقييدها .

مادة ١٧ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٦ تعفى من الضريبة العامة على الأرباح التي يوزعها كل مشروع وذلك بنسبة ٧.٥ (خمسة في المائة) من القيمة الأصلية لحصة الممول في رأس مال المشروع وذلك بعد انقضاء مدة الإعفاء المنصوص عليها في المادة ١٦ .

مادة ١٨ - تعفى من جميع الضرائب والرسوم الفوائد المدفوعة على القروض التي يقدمها المشروع بالتقيد الأجنبي ولو اتخذت شكل ودائع ، ويسرى هذا الإعفاء على فوائد تلك القروض التي يحولها الجانب المصري بحسبه في المشروع .

مادة ١٩ — لا تخضع مباني الاسكان الادارى وفوق المتوسط المنشأة وفقا لاحكام هذا القانون لنظام تحديد القيمة التجارية المخصوص عليها في القوانين الخاصة بإيجارات الاماكن .

مادة ٢٠ — يسمح للبخراء والعاملين الأجانب القادمين من الخارج للعمل في إحدى المشروعات المتفعة بأحكام هذا القانون بأن يحولوا إلى الخارج حصة من الأجور والمرتبات والمكافآت التي يحصلون عليها في جمهورية مصر العربية على ألا تتجاوز خمسين في المائة من مجموع ما يتقاضونه .

ويعنى من الضريبة العامة على الإيراد المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل من الأجور والمرتبات والمكافآت وما في حكمها التي تؤديها المشروعات القائمة طبقا لهذا القانون للعاملين بها من الأجانب .

مادة ٢١ — لصاحب الشأن أن يطلب إعادة تصدير المال المستثمر إلى الخارج أو التصرف فيه ، بوافقة مجلس إدارة الهيئة بشرط أن يكون قد مضى على ورود المال خمس سنوات إعتباراً من التاريخ الثابت في شهادة التسجيل مالم يقرر مجلس إدارة الهيئة التجاوز عن هذا الشرط إذا تبين أنه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول والمحول من أجله المال أو الاستمرار فيه لأسباب خارجة عن إرادة المستثمر أو لظروف غير عادية أخرى يقرها مجلس إدارة الهيئة وذلك كله مع مراعاة الآتى :

١ - يكون تحويل المال المستثمر إلى الخارج بأعلى سعر مدون للنقد الأجنبي على خدمة أقساط سنوية متساوية ، واستثناء من ذلك يتم تحويل المال المستثمر كله محوياً طبقاً لأحكام هذه المادة إذا كان رصيد المستثمر بالنقد الأجنبي في الحساب المشار إليه في المادة ١٤ يسمح بهذا التحويل أو إذا كان قد تصرف فيه مقابل نقد أجنبي حر على أن تخطر الهيئة بهذا التصرف .

٢ - إذا كان المال المستثمر قد ورد عيناً فيجوز إعادة تصديره عيناً بموافقة مجلس إدارة الهيئة .

٣ - يكون تحويل المال المستثمر في حدود قيمة الاستثمار عند التصفية أو التصرف فيه بحسب الأحوال على أن تعتمد الهيئة نتيجة التصفية .

ويجوز التصرف في المال المستثمر المسجل لدى الهيئة بعد إخطارها بذلك بنقد أجنبي حر ، ومع ذلك يجوز للمستثمر بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة التصرف في أمواله المسجلة لديها أو جزء منها إلى آخر بعملة محلية وفي هذه الحالة لا يمتنع المتصرف إليه بمقوق التحويل الواردة في هذا القانون ، ويحل المتصرف إليه في الحالتين محل المستثمر الأصلي في الإلتزام بأحكام هذا القانون .

ويجوز في جميع أحوال بيع الأسهم المقومة بعملة أجنبية حرة في

البورصات المصرية بنقد أجنبي حر وفي هذه الحالة يحول ناتج البيع
لحساب البائع إلى الخارج .

مادة ٢٢ - تتضمن موافقة الهيئة على المشروع تحديد القواعد
الخاصة بتحويل عائد المال المستثمر إلى الخارج - إذ رغب المستثمر
في ذلك - وفقاً لما يأتي :

١ - بالنسبة للمشروع الذي يحقق اكتفاء ذاتياً من حيث احتياجاته
من النقد الأجنبي وتغطي حصيلة ما يحققه من صادرات منظورة أو
غير منظورة جميع عناصر لإحتياجاته من استيراد آلات ومعدات
ومستلزمات إنتاج ومواد ومن سداد لقروض المعقودة بالنقد الأجنبي
وفوائدها يسمح بتحويل صافي الأرباح السنوية للمال المستثمر بأعلى
سعر معلن للنقد الأجنبي في حديد الرصيد الماتن لحساب العملة الأجنبية
المرخص به طبقاً لأحكام المادة ١٤ من هذا القانون .

٢ - بالنسبة للشروعات التي لا تكون موجهة أساساً للتصدير
والتي تجد من حاجة البلاد إلى الاستيراد يسمح بتحويل صافي أرباحها
كلها أو بعضها بأعلى سعر معلن للنقد الأجنبي وفقاً لما تقرره الهيئة
وطبقاً للقواعد النقدية السارية .

٣ - يحول بالكامل صافي العائد بالنسبة للمساكن التي تدفع
اجرتها بالعملة المحلية في حدود نسبة ٨٪ سنوياً من المال المستثمر وفي

حرف حديد ١٤ / سنوياً بالنسبة للمساكن المنشأة في مدن جديدة وخارج
الرقعة الزاوية ونطاق المدن ومع السماح باعادة استثمار ما لم يتم تحويله
من صافي العائد في حدود ٨ / أخرى سنوياً من المال المستثمر مع
اعتبار اعادة استثماره وفقاً لهذا الحكم في المجالات الأخرى ما لا
يستثمر في مفهوم أحكام هذا القانون .

الفصل الثاني

المشروعات المشتركة

مادة ٢٣ — المشروعات المشتركة التي تنشأ وفقاً لأحكام هذا
القانون في شكل شركات مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة يحدد في عقد
تأسيسها أسماء الأطراف المتعاقدة وشكلها القانوني وأسمها وموضوع
نشاطها ومدتها ورأس مالها ونسبة مشاركة الأطراف الوطنية والعربية
والأجنبية ووسائل الاكتاب فيها وحقوق والالتزامات الشركاء وغير
ذلك من أحكام .

ويعد النظام الأساسي للشركة وفقاً للنموذج الذي يصدره قرار
من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار
والمناطق الحرة وذلك مع مراعاة المزايا والخصومات والاستثناءات المقررة
في هذا القانون .

وفي جميع المشروعات المشتركة تختص الهيئة العامة للاستثمار والمناطق

الحررة وحدها بمراجعة النقد واعتياده وفقاً لأحكام هذا القانون .

ويتعين التصديق على توقيعات الشركاء على العقود بالنسبة لجميع المشروعات أيأ كان شكلها القانوني وذلك مقابل رسم تصديق مقداره ربع في المائة من قيمة رأس مال المشروع وذلك بحد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادله من النقد الأجنبي بحسب الأحوال ، سواء تم للتصديق في مصر أو لدى السلطات المصرية في الخارج وتنفى من رسم الدمغة ومن رسوم الوثائق والشهادات عقود تأسيس أى من هذه المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما في ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وت عقود المقاوله وغيرها وذلك حتى تمام تنفيذ المشروع ومعنى سنة كاملة على تشغيله ويسرى هذا الحكم على المشروعات القائمة في المناطق الحرة .

مادة ٢٤ - يصدر بالنظام الاساسى لشركات المساهمة التى تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لهذه الشركات الشخصية الاعتبارية اعتباراً من تاريخ نشر نظامها الاساسى وعقد تأسيسها وفقاً لللائحة التنفيذية لهذا القانون ويسرى الأحكام المتقدمة على تعديل فى نظام الشركة .

الفصل الثالث

في الهيئة العامة للاستثمار

والمناطق الحرة

مادة ٢٥ - تنشأ هيئة عامة يشرف عليها ، ويرأس مجلس إدارتها وزير الاقتصاد والتعاون الإقتصادي وتسمى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويكون مقرها مدينة القاهرة ويجوز أن يكون لها مكاتب خارج جمهورية مصر العربية . ويشار إليها في هذا القانون باسم (الهيئة) .

ويكون للهيئة شخصية اعتبارية ومجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية .

ويكون مجلس الإدارة هو السلطة المهيمنة على شئون الهيئة وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تدير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله الهيئة .

وبعين بقرار من رئيس الجمهورية نائب لرئيس مجلس إدارة الهيئة يكون مديرها العام ويرأس الجهاز التنفيذي للهيئة الذي يتكون من عاملين وإداريين يعينون طبقاً لليكل التنظيمي الذي يعتمده مجلس الإدارة .

ويتولى نائب رئيس مجلس الإدارة إدارة إدارة الهيئة وتصريف شئونها

ويمثّلها أمام القضاء وأمام الغير ، ويرأس مجلس الإدارة في حالة غياب الرئيس .

ويجوز للمجلس أن يفوض رئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس مجلس الإدارة في بعض اختصاصاته .

ويكون لرئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس المجلس والموظفين الرئيسيين الذين يعتمدهم المجلس حق التوقيع نيابة عن الهيئة .

مادة ٣٦ — تختص الهيئة بتنفيذ أحكام هذا القانون ، ولها على الأخص ما يأتي :

١ — دراسة القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالاستثمار العربي والأجنبي داخل جمهورية مصر العربية وبالمناطق الحرة المنشأ بها وتقديم ما تراه من اقتراحات في هذا الصدد .

٢ — إعداد قوائم بأنواع النشاط والمشروعات التي يدعى المال العربي والأجنبي إلى الاستثمار فيها وتعتمد هذه القوائم من مجلس الوزراء بعد إقرارها من مجلس إدارة الهيئة .

٣ — طرح المشروعات للاستثمار العربي والأجنبي وتقديم المشورة بشأنها وإعلام السوق الدولي لرأس المال والدول المصدرة لرأس المال بالقوائم المعتمدة والمشروعات المطروحة للاستثمار العربي والأجنبي وكذلك كافة الأوضاع والمزايا التي يتمتع بها رأس المال الوارد عند

استثماره في داخل الدولة وبالمناطق الحرة التي يقرر إقامتها .

٤ - دراسة الطلبات المقدمة من المستثمرين وعرض نتائج الدراسة على مجلس إدارة الهيئة للبت فيها .

٥ - تسجيل المال المستثمر الوارد بوحدة العملة التي ورد بها إذا ورد نقداً وتسجيل وتقييم الحصص المبنية والحقوق المعنوية في حشوة المستندات المقدمة والأسعار العالمية وآراء الخبراء المتخصصين ومراجعة تقويم المال المستثمر عند التصرف فيه أو عند النصفية لإعادة تصديره أو تحويله إلى الخارج .

٦ - الموافقة على تحويل صافي الأرباح إلى الخارج بعد بحث المستندات الخاصة بحالة المشروع المالية والتحقق بوجه خاص من تجنب الاحتياطات والمخصصات التي تنص عليها القوانين والأصول الفنية المحاسبية المعتادة وسداد الضرائب بعد انقضاء فترة الإعفاء المنصوص عليها في هذا القانون .

٧ - تيسير الحصول على التراخيص اللازمة لتنفيذ مشروعات استثمار المال العربي والأجنبي بما في ذلك الحصول على جميع التراخيص الإدارية اللازمة وعلى الأخص تراخيص الإقامة لرجال الأعمال والخبراء ورؤساء العمال القادمين من الخارج للعمل في المشروعات المتضمنة بأحكام هذا القانون .

٨ - الموافقة على المشروعات المقامة بأموال مصرية مملوكة

لمصريين طبقاً للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦ من نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

وتعدد اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات التي تبين طريقة ممارسة الهيئة للاختصاصات المشار إليها .

مادة ٢٧ — تقدم طلبات الاستثمار إلى الهيئة ويوضح في الطلب المال المراد استثماره وطبيعته وسائر البيانات الأخرى التي من شأنها إيضاح كيان المشروع المقدم بشأنه الطلب والمجلس إدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم إليه وتسقط هذه الموافقة إذا لم يتم المستمر باتخاذ خطوات جديدة بتنفيذها خلال ستة أشهر من صدورها ما لم يقرر المجلس تجديدها للمدة التي يراها .

مادة ٢٨ — تكون الهيئة موازنة مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وذلك دون التقيد بالأحكام الخاصة بموازنات المؤسسات العامة والهيئات العامة .

مادة ٢٩ — تكون موارد الهيئة مما يأتي :

١ — الاعتمادات التي تخصصها لها الدولة .

٢ — إيراداتها الناتجة من نشاطها .

٣ — مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة ولها أن تقاضي هذا المقابل .

بالنقد الأجنبي الحر وفقاً للأحكام والأوضاع التي يقررها مجلس الإدارة . .

٤ — القروض المحلية أو الخارجية بعد إقرارها وفقاً للقانون .

الفصل الرابع

في المناطق الحرة

مادة ٣٠ — لمجلس إدارة الهيئة أن يثبث مناطق حرة عامة بعد موافقة مجلس الوزراء وذلك لإقامة المشروعات التي يرخص بها طبقاً لأحكام هذا القانون .

وتكون لكل منطقة حرة عامة شخصية اعتبارية .
ويجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة إنشاء مناطق حرة خاصة تكون مقصورة على مشروع واحد .

ويتضمن القرار في جميع الأحوال بياناً بموقع المنطقة وحدودها .
ويكون إنشاء المنطقة الحرة التي تشمل مدينة بأكملها بقانون .

مادة ٣١ — مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة ويضع السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي تنشأ من أجله هذه المناطق وذلك في حدود هذا القانون ، وله على الأخص :

١ — تسيق السياسات ووضع التخطيط العام للمناطق الحرة بالاتفاق مع الجهات الإدارية المختصة .

- ٢ - تملك المقارات وتخصيصها لمناطق حرة عامة أو خاصة .
- ٣ - إعداد ميزانيات المناطق الحرة وحساباتها الختامية .
- ٤ - القيام بإختصاصات مجلس الإدارة المسئول عن كل منطقة حرة عامة والمبينة في المادة (٣٣) من هذا القانون وذلك إلى أن يتم تشكيل مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة .
- ٥ - الإشراف على المناطق الحرة الخاصة إلى أن يقرر المجلس بجمعية المنطقة الحرة الخاصة لإحدى المناطق الحرة العامة .
- مادة ٣٣ - يضع مجلس إدارة الهيئة اللائحة التنفيذية لنظام العمل داخل المناطق الحرة من النواحي المالية والإدارية والفنية وخاصة فيما يتعلق بالقواعد التي تسمى على نشاط الشركات والمشروعات التي تعمل في المناطق الحرة .
- وكذلك قواعد إدخال البضائع وإخراجها وقيدها ولحس المستندات والمراجعة والنظام الخاص برقابة المنطقة وحراستها وتحصيل الرسوم المستحقة .
- مادة ٣٣ - يتولى إدارة كل منطقة حرة عامة مجلس إدارة يصدر بتشكيله وتعيين رئيسه قرار من مجلس إدارة الهيئة .
- ويختص مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة بتنفيذ أحكام هذا القانون ولوائحه التنفيذية في كل ما يتعلق بهذه المنطقة وله على الأخص ما يلي :

١ - الترخيص في شغل الاراضي والمقارنات أو إستئجار عقارات
ملوكة للغير بالمنطقة الحرة .

٢ - البت في العروض التي يتقدم بها أصحاب رؤوس الاموال
الحرية والأجنبية ، طبقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الهيئة .

٣ - إنشاء وإدارة واستغلال المخازن والمستودعات والمساحات
المتعلقة بعمليات الشحن والتفريغ والتخزين .

٤ - توفير الأجهزة والمعدات اللازمة لتسهيل العمليات
اوالمشروعات التي تقام في المنطقة الحرة .

٥ - تقديم الخدمات اللازمة للشروطات المقامة بالمنطقة الحرة
وذلك نظير المقابل الذي يحدده المجلس .

٦ - الإشراف على المناطق الحرة الخاصة التي يصدر قرار من
مجلس إدارة الهيئة بتبنيها له .

مادة ٣٤ - يجب أن يتضمن الترخيص في شغل المناطق الحرة أو
أى جزء منها بيان بالأغراض التي من أجلها ومدة سريانه ومقدار
الضمان المالى الذى يؤديه المرخص .

ولا يتمتع المرخص له بالإعفاءات أوالمزايا المنصوص عليها في هذا
الفصل إلا فى حدود الأغراض المينة فى ترخيصه .

ويكون الترخيص بشغل المنطقة الحرة شخصياً ولا يجوز أن صدر له

الترخيص التنازل عنه كلياً وجزئياً أو اشتراك الغير فيه إلا بموافقة الجهة التي أصدرت الترخيص .

مادة ٣٥ — يحوز الترخيص في المناطق الحرة بما يأتي :

١ — تخزين البضائع العابرة وكذا البضائع الوطنية الخاضعة الضريبة المعدة للتصدير إلى الخارج والبضائع الأجنبية الواردة بغير رسم الوارد وذلك مع عدم الإخلال بالقوانين واللوائح المعمول بها في جمهورية مصر العربية في شأن البضائع الممنوع تداولها .

٢ — عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج ، ولو لبضائع محلية وإعادة التعبئة وما شابهها من عمليات تغير حالة البضائع الموجودة بالمناطق الحرة حسب مقتضيات حركة التجارة وتجهيزها بالشكل الذي تتطلبه الأسواق .

٣ — أية صناعة أو عمليات تجميع أو تركيب أو تجهيز أو تجديد أو غير ذلك مما يحتاج إلى مزايا المنطقة الحرة للافادة من مركز البلاد الجغرافي .

٤ — مزاولة أى مهنة يحتاج إليها النشاط والخدمات التي يحتاجها العاملون داخل المنطقة .

مادة ٣٦ — مع مراعاة الأحكام التي تقررها القوانين واللوائح في شأن منع تداول بعض البضائع أو المواد لا تخضع البضائع التي تصدر

أو تستورد من وإلى المنطقة الحرة للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات والصادرات ولا للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون كما تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها في هذه المنطقة .

وتحدد اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة إجراءات نقل البضائع مع بدء تفريغها حتى وصولها إلى المناطق الحرة وبالعكس .

وتحصل ضريبة الصادر وغيرها من الضرائب والرسوم على البضائع والمواد المحلية لدى دخولها المنطقة الحرة ، وذلك بعد استيفاء الإجراءات الخاصة بالتصدير .

ولتائب رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضهم من رؤساء مجالس إدارة المناطق الحرة العامة أن يسمح بأدخال بضائع محلية إلى المنطقة الحرة بصفة مؤقتة لإصلاحها أو لأجراء عمليات تكميلية عليها على أن تحصل الضريبة الجمركية على قيمة الإصلاح أو استكمال الصنع وذلك وفقا لأحكام التعريفة الجمركية .

ولتائب رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضهم من رؤساء مجالس إدارة المناطق الحرة العامة كذلك بأدخال بضائع المنطقة الحرة إلى البلاد بصفة مؤقتة لإصلاحها أو لأجراء عمليات تكميلية عليها .

مادة ٣٧ - تؤدى الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج طبقاً لحالتها بعد التصنيع مع مراعاة الاجراءات والقواعد المنظمة للاستيراد وتؤدى هذه الضرائب والرسوم على البضائع التي تشتمل على مكونات محلية بنسبة المكونات الأجنبية الداخلة في صناعتها بحسب قيمة تلك المكونات على أنه إذا بلغت المكونات في هذه البضائع بنسبة ٤٠٪ أو أكثر خفضت إلى النصف الضرائب والرسوم المستحقة طبقاً لأحكام هذه المادة .

واسقاء من إجراءات الاستيراد يكون نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضهم من رؤساء مجالس إدارة المناطق الحرة العامة أن يسمح بسحب المخلفات والمبوات للمادية والأوعية الفارغة لداخل البلاد بعد أداء الضرائب والرسوم الجمركية عليها .

ويكون له التصرف في هذه الأصناف على نفقة صاحب الشأن إذا ترتب على بقائها في المنطقة الحرة أضرار بالصحة أو بالنظام داخل المنطقة .

ولرئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضهم من رؤساء مجالس إدارة المناطق الحرة العامة ، الصريح بإدخال المنتجات غير الصالحة لتصدير أو العوارية المتخلفة من عمليات التصنيع بالمنطقة الحرة على أن

تؤدى عنها الضرائب والرسوم الجمركية بشرط ألا يترتب على ذلك منافسة للصناعات الوطنية .

مادة ٣٨ — لا تخضع البضائع التى تدخل المنطقة الحرة لأى قيد من حيث مدة بقائها فيها كما لا تخضع الواردات إلى المنطقة الحرة والصادرات منها لقيود الإستيراد والتصدير .

مادة ٣٩ — يكون العاملین بالهيئة والمناطق الحرة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس مجلس إدارة الهيئة صفة مأمورى الضبط القضائى وذلك فى حدود اختصاصاتهم .

ولنائب رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضه أن يطلب من النيابة العامة الأذن بقيام مأمورى الضبط القضائى بتفتيش أى جزء من المنطقة الحرة أو بإجراء التحقيقات كلما تبين وجود أسباب موجبه لذلك .

مادة ٤٠ — استثناء من أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك تبلغ مصلحة الجمارك ورئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة بحالات النقص أو الزيادة غير المبررة عما أدرج فى قائمة الشحن فى هذه الطرود أو محتوياتها أو البضائع المحفوظة أو المنقطة (الصب) وذلك إذا كانت واردة برسم المنطقة الحرة .

وبصدر بنظم المسئولية عن الحالات المنصوص عليها فى الفقرة

السابقة وبذبح النامح فيها ، قرار من مجلس إدارة الهيئة .

مادة (٤١) - يلتزم المرخص له وفقاً لأحكام هذا الفصل بالتأمين على المباني والآلات والمعدات ضد جميع الحوادث كما يلتزم بازالتها على نفقته الخاصة خلال المدة التي يحددها رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة من تاريخ انتهاء مدة ترخيصه ما لم تطلب إدارة المنطقة الحرة شراءها منه .

مادة (٤٢) - يكون دخول المناطق الحرة أو الإقامة فيها كما يكون استخراج الترخيص المصرى من المنطقة وأدخاله إليها وفقاً للشروط والأوضاع التي تعددها اللائحة التنفيذية .

كما تعدد اللائحة مقابل لإشغال الأماكن التي تودع بها البضائع .

مادة (٤٣) - تعفى مشروعات النقل البحرى التي تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون في المناطق الحرة من الشروط الخاصة بحضرة مالك السفينة و١٠ مليون عليها المنصوص في قانون التجارة البحرى وفى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن تسجيل السفن التجارية كما تستثنى من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى .

مادة (٤٤) - تسرى على المناطق الحرة أحكام التشريع المصرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبوجه خاص التشريعات المنظمة لإجراءات الحجز المصحى والزئوم للصحة ورسوم الحجر المصحى

والزراعى والحماية المشروعات من الآفات والأمراض الطفيلية الواردة من الخارج ويضع مجلس إدارة الهيئة القواعد التنفيذية اللازمة لتطبيق الأحكام المذكورة فى المناطق الحرة بالاتفاق مع الوزارة المختصة .

مادة ٤٥ - يجوز الاتفاق على تسوية المنازعات التى تنشأ بين المشروعات المقامة بالمناطق الحرة أو بينها وبين الهيئة أو غيرها من السلطات والأجهزة الإدارية ذات الصلة بنشاط العمل بالمنطقة بطريق التحكيم .

وتشكل لجنة التحكيم وتفصل فى النزاع وفقاً للقواعد وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٨ من هذا القانون .

كما يجوز للجنة التحكيم أن تنظر أيضاً المنازعات التى تقع بين المشروعات المقامة بالمنطقة الحرة وبين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وطنيين كانوا أو أجانب إذا قبل هؤلاء الأشخاص إحالة النزاع إلى لجنة التحكيم قبل أو بعد وقوعه .

مادة ٤٦ - مع عدم الإخلال بما هو منصوص عليه فى هذا القانون تعفى المشروعات التى تقام بالمنطقة الحرة والأرباح التى توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم فى جمهورية مصر العربية كما تعفى الأموال العربية والأجنبية المستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التركات الخاضعة للأجولة .

ومع ذلك تخضع هذه المشروعات للرسوم التي تستحق مقابل خدمات ولرسم سنوى لا يجاوز ١ / (واحد في المائة) من قيمة السلع الداخلة إلى المنطقة الحرة أو الخارجة منها لحساب المشروع ويصدر تحديد هذا الرسم قرار من مجلس إدارة الهيئة ، وتبقى من هذا الرسم تجارة البضائع العابرة (الترانزيت) .

كما تخضع المشروعات التي لا يقتضى نشاطها الرئيسى إدخال وإخراج سلع لرسم سنوى يحدده مجلس إدارة الهيئة بمراعاة طبيعة وحجم انشباط ، وذلك بما لا يجاوز ٣ / (ثلاثة في المائة) من القيمة المضافة التي يحققها المشروع سنوياً .

مادة ٤٧ - تعفى من الضريبة العامة على الإيراد المبالغ الخاصة لضريبة كسب العمل من أجور ومرتبات ومكافآت وما في حكمها التي تؤدّيها المشروعات المقامة بالمناطق الحرة للعاملين بها من الأجانب .

مادة ٤٨ - تسرى أحكام المادتين ٦ و ٧ من هذا القانون على رؤوس الأموال المرخص لها بالعمل في المنطقة الحرة .

مادة ٤٩ - لا تخضع العمليات التي تتم في المناطق الحرة وفيما بينها وبين الدول الأخرى لأحكام قوانين الرقابة على عمليات النقد .

مادة ٥٠ - لا تخضع الشركات التي تمارس نشاطها في المناطق الحرة للأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليهما .

وبعد النظام الأساسي للشركات التي تنشأ في المناطق الحرة وفقاً للنموذج الذي يضعه مجلس الوزراء ينظم على اقتراح مجلس إدارة الهيئة

ويصدر بالنظام الاساسى لهذه الشركات قرار من رئيس الجمهورية ،
وتكون لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ نشر نظامها الاساسى
وعقد تأسيسها .

وتسرى الاحكام المقدمة على كل تعديل فى نظام الشركة .

٥١ - لا تسرى احكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط
الحصول على اذن قبل العمل بالهبات الاجنبية من السلطات المختصة على
العاملين المصريين فى المشروعات والمنشآت المنتفعة بأحكام هذا الفصل .
مادة ٥٢ - لا يجوز مزاولة أى مهنة أو حرفة إلا بعد الحصول
على ترخيص بذلك من رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة طبقاً للشروط
والاوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة وبعد سداد لرسم
الذى تحدده هذه اللائحة بما لا يجاوز خمسمائة جنيه سنوياً .

مادة ٥٣ - يجب أن يكون عقد العمل المبرم مع العاملين المنتمين
بالجنسية المصرية محرراً باللغة العربية من ثلاث نسخ يحتفظ كل طرف
بنسخة منه ، وتودع النسخة الثالثة لدى إدارة المنطقة الحرة على أن يبين
فى العقد نوع العمل ومدته والأجر المتفق عليه .
ويجوز أن يرفق بالمقد ترجمة لنصوصه بلغة أجنبية .

كما يجب على صاحب العمل أن يودع لدى إدارة المنطقة الحرة نسخة
من عقود العمل التى يبرمها مع العاملين الأجانب مترجمة باحدى اللغتين
الانجليزية أو الفرنسية وذلك خلال أسبوع من تاريخ استلامه العمل .
مادة ٥٤ - تعمل المشروعات المقامة فى المنطقة الحرة على تهيئة

الفرص ووضع البرامج المناسبة لتدريب العاملين المتمتعين بالجندية المصرية ليصبحوا عمالا مهرة .

مادة ٥٥ — تضع اللائحة التنفيذية للمناطق الحرة الحد الأدنى للقواعد المنظمة للعاملين في المشروعات المرخص بها في المناطق الحرة وعلى الأخص :

- ١ — نسبة العاملين المتمتعين بالجندية المصرية .
 - ٢ — تحديد الحد الأدنى للأجور بما لا يقل عن مستوى الحد الأدنى للأجور المطبق خارج المنطقة الحرة في الجمهورية .
 - ٣ — ساعات العمل اليومية والراحة الأسبوعية بشرط ألا تزيد ساعات العمل على ٤٢ ساعة في الأسبوع .
 - ٤ — ساعات العمل الإضافية والأجور المستحقة عنها .
 - ٥ — الخدمات الاجتماعية والعلمية التي تؤديها المنشآت للعاملين بها والاحتياجات اللازمة لحمايتهم أثناء العمل .
 - ٦ — مدد الأجازات بأنواعها المختلفة والأجور التي تمنح عنها .
 - ٧ — الأسس العامة لتأديب العاملين وفصلهم وتعميرهم .
- مادة ٥٦ — تسرى على العاملين بالمشروعات التي تمارس نشاطها بالمناطق الحرة المتمتعين بجندية جمهورية مصر العربية أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية ما لم يكفل لهم المشروع نظام تأمينات أفضل توافق عليه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- مادة ٥٧ — ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها

فى قانون آخر يعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٤٢ ، ٥٢ من هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامه لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تجاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بغرامه لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه كل من يخالف أى حكم آخر من أحكام هذا القانون أو أحكام اللائحة التنفيذية للناطق الحرة .

ولا يجوز رفع الدعوى العمومية بالنسبة إلى الجرائم المشار إليها فى الفقرتين السابقتين إلا بناء على طلب من رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضه فى ذلك .

ويجوز لمجلس إدارة الهيئة أو من يفوضه أن يجرى التصالح على الغرامات المنصوص عليها فى هذا القانون أثناء نظر الدعوى .
وتؤول إلى الهيئة جميع المبالغ المحكوم بها عن مخالفات أحكام هذا القانون أو التى يدفعها المخالف بطريق التصالح .

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديل
بعض أحكام نظام استثمار المال العربي والاجنبي
والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

يا اسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار
نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة النص الآتي :

• يصدر وزير الاقتصاد والتعاون الإقتصادي — بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة — اللائحة التنفيذية لهذا القانون وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

(المادة الثانية)

تستبدل بنصوص المواد ٦ ، ١١ ، فقرة ثانية ، ١٢ فقرة ثانية وثالثة ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٦ فقرة أولى ، ٣٧ فقرة أولى ، ٤٦ ، ٥٧ فقرة أولى من نظام استثمار المال للبرني والأجنبي والمناطق الحرة المشار إليه ، النصوص الآتية :

مادة ٦ - تتمتع المشروعات المقبولة في جمهورية مصر العربية وفقاً لأحكام هذا القانون وأياً كانت جلدية مالكها أو محل إقامتهم بالضمانات والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون .

كما تتمتع المشروعات التي تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين في أحد المجالات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون بالمزايا والإعفاءات الواردة في المواد ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة طبقاً للقواعد وبالإجراءات المنصوص عليها فيه .

وتسرى الإعفاءات المشار إليها على الشركات المساهمة القائمة وقت العمل بهذا القانون في حدود ما تستحدثه عن طريق زيادة رأس المال بكتاب نقدي في إنشاءات أى مجال من المجالات المنصوص عليها في هذا القانون بشرط موافقة الهيئة .

مادة ١١ - فقرة ثانية : ويستثنى العاملون بهذه المشروعات من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن التعيين في وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة ، والمادة ٢١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كما يستثنى العاملون وأعضاء مجالس إدارة تلك المشروعات من أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو العضو المنتدب عن خمسة آلاف جنيه .

مادة ١٢ - قررته ثانية : كما تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه الواردة في المادة (٢) فقره (١) والمادة (١١) والمادة (١٥) فقرة (١) ، والمادة (٢١) فقره (١) وفقرة (٤) ، والمادة (٢٤) فقرة (٢) والمواد ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٣ (مكرراً) والمادة ٤١ فقرة (٤) والمادة ٦٦ فقرة (١) والمادة ٢٩ بالنسبة لممثل الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية الأجنبية والمادة ٣١ بالنسبة لغير المصريين ولا يجوز تداول حصص التأسيس والاسهم خلال السنتين الأوليين للشركة إلا بموافقة مجلس إدارة الهيئة . وكذلك تستثنى هذه الشركات من أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس إدارة شركات المساهمة .

مادة ١٤ - استثناء من أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي يكون للشروع حق فتح حساب أو حسابات بالنقد الأجنبي في البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية وبقيد الجانب الدائن من هذا الحساب أو الحسابات وصيد رأس المال المدفوع بالعملات الأجنبية والقروض وغير ذلك من أموال المشروع متى كانت بالعملات الحرة وكذلك المبالغ التي يشتريها المشروع من البنوك المحلية بأعلى سعر معن للنقد الأجنبي ، وكذلك حصة صادرة المشروع المتطورة وغير المتطورة وحصة المبيعات بالنقد الأجنبي في الأسواق المحلية .

والشروع دون إذن أو ترخيص خاص الحق في استخدام الحساب

المذكور في تحويل المبالغ المصرح بها طبقاً لأحكام هذا القانون في سداد قيمة الواردات السلبية والاستثمارية اللازمة لتشغيل المشروع وفي مواجهة المصروفات غير المنظورة المتعلقة بهذا الاستيراد في سداد ما يستحق على المشروع من أقساط القروض المعتمدة بالنقد الأجنبي وفوائدها وفي أداء غير ذلك من المصروفات اللازمة للمشروع ، ويجوز للمشروع أن يستبدل من البنوك المحلية أى مبلغ من هذا الجانب مقابل جنهات مصرية بأعلى سعر معلن للنقد الأجنبي .

ويلتزم المشروع بأن يقدم إلى الهيئة بياناً في نهاية كل سنة مالية بحركة هذا الحساب والمستندات والتفاصيل التي تطلبها الهيئة للتحقق من أن الاستخدام قد التزم الأغراض المقررة في هذا القانون على أن يكون هذا البيان معتمداً من أحد المحاسبين القانونيين .

(مادة ١٦) : مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر تعنى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، وتعنى الأرباح التي توزعها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها ومن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها بحسب الأحوال ومن الضريبة العامة على الإيراد بالنسبة للأوعية المغفأة من الضرائب النوعية طبقاً لهذا النص ، وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول سنة مالية قالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال ، ويسرى هذا الإعفاء ولذات المدة على عائد الأرباح التي يعاد استثمارها في المشروع والاحتياطات الخاصة

المكونة التي يحملها حساب للتوزيع بعد استخراج الأرباح الصافية والمخصصة لدعم مركز الشركة والأرباح المحتجزة المحققة عن فترة الإلغاء والتي يتم توزيعها بعد انقضائها ، وتعفى الأسهم من رسم الدمغة النسبي السنوي لمدة خمس سنوات إعتباراً من التاريخ المحدد لاستحقاق للرسم قانوناً لأول مرة .

ويشترط لسريان الإعفاء من الضريبة العامة على الإيراد ألا يصبح الإيراد محل هذا الإعفاء خاضعاً فعلاً لضريبة مماثلة في دولة المستثمر الأجنبي أو الدولة التي يحول إليها هذا الإيراد ، بحسب الأحوال .

وتكون مدة الإعفاء ثمانى سنوات إذا اقتضت ذلك إعتبارات الصالح العام وفقاً لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافى ومدى أهميته فى التنمية الإقتصادية وحجم رأس ماله ومدى مساهمته فى استغلال الموارد الطبيعية وفى زيادة الصادرات طبقاً لما يقترحه مجلس إدارة الهيئة ويعتمده مجلس الوزراء .

ويكون الإعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وإنشاء المدن الجديدة متى كانت هذه المشروعات خارجة عن الأراضى الزراعية ونطاق المدن واستصلاح الأراضى لمدة عشر سنوات ويجوز مدها بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة إلى خمسة عشر عاماً .

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة إعفاء كافة عناصر الأصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء

المستوردة اللازمة لإنهاء المشروعات المقولة في نطاق أحكام هذا القانون من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم أو تأجيل استحقاقها أو تقييدها وذلك كله بشرط عدم التصرف في الأشياء محل الإعفاء أو التأجيل أو التقييد لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها أو لمدة التقييد أو التأجيل بحسب الأحوال وإلا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها أو تأجيلها أو تقييدها .

مادة ١٧ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٦ تعفى من الضريبة العامة على الأرباح التي يوزعها كل مشروع وذلك بنسبة ٥٪ من القيمة الأصلية لحصة الممول في رأس مال المشروع وذلك بعد إنقضاء مدة الإعفاء المنصوص عليها في المادة ١٦ .

مادة ١٨ - تعفى من جميع الضرائب والرسوم الفوائد المستحقة على القروض التي يعقدها المشروع بالنقد الأجنبي ولو اتخذت شكل ودائع ، ويسرى هذا الإعفاء على فوائد تلك القروض التي يمول بها الجانب المصرى نصيبه في المشروع .

مادة ٢١ - لصاحب الشأن أن يطلب إعادة تصدير المال المستثمر إلى الخارج أو التصرف فيه بموافقة مجلس إداره الريثة بشرط أن يكون قد مضى على ورود المال خمس سنوات إعتباراً من التاريخ الثابت في شهادة التسجيل ما لم يقرر مجلس إداره الريثة تجاوز عن هذا الشرط إذا تبين أنه لا يمكن تنفيذ المشروع المقبول والمحول من أجله المال

أو الاستمرار فيه لأسباب خارجه عن إرادة المستثمر أو لظروف غير
عادية أخرى يقرها مجلس إداره الهيئة وذلك كله مع مراعاة الآتي :

١ - يكون تحويل المال المستثمر إلى الخارج بأعلى سعر ممكن
للقيد الأجنبي على خمسة أقساط سنوية متساوية ، وإستثناء من ذلك
يتم تحويل المال المستثمر كله محوياً طبقاً لأحكام هذه المادة إذا كان
رصيد المستثمر بالقيد الأجنبي في الحساب المشار إليه في المادة ١٤
يسمح بهذا التحويل أو إذا كان قد تصرف فيه مقابل قيد أجنبي حر
على أن تخطر الهيئة بهذا التصرف .

٢ - إذا كان المال المستثمر قد ورد عينا فيجوز إعاده تصديره
عيناً بموافقه مجلس إداره الهيئة .

٣ - يكون تحويل المال المستثمر في حدود قيمة الاستثمار عند
التصفية أو التصرف فيه بحسب الأحوال على أن تعتمد الهيئة
نتيجة التصفية .

ويجوز التصرف في المال المستثمر المجل لدى الهيئة بعد إخطارها
بذلك بقيد أجنبي حر ، ومع ذلك يجوز للمستثمر بعدموافقه مجلس إداره
الهيئة التصرف في أمواله المسجلة لديها أو جزء منها إلى آخر بعملة عليه
وفي هذه الحالة لا ينفع التصرف إليه بحقوق التحويل . الوارد في هذا
القانون ، ويحل التصرف إليه في الحالتين عمل المستثمر الأصلي في
الانتفاع بأحكام القانون .

ويجوز في جميع الأحوال بيع الاسهم المقومة بعملة أجنبية حرة في
البورصات المصرية بنقد أجنبي حر وفي هذه الحالة يحول ناتج البيع
لحساب البائع إلى الخارج .

مادة ٢٢ - تتضمن موافقة الهيئة على المشروع تحديد القواعد
الخاصة بتحويل عائد المال المستثمر إلى الخارج - إذا رغب المستثمر
في ذلك - وفقاً لما يأتي :

١ - بالنسبة للمشروع الذي يحقق اكتفاء ذاتياً من حيث احتياجاته
من النقد الأجنبي وتغطي حصيلة ما يحققه من صادرات منظورة أو
غير منظورة جميع عناصر احتياجاته من استيراد آلات ومعدات
ومستلزمات إنتاج ومواد من سداد للقروض المعقودة بالنقد الأجنبي
وفوائدها ويسمح بتحويل صافي الأرباح السنوية للمال المستثمر بأعلى
سعر معلن للنقد الأجنبي في حدود الرصيد الدائن لحساب العملة الأجنبية
المخصص به طبقاً لأحكام المادة ١٤ من هذا القانون .

٢ - بالنسبة للشروعات التي لا تكون موجهة أساساً للتصدير
والتي تعد من حاجة البلاد إلى الاستيراد يسمح بتحويل صافي أرباحها
كلها أو بعضها بأعلى سعر معلن للنقد الأجنبي وفقاً لما تقرره الهيئة
وطبقاً للقواعد التقديرية السارية .

٣ - يحول بالكامل صافي العائد بالنسبة للسكان التي تدفع
أجرتها بالعملة المحلية في حدود نسبة ٨٪ سنوياً من المال المستثمر

وفى حدود ١٤٪ سنوياً بالنسبة للسكان للشعبية وكذلك بالنسبة للسكان المنشأة فى مدن جديدة وعارج الرقعة الزراعية ونطاق المدن ومع السماح بإعادة استثمار ما لا يتم تحويله من صافي العائد فى حدود ٨٪ أخرى سنوياً من المالك المستثمر ، مع إعتبار إعادة استثماره وفقاً لهذا الحكم فى المجالات الأخرى مالا مستثمراً فى مفهوم أحكام هذا القانون .

الفصل الثالث

فى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

مادة ٢٥ - تنشأ هيئة عامة يشرف عليها ويرأس مجلس إدارتها وزير الاقتصاد والتعاون الإقتصادى وتسمى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويكون مقرها مدينة القاهرة ويجوز أن يكون لها مكاتب خارج جمهورية مصر العربية ويشار إليها فى هذا القانون بإسم (الهيئة) .

ويكون للهيئة شخصية إعتبارية ومجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية .

ويكون مجلس الإدارة هو للسلطة المهيمنة على شئون الهيئة وتصرفه أمورها ووضع السياسة العامة التى تسير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذى قام به من أجله الهيئة .

وبعين بقرار من رئيس الجمهورية نائب لرئيس مجلس إدارة الهيئة يكون مديرها العام ويرأس الجهاز التنفيذي للهيئة الذي يتكون من عاملين فنيين وإداريين يعينون طبقاً للهيكل التنظيمي الذي يعتمد عليه مجلس الإدارة .

ويتولى نائب رئيس مجلس إدارته إدارة الهيئة وتصرف شؤونها ويمثلها أمام القضاء وأمام الغير ، ويرأس مجلس الإدارة في حالة غياب الرئيس .

ويجوز للمجلس أن يفوض رئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس مجلس الإدارة في بعض اختصاصاته .

ويكون لرئيس مجلس الإدارة أو نائب رئيس المجلس والمه ظفنين الرئيسيين الذين يعتمد عليهم المجلس حق التوقيع نيابة عن الهيئة .

مادة ٢٧ - تقدم طلبات الاستثمار إلى الهيئة ويوضح في الطلب المال المراد استثماره وطبيعته وسائر البيانات الأخرى التي من شأنها إضاح كيان المشروع المقدم بشأنه الطلب ولجنس إدارة الهيئة سلطة الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم إليها وتسقط هذه الموافقة على طلبات الاستثمار التي تقدم إليها وتسقط هذه الموافقة إذا لم يقدم المستثمر بآخذ خطوات جدية بتنفيذها خلال ستة أشهر من صدورها ما لم يقرر المجلس تجديدها للبدء التي يراها .

مادة ٣٦ - فقرة أول : مع مراعاة الأحكام التي تقرها القوانين

والبرائح في شأن منع تداول بعض البضائع أو المواد لا تصنع البضائع التي تصير أو تستورد من وإلى المنطقة الحرة للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات والصادرات ولا الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذا القانون ، كما تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص بها في هذه المنطقة .

مادة ٣٧ -قرة أولى : تؤدى الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع التي تسحب من المنطقة الحرة للاستهلاك المحلي كما لو كانت مستوردة من الخارج طبقاً لحالتها بعد التصنيع مع مراعاة الإجراءات والقواعد المنظمة للاستيراد . وتؤدى هذه الضرائب والرسوم على البضائع التي تشمل على مكونات محلية بنسبة المكونات الأجنبية الداخلة في صناعتها بحسب قيمة تلك المكونات ، على أنه إذا بلغت المكونات المحلية في هذه البضائع نسبة ٤٠٪ أو أكثر خفضت إلى النصف للضرائب والرسوم المستحقة طبقاً لأحكام هذه المادة .

مادة ٤٦ - مع عدم الإخلال بما هو منصوص عليه في هذا القانون تعفى المشروعات التي تقام بالمنطقة الحرة والأرباح التي توزعها من أحكام قوانين الضرائب والرسوم في جمهورية مصر العربية ، كما تعفى الأموال العربية والأجنبية المستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التركات ورسم الأيلولة .

ومع ذلك تخضع هذه المشروعات لرسوم التي تستحق مقابل خدمات
والرسوم سنوى لا يجاوز ١٪ (واحد في المائة) من قيمة السلع الداخلة
إلى المنطقة الحرة أو الخارجة منها لحساب المشروع ويصدر بتحديد هذا
الرسوم قرار من مجلس إدارة الهيئة . وتعني من هذا الرسم تجارة البضائع
الخامية (للترانزيت) .

كما تخضع المشروعات التي لا يقتضى نشاطها الرئيسى إدخال وإخراج
سلع لرسوم سنوى يحدده مجلس إدارة الهيئة بمراعاة طبيعة وحجم
النشاط ، وذلك بما لا يجاوز ٣٪ (ثلاثة في المائة) من القيمة
المضافة التي يحققها المشروع سنوياً .

مادة ٥٧ — فقرة أولى : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد
منصوص عليها في قانون آخر يعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٤٢ ،
٥٢ من هذا القانون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل
عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

(المادة الثالثة)

تضاف إلى النظم استيراد المال الغربى وإزالة الجنى والمناطق الحرة
المشار إليها للنصوص الآتية :

مادة ٢ — مكرر يتم تحويل المال المستثمر إلى جمهورية مصر
الجمهورية وإعادة تعديده وكذلك تحويل الأرباح المحقة إلى الخارج .

وفقاً لأحكام هذا القانون وذلك بأعلى سعر معان للتقد الأجنبي القابل
للتحويل بواسطة السلطات المصرية المختصة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على المال المستثمر اللازم لشراء
الأراضي والعقارات التي تمثل جزءاً متكاملًا من الأصول الرأسمالية
للمشروعات التي تقرها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

مادة ٣ بنود ٧، ٨، ٩ :

٧ - نشاط التعمير في المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق
المدن الحالية .

٨ - نشاط المقاولات الذي تقوم به شركات مساهمة لا تقل
مشاركة رأس المال المصري فيها عن خمسين في المائة .

٩ - نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركة مساهمة
بالمشاركة مع بيوت الخبرة الأجنبية العالمية إذا كان يتعلق بمشروع من
المشروعات الداخلة في المجالات المشار إليها في البنود السابقة والتي
تعتبر هذه الخبرة من مقتضياته وبشرط موافقة مجلس إدارة الهيئة في
كل حالة على حدة على أن يحسب لكل عملية حساب خاص وفقاً للنظام
الذي يقرره وزير الاقتصاد ويوافق عليه مجلس إدارة الهيئة .

مادة ١١ - مكرراً : تخضع المشروعات المشار إليها في الفقرة
الاولى من المادة السابقة للقيود الخاصة بموظفي الدولة وأعضاء الهيئات

التياية المنصوص عليها في المواد من ٩٥ إلى ٩٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه وللحظر المنصوص عليه في المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب .

ويعتبر في حكم الاعمال المحظورة طبقا للمواد المشار إليها في الفقرة السابقة القيام بأي عمل من أعمال المهن الحرة بالذات أو بالواسطة ولو كان هذا المعصل على سبيل الاستشارة إذا كان للوزير أو الموظف العمومي — خلال السنة السابقة على تركه المنصب أو الوظيفة شأن في الترخيص بإقامة هذه المشروعات أو الإشراف على نشاطها .

وبمعد بالوزراء في تطبيق أحكام هذه المادة رئيس مجلس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء ونواب الوزراء .

مادة ١٥ — فقرة ثانية : ويصحح للمشروعات المشار إليها بأن تصدر متجانها بالذات أو بالواسطة دون ترخيص وبغير حاجة لقيدها في سجل المصدرين .

مادة ٣ — فقرة ثانية : ويعني من الضريبة العامة على الايراد المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل من الاجور والمرتبات والمكافآت وما في حكمها التي تؤدوها المشروعات المقامة طبقا لهذا القانون للعاملين بها من الاجانب .

مادة ٢٣ — فقرة رابعة : ويتعين التصديق على توقيعات الشركاء

على العقود بالنسبة لجميع المشروعات أيما كان شكلها القانوني وذلك مقابل رسم تصديق مقداره ربع في المائة من قيمة رأس مال المشروع وذلك بمحد أقصى مقداره ألف جنيه أو ما يعادله من النقد الاجنبي بحسب الأحوال ، سواء تم التصديق في مصر أو لدى السلطات المصرية في الخارج وتعفى من رسم النسخة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس أى من هذه المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع بما في ذلك عقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وعقود المحاولة وغيرها وذلك حتى تلم تنفيذ المشروع ومضى سنة كاملة على تسخيلة ويسرى هذا الحكم على المشروعات الخاصة في المناطق الحرة .

مادة ٣٦ - بند ٨ :

الموافقة على المشروعات الخاصة بأموال مصرية مملوكة للمصريين طبقاً للفقرة الثانية والثالثة من المادة ٤ من نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة .

(الملحق الرابعة)

تحذف عبارة (بالنصر الرسمي) الواردة في المادة ٤ من نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة المشار إليه .

(المادة الخامسة)

بالنسبة للمشروعات التي تم تحويل كل أو بعض الاموال المنتشرة

فيها إلى جمهورية مصر الحرة بالسعر الرسمي طبقاً لأحكام نظام
استثمار المال الرقوي والاجنبي والمناطق الحرة يجوز بائناً للشركة
المثلين ثلاثة أرباع رأس المال على الأقل في المشروع أو بقرار من
الجمعية العمومية غير العادية بحسب الأحوال إعادة تقييم حصصهم في
المشروع في حدود ما تم تحويله منها وفقاً لحكم المادة ٢ مكرراً من
النظام المعار إليه ، وفي هذه الحالة يكون للمشروع زيادة قيمة الحصص
أو إصدار أسهم مجانية بما يعادل الفرق إعادة التقييم وزيادة قيمة
الحصص أو إصدار الأسهم المشار إليها لأية حرائب أو رسوم .

فإذا لم يتم إعادة التقييم على النحو المتقدم تظل قيمة الحصص أو
قيمة ما تم تحويله منها بحسب الأحوال على ما هي عليه محسوبة بالسعر
الرسمي الذي تم تحويلها على أساسه ، كما تظل نسبة المشاركة في الأرباح
المحددة على أساس تلك القيمة عند قبول المشروع دون تعديل ، وتوزع
الأرباح الناتجة عن هذه الحصص أو الناتجة عما تم تحويله منها بحسب
الأحوال على أساس نسبة للمشاركة المشار إليها .

(المادة السادسة)

يصدر وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي بناءً على إقرار مجلس
إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة نماذج النظم الأساسية
للشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة للشركة المنشأة وفقاً لأحكام
هذا القانون في الداخل والمناطق الحرة ولا يلتزم أصحاب المشروعات
بإبلاع هذه النماذج إلا في الحدود التي تتعلق أحكامها بقواعد النظام

العام المعبري ، كما يصدر بالنظام الأساسي للشركات المساهمة التي
تشكل وفقاً لأحكام هذا القانون في الداخل أو المناطق الحرة قراراً من
وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي .

(المادة السابعة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذه القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٧ (٥)

يونيه سنة ١٩٧٧) .

(ونشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ٢٣ في ٩ يونيه سنة ١٩٧٧)

رئيس الجمهورية

محمد أنور السادات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار
نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .
رئيس مجلس الوزراء .

بعد الإطلاع على القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون
العمل ، وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك .

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة .

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي
والأجنبي والمناطق الحرة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء جهاز
جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي المعدل بالقرار رقم ٦١٩
لسنة ١٩٧٤ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨١٠ لسنة ١٩٧٤ بتبني جهاز
التعاون الاقتصادي العربي والدولي لوزير الدولة للتعاون الاقتصادي .

وعلى اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي
والمناطق الحرة .

وبناء على ما اقره مجلس الدولة .

فمنزور :

مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة المرافقة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بمراسلة مجلس الوزراء في ١٧ المحرم سنة ١٣٩٥ (٢٩ يناير سنة ١٩٧٥) .

دكتور : عبد العزيز حجازي

القسم الاول

الهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنبي والمناطق الحرة .

الباب الاول

الشكل القانوني للهيئة

مادة ١ - الهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنبي والمناطق الحرة هي هيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ، تقوم بمباشرة السلطات والاختصاصات الموكلة لها وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة وتتبع وتيسر مجلس الوزراء أو من ينوب عنه ، ويشرف عليها ويرأس مجلس إدارتها

وتيسر جهاز التعاون الاقتصادى العربى والدولى .

مادة ٢ - يكون مقر الهيئة مدينة القاهرة ، ويجوز بقرار من مجلس الإدارة إنشاء مكاتب فرعية لها داخل البلاد أو خارجها .

مادة ٣ - تعمل الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة عن الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والمناطق الحرة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات وينقل إليها جميع العاملين بأوضاعهم .

الباب الثانى

أغراض الهيئة ووظائفها

مادة ٤ - تختص الهيئة بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المنحل إلى له ولها على الأخص ما يلى :

(١) إقراح السياسة العامة التى تدير عليها الهيئة فى حدود السياسة العامة للدولة ومتابعه تنفيذها .

(٢) دراسه القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالاستثمار العربى والأجنبى داخل جمهوريه مصر العربيه وبالمناطق الحرة المنشأة بها وتقديم ما تراه من اقتراحات فى هذا الصدد .

(٣) إعداد قوائم بأنواع النشاطات والمشاريع التى ينهى المال العربى والأجنبى إلى الاستثمار فيها وتعتمد فيها هذه القوائم من مجلس الوزراء بعد إقرارها من مجلس إدارة الهيئة .

٤ - إعلام السوق الدولي لرأس المال والدول المصدرة له بالقوائم المعتمدة والمشروعات المطروحة للاستثمار وكذلك كافة الضمانات والمزايا التي يتمتع بها رأس المال الوارد للاستثمار داخل البلاد أو بالمناطق الحرة التي يقرر إقامتها .

٥ - طرح المشروعات للاستثمار العربي والأجنبي وتقديم المشورة بشأنها .

٦ - دراسة الطلبات المقدمة من المستثمرين وعرض نتائج الدراسة على مجلس إدارة الهيئة لبت فيها .

٧ - تسجيل المال المستثمر بوحدة العملة التي ورد بها إذا ورد نقداً وتسجيل وتقييم الحصص الميينة والحقوق المعنوية في ضوء المستندات المقدمة والأسعار العالمية وآراء الخبراء المتخصصين ومراجعة تقييم المال المستثمر عند الصرف فيه أو عند التصفية لإعادة تصديره أو تحويله إلى الخارج .

٨ - الموافقة على تحويل صافي الأرباح إلى الخارج بعد بحث المستندات الخاصة بالمركز المالي للشروع والتحقيق بوجه خاص من تجنب الاحتياطات والخصومات التي تنص عليها القوانين والأصول الفنية المحاسبية المعتادة وسداد الضرائب المستحقة للدولة بعد انقضاء فترة الإعفاء المنصوص عليها في القانون .

مادة ٥ - تنشأ في الهيئة بالاتفاق مع الجهات المعنية مكاتب تمثل المصالح والجهات المختصة بمنح تراخيص العمل والإقامة والسجل التجاري والجوارك وغيرها من الجهات المتصلة بمجال تنفيذ القانون وذلك لتيسير كافة الإجراءات المتعلقة بنشاط المستثمرين .

مادة ٦ - تتولى الهيئة لإنشاء مناطق حرة جديدة أو تطوير المناطق الحرة القائمة ووضع اللوائح الخاصة بنظام العمل داخل كل منطقة وذلك طبقاً لأحكام القانون .

مادة ٧ - يصدر بتشكيل مجلس إدارة المنطقة الحرة وتعيين رئيسته قرار من مجلس إدارة الهيئة ، وتتولى الهيئة تنظيم الجهاز الإداري لكل منطقة حرة وتحديد اختصاصاته وفقاً للقواعد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة .

الباب الثالث

إدارة الهيئة

مادة ٨ - مجلس إدارة الهيئة هو السلطة الهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التي تدير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله الهيئة ومجلس إدارة الهيئة أن يفوض رئيسته أو نائبه في بعض اختصاصاته وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون .

مادة ٩ - يجتمع مجلس الإدارة مرة واحدة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه وذلك لتنظر فيها يمرض عليه من مسائل .

ويعقد المجلس جلساته في مقر الهيئة ويجوز لرئيس المجلس عند الضرورة أن يدعو للاعتماد في مكان آخر .

مادة ١٠ - يوجد رئيس المجلس الدعوة لعقد المجلس ، قبل للوعد المجدد بثلاثة أيام على الأقل ويرفق بالدعوة جدول أعمال الجلسة ومذكرات عن الموضوعات التي تدرج فيها ، ويجوز لرئيس المجلس أن يحتفظ بسرية البيانات الشخصية المتعلقة بأصحاب الشأن إلى حين انعقاد المجلس على أن يثبت ملخص وافى عنها في محضر الجلسة .

مادة ١١ - تكون اجتماعات مجلس إدارة الهيئة صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس ، وذلك مع مراعاة ما نص عليه القانون في البند (ج) من المادة (٤) من أغلبية خاصة

مادة ١٢ - لمجلس الإدارة أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من العاملين بالهيئة أو الوحدات التابعة لها أو من ذوي الخبرة دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

مادة ١٣ - تهيئ محاضر اجتماعات المجلس في سجل خاص . ويوقع على كل محضر رئيس وأمين السر المنصوص عليه في النظام من بين العاملين بالهيئة بناء على توقيع نائب الرئيس .

مادة ١٤ — تعتمد قرارات مجلس الإدارة من رئيس مجلس الوزراء أو من ينوب عنه طبقاً للقانون .

مادة ١٥ — يتولى نائب رئيس مجلس الإدارة رئاسة الجهاز التنفيذي للهيئة ، كما يتولى إصدار القرارات اللازمة في هذا الشأن .

مادة ١٦ — يمثل نائب رئيس مجلس الإدارة الهيئة أمام القضاء برأى عام للنتيجة .

مادة ١٧ — يصدر نائب رئيس مجلس الإدارة التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه اللائحة .

الباب الرابع

الحسابات السنوية ومراقبة الحسابات

مادة ١٨ — تبدأ السنة المالية للهيئة مع بداية السنة المالية للدولة خاتمة بانتهاءها .

مادة ١٩ — تعد الهيئة قبل بداية كل سنة مالية موازنة تخطيطية دون التقيد بالأحكام الخاصة بموازنات المؤسسات والهيئات العامة وتعرض هذه الموازنة على مجلس إدارة الهيئة لإقرارها .

مادة ٢٠ — تعد الهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية ما يأتي :

(أ) ميزانية الهيئة طبقاً للقواعد المعمول بها في المشروعات التجارية

(ب) تقريراً عن مركز الهيئة المالي وأعمالها خلال السنة المنتهية على أن يتناول بوجه خاص عرضاً لنشاط الهيئة . وما حققته في مجال الاستخبار والمناطق الحرة .

وتعرض الميزانية والتقرير على مجلس إدارة الهيئة لأقرارهما .

مادة ٢١ - يتولى مجلس الإدارة تعيين مراقبين لحسابات الهيئة من الأشخاص الطبيعيين وتحديد أتعابهم مع عدم الاخلال برقابة الجهاز المركزي للحسابات .

مادة ٢٢ - تضع الهيئة تحت تصرف مراقبي الحسابات ما يطلبونه من الدفاتر والأوراق والبيانات التي يرون لوجوب الاطلاع عليها .

مادة ٢٣ - يعتمد مجلس إدارة الهيئة ميزانيات المناطق الحرة وحساباتها الختامية .

القسم الثانى

استثمار رأس المال العربى والاجنبى

الباب الاول

المال المستثمر ومجالاته

الفصل الاول

المال المستثمر

مادة ٢٤ - رؤوس الاموال التى تفيد من أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ هى التى ترد على وجه من الوجوه الآتية :

(أولا) أموال نقدية وتشمل :

١ - النقد الاجنبى الحر المحول لجمهورية مصر العربية بالسر الرسمى عن طريق أحد البنوك المحجلة لدى البنك المركزى المصرى لاستخدامه فى تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيها .

٢ - المبالغ التى تحول بالسر الرسمى بطريق النعم من الحسابات غير المقيمة الخارجية المفتوحة لدى البنوك المصرية بالعملات الحرة أو من حسابات مماثلة تكون مفتوحة بالعملات الحرة .

٣ - صافى الأرباح القابلة للتحويل طبقاً لأحكام القانون والتى يحققها المشروع المستثمر إذا زيد بها رأس المال للشروع الاصلى وإذا

أشتمرت في مشروع آخر بواقفة مجلس إداره الهيئة في الحالتين ،
وكذلك نسبة ٦٪ من عائد استثمار مبانى الاسكان الادارى وفوق
المتوسط المسموح بإعاده استثمارها طبقاً للقانون .

٤ - النقد الأجنبي الحر الذى يتفق كمصروفات للدراسات
الأولية والبحوث والتأسيس التى تكبدها المستثمر فى الحدود التى
يعتمدها مجلس إداره الهيئة .

(ثانياً) الأموال غير النقدية وتشمل :

١ - الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الأولية والمستلزمات
السلعية المستوردة من الخارج واللازمة لإقامه المشروعات أو التوسع
فيها بشرط أن تكون متفقة مع التطورات الفنية الحديثه ولم يسبق
استعمالها ما لم يقرر مجلس إداره الهيئة الاستثناء من هذا الشرط بناء
على توصيه الجهات الفنية .

ويتنزم صاحب الشأن بتقديم بيان واف على الاموال المذكوره
يتضمن على الاخص :

وصفها - تحديد بلد إنتاجها - تاريخ الإنتاج والطراز (الموديل)
والطاقة الإنتاجية وسعر توريدها بأحدى العملات الحرة وكذلك أى
بيان آخر يساعد على تقييم مستوى أدائها بالمقارنه بشيلائها . ويتم
الافراج عن هذه المعدات بموجب خطاب يصدر من الهيئة إلى مصلحة

الجارك بعد أداء الرسوم الجركية أو الإخفاء منها طبقاً لقانون .

٢ - الحقوق المعنوية المعترف بها قانوناً والمملوكة للقيمين في الخارج كبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة في دولة من دول الاتحاد الدولي للملكية الصناعية أو وفقاً لقواعد التسجيل الدولية التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية المنقيدة في هذا الشأن والمنضمة إليها جمهورية مصر العربية متى كانت هذه الحقوق متعلقة بالمشروعات المقدمة .

مادة ٢٥ - يتم تسجيل رأس المال المستثمر في المشروعات المقبولة في سجل خاص بعد لهذا الغرض على أن يتم التسجيل بنفس وحدات العملة الواردة في حالة وروده تقدماً وبالشكل الوارد به إذا ورد عينا مع بيان القيمة المقدرة له بمعرفة الهيئة وتصدر شهادة تسجيل عن كل حصه من رأس المال المستثمر والمنتمتع بأحكام القانون .

مادة ٢٦ - لا يعتبر مالا مستثمراً المبالغ المحولة لجمهوريه مصر العربية تنفيذاً لالتزام بتحويلها وفقاً لأحكام القوانين السائدة ولا يعتبر مالا مستثمراً كذلك ما يحصل عليه المشروع المسجل طبقاً لأحكام القانون من أموال أجنبية واردة من الخارج في شكل تسهيلات وقروض ما لم تتم بها زيادة رأس المال بموافقة مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٢٧ - تتولى الهيئة تقييم الحصص العينية والحقوق المعنوية المتعلقة بأى من الشركاء مصرياً كان أو أجنبياً وتحديد حصص وفئات الدراسات الأولية والبحوث والتأسيس في ضوء المستندات

المقدمة والأسرار العالمية وأراء الخبراء المتخصصين والهيئة أن تأخذ بالقيمة المقدرة بمعرفة مصلحة الجمارك وتعرض التقديرات على مجلس إدارة الهيئة لاعتمادها .

الفصل الثاني

مجالات الاستشار

مادة ٢٨ - يكون استشار المال العربي والأجنبي في « جمهورية مصر العربية » ، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية على أن يكون ذلك في المشروعات التي تتطلب خبرات عالمية في مجالات التطوير الحديث أو تحتاج إلى رؤوس أموال أجنبية وذلك في نطاق القوائم التي تعدها الهيئة ويعتمدها مجلس الوزراء وذلك في المجالات المنصوص عليها في المادة (٣) من القانون وتشتمل القوائم المفار إليها على مجالات وأنشطة محددة يمكنه قبول المشروعات في نطاقها .

ومع ذلك يمكن النظر في المشروعات المقدمة في مجالات وأنشطة غير واردة بالقوائم متى كانت هذه المشروعات ذات أهمية خاصة في ضوء خطة التنمية والخطه العامة للدولة ، ويشترط لقبول هذه المشروعات صدور قرار من مجلس الوزراء باضافتها إلى القوائم المعتمدة بناء على توصية مجلس إدارة الهيئة .

وتختصر وزارة التخطيط بالمشروعات التي تم الموافقة عليها من مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٢٩ - على شركات الاستثمار في مفهوم القانون التي تقوم بتكوين وإدارة مشروعات استثمارية في حدود مجالات الاستثمار المتعددة أن تقدم بعد موافقة الهيئة على إقامتها طلباً مستقلاً عن كل مشروع استثماري معتزم القيام به المشاركة فيه بأي شكل من الأشكال .

مادة ٣٠ - يتم توظيف المال المستثمر في جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام القانون في صورة مشاركة مع رأس المال المصري العام أو الخاص في المجالات وبالشروط والأوضاع المنصوص عليها في المواد ٢ و ٣ و ٤ من القانون ، وتكون مشاركة المال المصري في المشروع بالنسبة التي يحددها مجلس إدارة الهيئة بحسب ظروف كل حالة على حدة .

مادة ٣١ - بالنسبة لبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال التي يقتصر نشاطها على عمليات تم بالعملات الحرة والتي تنشأ ابتداءً بجمهورية مصر العربية فإنه يسرى عليها مبدأ مشاركة رأس المال المصري فيها طبقاً لنص المادة السابقة على أن تم هذه المشاركة بالنقد الأجنبي الحر .

الباب الثاني

طلبات الاستثمار

مادة ٣٢ - تقوم الهيئة العامة للاستثمار الترقى والأجنبي والمناطق الحرة بالاشتراك مع القطاعات المختصة ووزارة التخطيط بإعداد قوائم بعضها للمشروعات وبعضها للأنشطة التي يدهى المال العربي والأجنبي إلى الاستثمار فيها وذلك في إطار المجالات الواردة في القانون لإقرارها من مجلس إدارة الهيئة واعتماد من مجلس الوزراء .

مادة ٣٣ - تقدم الطلبات الخاصة بإقامة مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة في نطاق أحكام القانون إلى الهيئة للاستثمار الترقى والأجنبي والمناطق الحرة على النموذج المعد لذلك وعلى أن تكون هذه المشروعات واردة في قوائم المشروعات للتمتد أو متعلقة بنشاط معتمد في قوائم الأنشطة ، ويجب أن يتضمن الطلب البيانات الآتية :

(أولا) يانلت عن مقدم الطلب :

١ - اسم مقدم الطلب وجنسيته وعنوانه وأسماء الشركاء في شركات الأشخاص وجنسياتهم وعناوينهم .

٢ - اسم الوكيل أو الممثل في جمهورية مصر العربية وعنوانه إن وجد .

٣ - إذا كان الطلب شخصاً إعتبارياً يبين شكله للقانوني ورأس

ماله والبلد المسجل فيه وأسماء الممثلين المسئولين ومراكزهم وحدود سلطاتهم .

- ٤ - النشاط أو نوع التخصص بمقدم الطلب .
- ٥ - الخبرات السابقة في مجال هذا النشاط أو التخصص .
- ٦ - أسماء الجهات التي يمكن الرجوع إليها بشأن مقدم الطلب .
- ٧ - إذا كان الغير مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في المشروع المزمع القيام به يبين ذلك مع توضيح العلاقة بين الغير ومقدم الطلب (كشركا آخرين أو مقرضين) .

(ثانياً) بيانات عن المشروع المراد تمويله :

- ١ - اسم المشروع وعنوانه إن وجد .
- ٢ - بيان عما إذا كان المشروع قائماً فعلاً أو في سبيل الإنشاء .
- ٣ - بيان ما إذا كان صاحب المشروع شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً (وفي حالة كونه شخصاً اعتبارياً ما إذا كان من شركات الأشخاص أم من شركات الأموال أو غيرها) .
- ٤ - في حالة ما إذا كان المشروع في دور الإنشاء تذكر البيانات الآتية :

(أ) الشكل القانوني الذي سيتخذه المشروع .

(ب) رأس المال المعتمد للمشروع .

(ج) أسماء الأشخاص المساهمين في المشروع من رعايا جمهورية مصر العربية وغيرهم وعناوينهم .

(د) نسبة مساهمة رأس المال العربي أو الأجنبي إلى رأس مال المشروع .

(هـ) حجم الإنتاج ونوع المنتجات والبيانات الخاصة بالصادرات

(و) حجم العمالة اللازمة للمشروع .

(ثالثاً) المال المطلوب استثماره في المشروع :

١ - يان المبالغ التي تحول من الخارج إلى أحد البنوك المصرية المعتمدة بإحدى العملات الحرة التي يعلن البنك المركزي المصري إشعار صرفها (يذكر نوع العملة والمبلغ بالأرقام والحروف) .

٢ - المبالغ التي تحول بالسعر الرسمي بطريق الخصم من الحسابات غير المقبضة الخارجية المفتوحة لدى البنوك المصرية بالعملات الحرة أو من حسابات عمالة تكون مفتوحة بالعملات الحرة . وذلك لاستخدامها في تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيها أو لشراء أرض قضاء أو مبنية تشييد عقارات عليها طبقاً لأحكام القانون .

٣ - صافي الأرباح القابلة للتحويل طبقاً لأحكام القانون والتي يحتفظها المشروع المحتصر إذا زيد بها رأس المال الأصلي للمشروع أو

استثمرت في مشروع آخر بموافقة مجلس إدارة الهيئة .

٤ - التقيد الأجنبي الحر الذي يتفق كصروفات للدراسة الأولية والبحوث والتأسيس تكبده للمستثمر في الحدود التي يمتدها مجلس إدارة الهيئة .

٥ - بيان بالآلات والمعدات ووسائل النقل والمستلزمات السلعية اللازمة لإقامة المشروع أو التوسع فيه سواء كانت محلية أم مستوردة ويشترط فيما يستورد منها أن تكون متفقة مع التطورات الفنية الحديثة ولم يسبق استعمالها وأن يذكر بيان واف بشأنها من حيث وصفها وبلد إنتاجها وسعر تواريخها باحدى العملات الحرة ، وكذلك أى بيان آخر يساعد على تقييم مستوى أدائها بالمقارنة بمثيلاتها مثل تاريخ الإنتاج والطراز (الموديل) والطاقة الانتاجية .

٦ - بيان الحقوق المعنوية بالمشروع والمطلوب إحتبارها ما لا مستمرأ وأسماء أصحابها ومواطنهم والبلد المسجلة فيها ومدى علاقة هذه الحقوق بالمشروع والقيمة المقدرة لها باحدى العملات الحرة إذا كانت ستحسب كحصة في رأس المال .

مادة ٣٤ - يضع مجلس الادارة القواعد والاجراءات الخاصة بتقديم الطلبات في المجالات الآتية :

١ - إنشاء شركات الاستثمار التي تهدف إلى توظيف الأموال في المشروعات والأنشطة الواردة بالقوائم المعتمدة من مجلس الوزراء

على أن تقدم هذه الشركات طلباً لكل مشروع على حدة .

٢ - إنشاء بنوك الأعمال أو الاستثمار التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملة الحرة ، وكذلك البنوك التي تقوم بعمليات بالعملة المحلية .

٣ - إنشاء شركات إعادة التأمين التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملة الحرة .

مادة ٣٥ - لا تلزم الدولة بتحويل عائد الاستثمار بالنسبة للطلبات المتعلقة بمال مستمر يقل قيمته الكلية عن خمسين ألف جنيه .

وعلى المستثمر أن يبين طريقة التصرف في العائد إذا كان غير مصري الجنسية .

مادة ٣٦ - تتولى الهيئة فحص ودراسة الطلبات الخاصة بالمشروعات والأنشطة غير الوازدة بالقوائم المعتمدة التي تقدم إليها من المستثمرين بشرط أن تكون ضمن المجالات الواردة في القانون . ثم تعرض على مجلس الإدارة مشفوعة بنتيجة الفحص والدراسة .

مادة ٣٧ - في حالة الترخيص بقبول مشروعات تشيير فيها أموال عربية أو أموال أجنبية بشروط خاصة فلا تشييد هههه المشروعات بالمزايا المقررة في القانون إلا إذا توافرت فيها هذه الشروط

مادة ٣٨ - يتولى مجلس إدارة الهيئة البحث في الطلبات المقدمة

الهيئة ويختبر قرار المجلس نهائياً وتشمل الموافقة القواعد الخاصة بتحويل
حائذ المال المستثمر إلى الخارج طبقاً للقواعد المنصوص عليها في
المادة ٢٢ من القانون .

الباب الثالث

في التيسيرات النقدية المقررة للمشروعات المنتفعة بأحكام القانون

الفصل الأول

في تحويل الأرباح

مادة ٣٩ - يصرح بتحويل صافي الربح الناتج عن رأس المال
المستثمر والمسجل لدى الهيئة وفقاً للإجراءات التالية :

١ - تقدم طلبات التحويل إلى الهيئة خلال ستة أشهر على الأكثر
من انتهاء السنة المالية للمشروع .

٢ - تُرفق بالطلب المستندات التالية :

(أ) صورة عن ميزانية المشروع وحساب الأرباح والخسائر عن
السنة المنتهية معتمدة من مجلس إدارته .

(ب) شهادة من مراقبي الحسابات بأن المشروع قد قسم لإقراره
الضريبي وسدد الالتزامات الضريبية وسائر الالتزامات الإلزامية المستحقة .

ماده ٤٠ - تصدر الهيئة الموافقة التقديرية اللازمة للبنوك محمده
المبالغ القابلة للتحويل للخارج .

وتقول البنوك تحويل هذه المبالغ بامر الصرف السارى
وقت التحويل .

ماده ٤١ - بالنسبة لمشروعات الاسكان يقدم فى نهاية العام بيان
بالايرادات والمصروفات خلال العام معتمداً من محاسب قانونى وتقوم
الهيئة بالموافقة على تحويل صافى العائد فى حدود ٦٪ من المال المستثمر .
ويحول بالكامل صافى العائد إذا كانت أجرة المساكن تدفع بالتقيد
الأجنبى الحر ، وذلك بعد تقديم شهادته من إحدى البنوك الممتممة تثبت
احتفاظ البنك بحساب بالتقيد الأجنبى باسم المشروع مبنياً فيها جملة
المبالغ المودعة خلال العام كإيجارات محصلة بالتقيد الأجنبى الحر .

الفصل الثانى

فى فتح حسابات بالتقيد الأجنبى

ماده ٤٢ - تقرر الهيئة البنك الذى يختاره الطالب من بين البنوك
المعتمدة بموافقة مجلس الاداره على المشروع وبموجب هذا الاخطار
يفتح للبنك المشروع حساباً أو أكثر بالتقيد الأجنبى وفقاً لما تقرره
الهيئة ، ويجرى عليه التعامل على النحو المبين فى المواد التالية :

ماده ٤٣ - يتقيد فى الجانب الدائن لحساب المبالغ الآتية :

١ - رأس المال التقديرى للمشروع بالعملة الأجنبية :

٢ - القروض الأجنبية التي يحصل عليها المستثمر طبقاً للجدول المتعمد من مجلس الإدارة .

٣ - حصة صادرات المشروع المنظورة وغير المنظورة في الحدود التي توافق عليها الهيئة .

مادة ٤ - يقيد في الجانب المدين المبالغ الآتية في حدود الرصيد القائم لهذه الحسابات :

١ - المبالغ التي تمثل قيمة سلع استثمارية مستوردة من الخارج لتشغيل المشروع .

٢ - المبالغ الى تمثل قيمة الواردات السلعية اللازمة لتشغيل المشروع من قطع غيار ومواد خام .

٣ - الأقساط المستحقة لسداد القروض الخارجية وفوائدها .

٤ - المصروفات اللازمة للمشروع .

الفصل الثالث

في تحويل حصة من مرتبات العاملين في المشروع

مادة ٥ - يجوز للنجباء والعاملين الأجانب القادمين من الخارج للعمل في أحد المشروعات المنتفعة بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه أن يحولوا إلى الخارج جزءاً من الأجر أو المرتبات أو

المكافآت التي يحصلون عليها مقابل عملهم وذلك بما لا يجاوز ٥٠٪ من هذه المبالغ وفي الحدود الواردة بعقود أعمالهم .
ويتعين إيداع نسخة من كل عقد لدى الهيئة .

مادة ٤٦ — تقدم طلبات التحويل إلى الهيئة عن طريق الجهة التي يعمل بها طالب التحويل وتصدر الهيئة الموافقة اللازمة في هذا الشأن إلى البنوك المحلية المختصة .

الفصل الرابع

في إجراءات الاستيراد

مادة ٤٧ — يسمح بمجرد موافقة مجلس إدارة الهيئة على المشروع — باستيراد الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الأولية والمستلزمات السلبية التي تشكل رأس المال العيني للمشروع طبقاً للجداول المعتمدة من الجهات الفنية دون تراخيص استيراد سواء فتح عنها اعتماد بالنقص على حساب بالنقد الأجنبي باسم المشروع أو تم تمويلها من الخارج .

مادة ٤٨ — يفرج بشرط المعاينة عن السلع من الجمارك بمحتوى كشف معتمد من الهيئة بين وصف الآلات والمعدات ووسائل النقل والمستلزمات السلبية الأخرى وكمية المواد الأولية المسموح باستيرادها كتراسمال عيني ويصدر الجمارك شهادة بالسلع المستوردة وقيمتها حسب

التقدير الجرمي تسلّم للتورد لتقديمها للهيئة .

مادة ٤٩ - يفرج بشرط المعاينة عن المستلزمات السلعية والنفقات اللازمة لإدارة المشروع والتي لا تشكل جزءاً من رأس المال العملي والممولة بالنصم على الحساب المنتوح باسم المشروع بموجب استثمار نقدية يصدرها البنك مبنياً فيها أن قيمة الواردات قد سددت بالنصم على حساب بالعملة الأجنبية مفتوح لديها باسم المشروع طبقاً لأحكام قانون الاستثمار .

الفصل الخامس

في التصفية

مادة ٥٠ - يجوز بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة لإعادة تصدير رأس المال المستثمر في المشروعات المسجلة وفقاً لأحكام القانون .

وتقدم الطلبات في هذا الشأن إلى الهيئة متضمنة البيانات والإيضاحات الكافية .

ويتم البت في هذه الطلبات وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون .

مادة ٥١ - تصدر الهيئة الموافقة اللازمة على الطلبات التي تقدم إليها وفقاً لأحكام القانون إلى أحد البنوك المحلية في حالة التحويل نقداً وإلى مصلحة الجمارك في حالة التصدير هبنا .

الباب الرابع في المشروعات المشتركة

مادة ٥٢ - يصدر بقرار من مجلس إدارة الهيئة نموذج العقد التأسيسي لشركات المساهمة في المشروعات المشتركة .

أما النظام الاساسي للشركات المذكورة وكذلك العقد التأسيسي للشركات ذات المسئولية المحدودة المشتمل على نظامها الاساسي فيعد نموذج لكل منهما يصدر به قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٥٣ - في جميع المشروعات المشتركة تختص الهيئة وحدها بمراجعة العقد واعتماده وفقاً لأحكام القانون .

مادة ٥٤ - تنشأ الشخصية الاعتبارية لشركات المساهمة اعتباراً من تاريخ نشر نظامها الاساسي وعقد تأسيسها في الجريدة الرسمية وفي النشرة الخاصة التي تصدرها الهيئة - ويتمين لهذا الغرض ايداع قرار رئيس الجمهورية الصادر بالنظام الاساسي للشركة وتسجيلها في سجل الشركات الممد بالهيئة فضلاً عن قيدها في السجل التجاري .

الباب الخامس

في التحكيم

مادة ٥٥ — مع مراعاة حكم الفقرة الأولى من المادة ٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ يجوز الاتفاق على أن تتم تسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ أحكام القانون والمنازعات التي تنشأ بين المشروعات القائمة بالمنطقة الحرة أو بينها وبين الهيئة أو غيرها من السلطات والأجهزة الإدارية ذات الصلة بنشاط العمل بالمنطقة بطريق التحكيم .

كما يجوز للجنة التحكيم أن تنظر أيضاً المنازعات التي تقع بين المشروعات القائمة بالمنطقة وبين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وطنيين كانوا أو أجانب إذا قبل هؤلاء الأشخاص إحالة النزاع إلى لجنة التحكيم قبل أو بعد وقوعه .

مادة ٥٦ — يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بذاته كما يجوز لنزاع الشأن الإتفاق مقدماً على التحكيم في جميع منازعات الاستثمار المتعلقة بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه .

ويتعين في الحالة الأولى أن يتضمن اتفاق التحكيم ما يلي بموضوع النزاع وأسماء عضوي لجنة التحكيم المعيينين من قبل طرفي النزاع ، وتقدير مصروفات التحكيم ومكافآت المحكمين .

وفي حالة الاتفاق مقدماً على التحكيم ينص في الاتفاق على الإجراءات الخاصة بإخطار طرفي النزاع بموضوع واختيار عضوي لجنة التحكيم ، وكذلك الأسس التي يتم بمقتضاها تقدير مكافآت المحكمين ومصروفات التحكيم .

مادة ٥٧ - ينشأ بالهيئة مكتب فني لشتون التحكيم يقبع نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة ويشرف عليه أحد أعضاء مجلس الدولة أو رجال القضاء بدرجة مستشار مساعد أو رئيس محكمة على الأقل ويلحق به عدد كاف من العاملين الفنيين والإداريين .

مادة ٥٨ - يقدم طلب التحكيم على النموذج المعد لذلك من أصل وست صور موقعاً عليه من طرفي النزاع أو من يمثلهما ومرفقاً به اتفاق التحكيم .

ويجب أن يبين في الطلب أسماء عضوي لجنة التحكيم اللذين وقع اختيارهما عليهما ، وموضوع النزاع محل التحكيم وطلبانها فيه وترفق بالطلب جميع المستندات المؤيدة له مع صور منها بعدد أطراف النزاع .

مادة ٥٩ - يتولى المكتب الفني لشتون التحكيم فيد طلبات التحكيم المقدمة فور ورودها في سجل خاص يعد لهذا الغرض وعليه إخطار العضوين المختارين من طرفي النزاع بصورة من طلب التحكيم ومستنداته ويقوم عضوا لجنة التحكيم بالاتفاق على اختيار العضو المرجح خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تعيين آخرهما فإذا لم يتم اتفاقهما خلال هذه

المدة ، يتم اختيار العضو المرجح بناء على طلب يوجه إلى المكتب الفني
لشئون التحكيم من أى من الطرفين وذلك بقرار من المجلس الأعلى
للبيئات القضائية من بين المستشارين بالبيئات القضائية بحدودية
مصر العربية .

مادة ٦٠ - تشكل لجنة التحكيم برئاسة العضو المرجح ومن
العضوين المختارين من طرفي النزاع .

مادة ٦١ - يكون للجنة التحكيم أمين سر يعين بقرار من نائب
مجلس إدارة الهيئة من بين العاملين بالمكتب الفني لشئون التحكيم بالهيئة

مادة ٦٢ - يحيل المكتب الفني للتحكيم ملف النزاع إلى رئيس
لجنة التحكيم خلال أسبوع من تاريخ اختياره ليتولى تحديد جلسة نظره
ويقوم المكتب بإعلان الخصوم بموعد الجلسة المحددة بالبريد الموصى
عليه مع علم الوصول قبل أسبوع على الأقل من تاريخ الجلسة .

مادة ٦٣ - تنظر لجنة التحكيم النزاع المطروح أمامها على وجه
السرعة وذلك وفقاً لما ترضه من قواعد وإجراءات خاصة بها دون
التقيد بقواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا ما تعلق منها
بالضمانات والمبادئ الأساسية للتقاضى .

مادة ٦٤ - يبرز للجنة التحكيم أن تستعين بمن تراه من أهل
الخبرة في المهام والأعمال التي تحددها لهم ، وتحدد اللجنة أتعاب ونفقات
الخبرة ومن يلزم بها من الخصوم .

مادة ٦٥ — يصدر قرار لجنة التحكيم بأغلبية الأصوات ويجب أن يشتمل: وجه خاص على ملخص موجز لوقائع النزاع ومطالبات الخصوم وجبههم وأقوالهم؛ ومستنداتهم وأسباب القرار ومنطوقه والمكان الذي صدر فيه وتاريخ صدوره والملتزم بأداء المصروفات والأتعاب وتكون قرارات اللجنة نهائية وملزمة للطرفين وقابلة للتنفيذ شأنها شأن الأحكام النهائية .

ويوقع على القرار من رئيس اللجنة وأمين السر ويودع بالمكتب الفني للتحكيم .

مادة ٦٦ — إذا لم يتم الاتفاق على مكافآت المحكمين ومصروفات التحكيم تسرى بشأنها القواعد المعمول بها في وزارة العدل بشأن هيئات التحكيم في منازعات القطاع العام .

القسم الثاني

المناطق الحرة

الباب الأول

في التعريف بالمناطق الحرة وتحديدتها وإنشائها واشغالها وميزاتها

الفصل الأول

في التعريف بالمناطق الحرة وتحديدتها وإنشائها والعمليات المرخص بها فيها

مادة ٦٧ - تعتبر مناطق حرة في تطبيق أحكام القانون :

(أ) المناطق الحرة العامة وهي :

١ - المناطق الحرة العامة التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية أو الجوية أو المنافذ البرية .

٢ - المناطق الحرة العامة ذات الموانئ الخاصة بها .

٣ - المناطق الحرة العامة التي تنشأ داخل البلاد .

ويصدر بإنشاء هذه المناطق وبيان مواقعها وحدودها قرار من مجلس إدارة الهيئة بعد موافقة مجلس الوزراء .

وتكون لكل منطقة حرة عامة شخصية اعتبارية مستقلة .

(ب) المناطق الحرة الخاصة التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية أو داخل البلاد وتكون مقصورة على مشروع واحد لأغراض صناعية أو التخزين أو لاية عمليات أخرى بفرض الافادة من مزايا المناطق الحرة ويصدر بإنشائها وبيان مواقعها وحدودها ونوع النشاط المرخص به فيها قرار من مجلس إدارة الهيئة .

ويقصر النشاط فيها على المشروع المرخص به في قرار إنشائها .
(ج) المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها ويكون لإنشاؤها بقانون .

مادة ٦٨ — تتولى الهيئة إعداد الدراسات الخاصة بتقييم المواقع اللازمة لإنشاء المناطق الحرة العامة وتعرض هذه الدراسات على مجلس الادارة تميدا لاصدار قرار بإنشائها بعد مراقبة مجلس الوزراء وتتولى الهيئة مراقبة تنفيذ اللوائح والقواعد التي يضمنها مجلس إدارة الهيئة للعمل داخل المنطقة الحرة .

مادة ٦٩ — يرخص مجلس إدارة المنطقة الحرة في إقامة مستودعات خاصة ومستودعات عامة لتخزين البضائع العابرة والبضائع الوطنية الخالصة الضريبة المعدة لتصدير للخارج وكذلك البضائع الأجنبية الواردة بفهرس الوارد .

ويقصد بالمستودعات الخاصة المخازن التي يرتفع فيها المستوى

بتخزين البضائع الواردة دون غيره . كما يقصد بالمستودعات العامة المستودعات التي يرخص بالتأجير لتخزين البضائع لحساب الغير .

وعلى المرخص له مراعاة أصول التخزين السليمة بعدم تخزين البضائع الممنوعة والمتفجرة والمواد السامة بها والمواد القابلة للاشتعال والبضائع التي تظهر عليها علامات الفساد وتلك التي يمرض وجودها في المستودع لأخطار أو قد تؤدي إلى تلف المنتجات الأخرى المخزنة أو التأثير في جودتها .

ولا يجوز بغير ترخيص خاص يصدر من إدارة المنطقة لكل حالة إجراء أية عمليات في المستودعات العامة تغيير حالة البضاعة أو عبواتها إلا في حالة تلف العبوات الأصلية وبفرض المحافظة على المشمول .

مادة ٧٠ - يجوز لمجلس إدارة المنطقة الحرة الترخيص في المستودعات الخاصة بأجراء عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج وإعادة التعبئة وما شابهها أو تمييزها بالشكل الذي تتطلبه الأسواق .

ولا يجوز إثبات بيانات على الأغلفة الجديدة تخالف حقيقة البضاعة أو منشأها أو أية بيانات أخرى يكون من شأنها تمنع هذه البضاعة بسميات في البلاد المصدرة إليها .

مادة ٧١ - تقدم إلى رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة الطلبات الخاصة بمزاولة أنواع النشاط في المناطق الحرة وذلك على

النموذج الخاص الذى تعده الهيئة .

مادة ٧٢ - تسقط الموافقة على العرض المقدم إذا لم يتم صاحب المشروع الموافق عليه بإثبات اتخاذ خطوات يقدر مجلس إدارة المنطقة جديتها فى سبيل تنفيذ المشروع خلال ستة أشهر من صدور الموافقة ما لم يقرر مجلس الإدارة لظروف يقدرها تجديد هذه المدة ستة أشهر أخرى .

الفصل الثانى

فى شغل المناطق الحرة

مادة ٧٣ - لمجلس إدارة المنطقة إصدار تراخيص بشغل مساحات فى المناطق الحرة العامة ولشغل المناطق الحرة الخاصة فى داخل البلاد لاستخدامها مخازن مكشوفة أو مسقوفة أو لإقامة مشروعات صناعية أو تجارية وذلك فى إطار الخطة العامة التى يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٧٤ - يجب أن يتضمن ترخيص الشغل تحديداً لأهداف المشروع وأنواع النشاط الذى يمكن أن يمارسه المرخص له والشكل القانونى للمشروع ورأس ماله ومكان الشغل ، وكذلك تحديد مدة سريانه ومقدار التأمين المالى الثابت الذى يؤديه المرخص له بما لا يقل عن . . . جنيه .

مادة ٧٥ - على أصحاب الأعمال الذين تم الموافقة لهم على إقامة مشروعات بالمناطق الحرة أن يتقدموا إلى إدارة المنطقة خلال شهر على الأكثر من تاريخ إبلاغهم بالموافقة وذلك للحصول على تراخيص للشغل ، والتوقيع على العقود اللازمة وإلا جاز لإدارة المنطقة سحب الموافقة دون أية مسئولية عليها .

مادة ٧٦ - تراخيص الشغل التي تصدرها إدارة المنطقة شخصية ولا يجوز لمن تصدر باسمه التنازل عنها كلياً أو جزئياً أو إشراك الغير فيها إلا بموافقة مجلس إدارة المنطقة الحرة .

ولا يجوز تعديل أغراض المشروعات المرخص بها إلا بعد موافقة مجلس الإدارة .

ولا يتمتع المرخص له بالإعفاءات والمزايا المنصوص عليها في القانون إلا في حدود الأغراض والأنشطة المبيّنة في ترخيصه .

مادة ٧٧ - تحدد الترخيف المرافقة مقابل التخزين واشغال المخازن والأراضي الفضاء التابعة للهيئة .

ويحدد مجلس إدارة الهيئة القيمة الإيجارية للأراضي التابعة للهيئة والتي تقام عليها مباني أو منشآت ، وكذلك القيمة الإيجارية للمباني والمنشآت المملوكة للمنطقة الحرة .

ويحدد مجلس إدارة الهيئة مقابل الخدمات التي تقدم للمشروعات القائمة في المنطقة الحرة .

مادة ٧٨ - يلتزم المرخص له بالتأمين على المباني المقامة داخل المناطق الحرة والآلات والمعدات ضد جميع المخاطر ، كما يلتزم بإزالتها على نفقته الخاصة خلال المدة التي يحددها مجلس إدارة المنطقة الحرة من تاريخ انتهاء مدة ترخيصه ما لم تطلب إدارة المنطقة الحرة شراءها منه .

مادة ٧٩ - مع مراعاة الأحكام التي تقررها القوانين واللوائح في شأن منع تداول بعض البضائع أو المواد لا تخضع البضائع التي تصدر أو تستورد من وإلى المنطقة الحرة للإجراءات الجمركية العادية الخاصة بالواردات والصادرات وإنما تخضع للإجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

كما لا تخضع البضائع التي تصدر أو تستورد من وإلى المنطقة الحرة للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وذلك فيما عدا ما هو منصوص عليه في القانون .

كما تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم جميع الأدوات والمهمات والآلات بما في ذلك وسائل النقل اللازمة للمنشآت المرخص بها في المنطقة الحرة .

مادة ٨٠ - تعتبر البضائع التي تدخل إلى المنطقة الحرة من الحاصلات والمنتجات والمواد المحلية في حكم المصدرة وتصل عنها لدى دخولها المنطقة الحرة ضريبة المصادر وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة على البضائع والمواد المحلية ، وذلك بعد استيفاء كافة الإجراءات

الخاصة بالتصدير وتولى مصلحة الجمارك تنفيذ حكم هذه المادة وفقاً لأحكام القوانين السارية .

ونائب رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضهم من رؤساء مجالس إداره المناطق الحرة العامة أن يسمح بإدخال بضائع محبسة إلى المنطقة الحرة بصفة مؤقتة لإصلاحها أو لإجراء عمليات تكميلية عليها على أن تحصل الضريبة الجمركية على قيمة الإصلاح أو استكمال الصنع وذلك لأحكام التعريفة الجمركية .

وكذلك يجوز لنائب رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من يفوضهم من رؤساء مجالس إداره المناطق الحرة العامة أن يسمح بإدخال بضائع المنطقة الحرة إلى البلاد بصفة مؤقتة لإصلاحها أو لإجراء عمليات تكميلية عليها .

ماده ٨١ - لا تخضع البضائع التي تدخل المنطقة الحرة لأى قيد من حيث مدة بقائها فيها كما لا تخضع الواردات إلى المنطقة الحرة والصادرات منها لأى قيد من قيود الاستيراد والتصدير .

الباب الثاني

في إدخال وإخراج وتداول البضائع في المناطق الحرة

الفصل الأول

في إجراءات إدخال البضائع إلى المنطقة الحرة

ماده ٨٢ - البضائع الواردة برسم المشروعات المرخص بإقامتها في المناطق الحرة تدرج بقوائم الشحن ويوضع بيوالص الشحن والفواتير أنها برسم المنطقة الحرة .

ولرئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة أن من ينيه النجاء من هذا الشرط إذا ثبت أن البضاعة واردة للمنشآت المرخص بها في المنطقة الحرة .

ماده ٨٣ - يمكن تخزين البضائع الواردة برسم الترانزيت في المخازن المقامة في المناطق الحرة العامة وكذلك المخازن المقامة داخل الدوائر الجمركية المرخص بها كمنطقة حرة خاصة .

ماده ٨٤ - البضائع الواردة برسم المنشآت المرخص لها بالعمل في المناطق الحرة العامة والخاصة المقامة داخل الدوائر الجمركية تسحب من هذه الدوائر على وفق الإجراءات التالية :

١ - يقدم المشوّل عن المنشأة إلى إدارة المنطقة الحرة المستندات الآتية :

(أ) إقرار واردات للمنطقة الحرة (استماره ٣٠٠٤ ، م ح) .

(ب) طلب تخزين (استماره ٢٠٠٤ ، م ح) .

(ج) إذن التسليم الصادر من التوكيل الملاحى .

٢ - يقدم طلب التخزين وإذن التسليم إلى الجمرك المختص حيث يتم المراجعة على مستندات الشحن ثم يأذن بنقلها من الدائرة الجمركية إلى المنطقة الحرة .

٣ - تنقل البضائع الواردة للمنطقة الحرة بمعرفة التوكيل الملاحى وتحمل مسؤوليته إلى المنطقة الحرة .

مادة ٨٥ - البضائع الواردة برسم المنشآت المرخص لها بالعمل في المناطق الحرة العامة ذات الموانئ الخاصة بها يقبض في شأنها الإجراءات الآتية :

١ - على ربانة السفن أو الطائرات أو من يمثلونهم أن يقدموا إلى إدارة المنطقة الحرة خلال أربع وعشرين ساعة من وصول السفينة أو الطائرة على الأكثر قائمة الشحن الخاصة بالبضائع المشحونة عليها برسم هذه المنطقة ويذكر بقائمة الشحن اسم السفينة أو الطائرات وجنسيتهما وأنواع البضائع وعدد طرودها وعلاماتها وأرقامها واسم الشاحن والمرسل إليه وصفة العلامات والموانئ التي شحنت منها وتوقيع هذه القائمة من الربان .

ويكون ربابنة السفن أو الطائرات أو من يمثلونهم مسئولين عن
النقص في عدد الطرود أو محتوياتها أو في مقدار البضاعة المنقرضة
(الصب) إلى حين استلام البضاعة بمعرفة أصحاب الشأن .

وترفع هذه المسئولية عن النقص في محتويات الطرود إذا كانت قد
سلمت بحالة ظاهرية سليمة ترجع معها حدوث النقص قبل الشحن .

ويصدر مجلس إدارة الهيئة قرار بسبب الاتساع في البضائع المنقرضة
(الصب) زباده ونقصاً وكذلك النقص الجزئي في البضاعة الناشئ عن
عوامل ظلية أو نتيجة لضعف العلاقات وإليسايب محتوياتها .

٢ - على إدارة المنطقة إخطار أصحاب الشأن الوارد ذكرهم في
شحن (منافستو) الباخره أو الطائره بوصول بضائع تخصهم ويطلب
منهم سحبها خلال ٤٨ ساعة من أماكن التفريغ وبعد انقضاء المدة
المحددة فلادارة المنطقة نقلها إلى الأماكن التي تحددها على نفقة
صاحب الشأن .

٣ - يقدم مسئول المنشأة إلى إدارة المنطقة الحرة إقرار واردة
وإذن التسليم .

٤ - يقدم الإقرار وإذن التسليم إلى التوكيل الملاحي للتأشير على
الإقرار بملاحظات الاستلام .

مادة ٨٦ - البضائع الواردة من الخارج برسم للثلاث المرخص
لها بالعمل في المناطق الحرة العامة أو الخاصة المقامة داخل البلاد يتبع

في شأنها الإجراءات التالية :

١ - يقدم صاحب الشأن إلى الجمارك المختص شهادة لإجراءات جمركية ترانزيت .

٢ - يرفق بالشهادة المذكورة الفواتير وبوالص الشحن وبيان العبوة معتمداً من الهيئة وتتخذ الجمارك إجراءات التحقيق بالجنشني (السينة المختارة جزافاً) المطابقة على الفواتير إذا اقتضى الأمر ذلك .

٣ - بعد أن تأخذ الشهادة الجمركية دورتها وبعد سداد رسوم الخدمات يستخرج عن الواردات إذن إفراج (ترانزيت) .

٤ - تفرج الجمارك عن واردات المنطقة الحرة بدون تراخيص استيراد وبدون الاستارة المصرفية الدالة على تحويل العملة .

٥ - تفرج الجمارك عن هذه الواردات بعد حزمها بالسلك وختمها بالرماس إذا اقتضى الأمر ذلك مقابل التعهد المقدم من صاحب الشأن والمعتمد من الهيئة بمسؤوليته عن السج والفقد والتلف أثناء عملية النقل من الجمارك إلى المنطقة الحرة .

٦ - يقدم أصحاب الشأن لدى وصول البضاعة إلى متعلقاتهم لإقرار واردات للمنطقة الحرة (استارة ٣ أ . م ح) .

مادة ٨٧ - يقوم مأمور المنطقة بإجراءات الكشف على البضاعة

بم حضور مندوب صاحب الشأن ويوقع الإثبات على النموذج بنتيجة الكشف ويتولى مأمور أول المنطقة بالإعادة على الكشف بالجشني والمطابقة على الفواتير .

وتسلم البضاعة لمندوب المنشأة بعد سداد الرسوم المقررة وتصبح البضاعة في عهدة المنشأة ومسئولة عنها .

مادة ٨٨ - تمنى من إحراءات الكشف أو التحقيق رسائل التراضيت الواردة برسم إعادة تصديرها بحالتها وبجوانبها الأصلية ، ومع ذلك يجوز لإدارة المنطقة تحقيق بعض الطرود للمطابقة على المستندات .

مادة ٨٩ - تعامل البضائع المصدرة من داخل البلاد إلى المنطقة الحرة معاملة البضائع المصدرة إلى الخارج ويطبق عليها قواعد التصدير العادية التي ينظمها القانون من حيث الإجراءات والدوابك ورسوم الإنتاج وتراخيص التصدير وتسدد قيمة هذه البضائع بالعملة الحرة فيما عدا الحالات التي توافق عليها الهيئة بأن يتم سداد القيمة بالعملة المصرية .

مادة ٩٠ - لدى وصول البضاعة للمنطقة الحرة يقسم الشأن لإقرار وارجات للمنطقة الحرة (استمارة رقم ٤٠٤ ، م ح) إلى إدارة المنطقة

ويجوز مندوب الهيئة بحضور ممثل صاحب الشأن عمله كشف البضاعة والمطابقة على الفواتير ويجوز الاكتفاء بالتحقيق بالجشني

المتبائلة أو التي كان قد أجرى عليها الكف في الجمارك .
وتسلم البضاعة إلى مندوب المنشأة بعد سداد الرسوم المقررة وتصبح
البضاعة في عهدة المنشأة ومسئولة عنها .

الفصل الثاني

في إخراج البضائع من المنطقة الحرة

مادة ٩١ — البضائع المصدرة من المنشآت المرخص لها بالعمل في
المناطق الحرة العامة والخاصة المقامة داخل الدوائر الجمركية يجمع في شأنها
الإجراءات الآتية :

١ — يقدم لإدارة المنطقة الحرة إقرار صادرة من المنطقة الحرة
على الاستمارة (٤ أ . م . ح) .

٢ — تكشف أو تحقق الرسالة وتراجع على الفواتير
ويؤشر بالمطابقة .

٣ — يصدر من إدارة المنطقة إذن إفراج من نسختين نموذج
رقم د أ ، (أ . م . ح) بعد سداد الرسوم المقررة ويوضع بإذن الإفراج
عدد للطرود وعلاماتها وأرقامها والوزن ونوع البضاعة .

٤ — تقدم نسختا إذن الإفراج وبوليصة الشحن الصادرة من التوكيل
الملاحى إلى الجمرک المختص حيث يؤشر مأمور الجمرک بإتمام الشحن
على نسخة منه ليعيدها مندوب صاحب الشأن إلى إدارة المنطقة لارفاقها
باقرار الصادرات المشار إليه .

مادة ٩٢ - تخضع البضاعة السابق ورودها برسم التخزين في المستودعات المرخص لإقامتها في المناطق الحرة المشار إليها في المادة السابقة وكذلك بضائع الترانزيت التي تخزن في هذه المستودعات ويعاد تصديرها بحالتها التي وردت بها وبذات عبواتها للإجراءات السابقة وتعفى من الكشف اكفاء بالتحقيق بالجشني إذا اقتضت الضرورة ذلك .

مادة ٩٣ - البضائع المصدرة من المنشآت المرخص بإقامتها في المناطق الحرة العامة ذات الموانئ الخاصة بها يقع في شأنها الإجراءات الآتية :

- ١ - تقدم المنشأة لإدارة المنطقة إقرار صادر عن الاستمارة (أ . ح . م .) مرفقاً به بوليصة الشحن والفواتير .
- ٢ - تكشف أو تحقق الرسالة وتراجع على الفواتير ويؤشر بالمطابقة
- ٣ - يصدر من إدارة المنطقة إذن إفراج على النموذج رقم (١ أ . م ح) بعد سداد الرسوم المقررة .

٤ - يقدم إذن الإفراج وبوليصة الشحن إلى مندوب التوكيل الملاحي حتى إذا تم الشحن يؤشر على إذن الإفراج بتسلم الشحن ويعاد إلى إدارة المنطقة .

مادة ٩٤ - البضائع المصدرة من المنشآت المرخص بإقامتها في المناطق الحرة العامة والخاصة داخل البلاد يقع في شأنها الإجراءات الآتية :

١ - على صاحب الشأن قبل إخراج البضاعة أن يتقدم لإدارة المنطقة بإقرار صادرة على الاستمارة (٤ د أ ٠ م ح) مرفقا به الفواتير .

٢ - يقدم صاحب الشأن إلى الجمرک المخصص شهادة لإجراءات جمرکيه ترانزيت مرفقا بها صورة من الفواتير الممتدة من إدارة المنطقة

٣ - تشكل لجنة ثلاثية من الهيئة والجمارك والمنشأة لإجراء عملية الكشف أو التحقيق والمطابقة على الفواتير ويمكن بالتحقيق بالجمرك البضائع الزائفة أو البضائع السابق تخزينها برسم إعانة التصدير بحالتها وبأغلستها .

٤ - يستخرج للرسالة إذن إفراج نموذج (١) ويقدم للجمارك التصدير .

٥ - يكون نقل البضاعة من المناطق الحرة الداخلية إلى جمارك التصدير تحت رقابة الجمارك وبموجب تعهد يقدمه صاحب الشأن ومصدق عليه من الهيئة بمسؤوليته عن العبور والفقد والتلف أثناء عملية النقل من المناطق الحرة إلى جمارك التصدير .

٦ - يراجع جمرک الصادر عند الطرود وحالتها الظاهرية على إذن الإفراج الصادر من الهيئة والتأكد من سلامة الاختام وإذن الشحن .

٧ - يؤشر الجمرک على إذن إفراج الهيئة بوصول البضاعة وتسلم لصاحب الشأن لإعادته إلى إدارة المنطقة لإرفاقه بإقرار الصادرات .

الفصل الثالث

في تداول البضائع وتخزينها داخل المنطقة الحرة

مادة ٩٥ - لا يجوز تداول البضائع والمنتجات من مفتأة إلى أخرى داخل المنطقة الحرة الواحدة أو من المنطقة إلى أخرى إلا بأذن كتابي من مندوب الهيئة وبعد تحرير إذن صرف من المنشأة الأولى وإذن دخول من المنشأة الثانية وفقاً للنماذج الخاصة .

مادة ٩٦ - يجب اتباع أسس التخزين الحديثة في تخزين السلع ويجب التأمين عليها وتجرى القيود الفقدية والتجزئة اللازمة لمطابقة الأرصدة أولاً بأول .

ويشترط أن تكون السجلات منتظمة ومرفقة أو ملحقة ومعمدة من الهيئة وأن يتم التدوين فيها باللغة العربية ويجوز التدوين فيها باللغة العربية وإحدى اللغات الأجنبية .

مادة ٩٧ - على المنشآت جرد السلع المخزنة بمخازنها وكذلك الخامات الصناعية مرة واحدة سنوياً على الأقل مع إخطار مندوب الهيئة قبل الجرد بأسبوعين وموافاته بصورة من الجرد ونتيجته كما يجوز للهيئة إجراء جرد مفاجئ لصف أو مجموعة من الأصناف مرة واحدة خلال السنة أو إجراء جرد كلي كلما اقتضت الظروف ذلك .

مادة ٩٨ - في هذه التبنانات والمنتجات البتائية الممنوعة أو

المصابة بآفات ضارة والمشار إليها في قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ لا تخضع البضائع التي تدخل المنطقة الحرة لأي قيد زمني من حيث بقائها في المنطقة ومع ذلك يجوز لرئيس مجلس إدارة المنطقة أو من يفوضه أن يأمر بإخراج البضاعة من المنطقة ويبيعها مع خصم الضرائب والرسوم الجمركية أو إتلافها وذلك في الأحوال الآتية :

(أ) إيقاف نشاط الجهة المستفلة للمنطقة لفترة لا تسمح ببقاء البضائع التي لا تؤدي عنها رسوم الاشغال .

(ب) إذا قررت السلطات الصحية عدم صلاحية الأصناف البقاء أو خطورتها على الصحة العامة .

(ج) إذا تبين أن وجود البضائع من شأنه الإضرار بالبضائع الأخرى الموجودة بالمنطقة .

فإذا امتنع صاحب الشأن أو من يمثله عن تنفيذ أمر الإخراج جاز للهيئة أن تقوم بإتلاف البضاعة أو إخراجها من المنطقة والنصرف فيها بالبيع بالمزاد العلني على حساب المنتفع بعد أداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها وذلك في حدود حصة البيع .

ماده ٩٩ - يجوز إتلاف البضائع المخزنة بالمنطقة بناء على طلب أصحاب الشأن مع مراعاة الاجراءات الآتية :

(أ) يقدم طلب الإتلاف إلى رئيس مجلس الادارة المنطقة أو من يفوضه موضحاً به نوع البضاعة المراد إتلافها وأوصافها وكيانها

وأوزانها وتاريخ ورودها وتقييمها ورقم صنفها في السجل مع توضيح مبررات الطلب .

(ب) لإدارة المنطقة أن تستعين بالخبرات الفنية المحلية لحماية لمعينة البضاعة المراد إتلافها والتحقق من صحة البيانات الواردة بطلب الإتلاف .

(ج) يتم الإتلاف بموجب محضر رسمي بحضور مندوب الهيئة ولجنة المعاينة ويمثل المنشأة وتتحكم الكميات التي يجرى إتلافها من أرصدة الأصناف المسجلة في دفتر المنشأة .

مادة ١٠٠ - تخضع جميع المنشآت وعمليات التخزين والتفريغ في المنطقة الحرة لإجراءات الأمن المقررة الخاصة بالحريق كالتخضع لعمليات تفريغ المواد الخطارة والمتفجرات ونقلها إلى المناطق الحرة وتداولها فيها للتصاريح الخاصة بنقل وتداول مثل هذه المواد .

مادة ١٠١ - يكون ربان السفن أو من يمثلونهم مسؤولين عن النقص في عدد الطرود أو محتوياتها أو البضائع المحفوظة أو المنقرطة (الصب) إذا كانت واردة برسم المنطقة الحرة سواء تم التفريغ في المنطقة الحرة مباشرة أو في المناطق الجبركية لحين تفريغ هذه البضائع وتسليمها إلى مندوب الهيئة أو مندوب الجمارك أو إلى أصحاب الشأن أو مندوب شركات الإيداع .

وتبلغ مصلحة الجمارك الهيئة بحالات النقص أو الزيادة ذير المبررة .

طبقاً للقواعد المعمول بها لديها إذا تم الاقليم في المناطق الجمركية .
ويجوز للهيئة تقرير تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية فضلاً عن
القرارات على العجز أو الزيادة غير المبررة في الحدود والقواعد التي
تصدر من مجلس إدارة الهيئة .

مادة ١٠٢ - تكون المنشآت التي تمارس نشاطها داخل المناطق
الحرّة مشمولة عن كل نقص أو ضياع أو تغيير في البضائع على أساس
وزنها وقيمتها وصحتها عند التخزين ويمكن أن تمتد المنشأة من المساهمة
إذا كان النقص أو الضياع أو التغيير نتيجة لأسباب ترجع إلى طبيعة
الصنف أو كان نتيجة قوة قاهرة أو حادث جبري .

ويجوز للهيئة تقرير تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية فضلاً
عن القرارات على العجز أو الزيادة التي لا تقرها الهيئة في الحدود
والقواعد التي يقرها مجلس الإدارة .

ولا يسرى حكم هذه المادة على ما يفقد نتيجة للعمليات الصناعية .

مادة ١٠٣ - لا يجوز استهلاك البضائع الأجنبية للاستعمال
الشخصي في المناطق الحرّة قبل أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة
وكل مخالفة في هذا الشأن تخضع لأحكام التهريب المنصوص عليها في
قانون الجمارك .

مادة ١٠٤ - تخضع عمليات إدخال المنتجات الزراعية والحيوانية

والأقرباذية إلى المنطقة الحرة للإجراءات العامة والرسوم التي تخضع لها المنتجات المماثلة الواردة للاستهلاك المحلي من حيث الحجر أو الرقابة الوراقية والبيطرية والصحية ويجب أن تكون وسائل هذه المنتجات مؤيدة بشهادات معتمدة ، تثبت سلامتها وبحيث لا يجوز نقلها أو تداولها إلا بناء على تصريح صادر من الجهات المختصة .

ماده ١٠٥ - تخضع القيودات والسجلات المخزنية والحماية وأذونات الإدخال والصرف والقوائم المقدمة عن الوسائل الواردة لإجراءات الفحص والمراجعة والتأكد من صحتها كما تخضع البضاعة لعمليات المعاينة والمطابقة على هذه القوائم والتأكد من إدخال مفرداتها ضمن أوصدة المنشآت .

ماده ١٠٦ - ينسق رئيس مجلس إدارة المنطقة مع سلطات الأمن المختلفة الإجراءات التالية :

١ - تنظيم الحراسة العامة الداخلية والخارجية في المناطق الحرة سواء كانت برية أم مائية لمنع التهريب والسرقات .

٢ - تدبير الأجهزة الخاصة بالاطفاء .

٣ - إجراء التحريات الخاصة بالأفراد المرشحين للعمل في داخل المناطق الحرة .

٤ - وضع نظام الحراسة الخاصة داخل المناطق الحرة بواسطة

حراس خصوصيين مرخص لهم على نفقة أصحاب المنشآت أو الوكالات الملاحية .

مادة ١٠٧ - على المنشآت التي تمارس نشاطها داخل المنطقة الحرة أن تحتفظ الهيئة بصورة من ميزانياتها وحساباتها الختامية معتمدة من المحاسب القانوني لها والهيئة الحق في مناقشة بنود الميزانية والحسابات الختامية مع إدارة المنشأة .

مادة ١٠٨ - لموظفي الهيئة الحق في مراجعة القيود والسجلات للتحقق من صحتها وانتظامها والرقابة على وصول الكميات التي يتم إدخالها المخازن أو المصانع أو الورش المقامة في المناطق الحرة والتحقق من مطابقة أذون التخزين المثبتة في تاريخ إدخال البضائع إلى المخازن وأذون السحب من المخازن لأغراض التصدير أو التصنيع والسحب إلى داخل البلاد .

الفصل الرابع

في الرسوم المقررة على إيدخال وإخراج البضائع

مادة ١٠٩ - تؤدى المشروعات التى تمارس نشاطها فى المناطق الحرة رسماً سنوياً قدره (١ /) من قيمة البضائع التى تدخل المنطقة الحرة أو تخرج منها لحساب المشروع .

ويقصد بالبضائع التى تدخل المنطقة الحرة جميع السلع الواردة من الخارج برسم المنشآت المخصص بها فى المنطقة الحرة وكذلك بضائع الترانسيت والبضائع الواردة برسم التخزين ثم إعادة التصدير .

كما تعتبر كذلك البضائع والمواد المحلية التى تدخل المنطقة الحرة برسم التصنيع أو برسم التخزين تمهيداً للتصدير للخارج .

ويقصد بالبضائع التى تخرج من المنطقة الحرة البضائع المصدرة للخارج من المنشآت المرخص لها فى المناطق الحرة وبضائع الترانسيت وكذلك البضائع السابق دخولها المنطقة برسم التصدير للخارج .

كما تعتبر كذلك البضائع التى يفرج عنها من المنطقة الحرة برسم الاستهلاك المحلى ، وكذا المخلفات والعبوات العادية والأوعية الفارغة .

ويؤدى الرسم المشار إليه عند الدخول بالنسبة لبضائع الترانسيت والبضائع الواردة برسم التخزين التى لا يداخلها تحويل أو تعديل أو إضافة بالمنطقة كما يؤدى الرسم المذكور عند الخروج بالنسبة للبضائع

المصنعة أو المحولة بالمنطقة ، ويقدر الرسم في جميع الأحوال على أساس قيمة السكينة .

مادة ١١٠ ... لا يخضع للرسم المشار إليه في المادة السابقة بضائع المنطقة الحرة التي يسمح بإدخالها البلاد بصفه مؤقتة لإصلاحها أو لإجراء عمليات تكميلية عليها .

مادة ١١١ - يحسب الرسم المنصوص عليه في المادة (١٠٩) على البضائع التي تدخل المنطقة الحرة على الوجه الآتي :

١ - البضائع الواردة من الخارج يحسب الرسم على قيمة البضاعة تسليم ميناء الوصول (سيف) .
وفي حالة عدم تقديم فوائير البضاعة أو كانت الفوائير لا تمثل القيمة الحقيقية فتقدر القيمة على أساس ما تساويه البضاعة في الأسواق الخارجية مضافا إليها مصاريف الشحن والتأمين .

٢ - البضائع المصرية التي تدخل المنطقة الحرة تكون القيمة مساوية للسعر المأدى للتصدير (فوب) .

وتقدر القيمة على أساس السوق بالنسبة للبضائع التي لم يبق تصديرها أو على أساس الأسعار التي تقرها الجهات الحكومية المعنية .

مادة ١١٢ - يتم سداد الرسوم المقررة بالتقدير الحر المقبول لدى البنوك المصرية .

الباب الثالث

في الخدمات داخل المناطق الحرة ونظام العمل فيها

الفصل الأول

الخدمات التي تؤديها الهيئة

مادة ١١٣ - يكون مجلس إدارة المنطقة الحرة الحق في إنشاء وإدارة واستغلال المخازن والمستودعات والمساحات المتعلقة بعمليات الشحن والتفريغ والتخزين وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة لتسييل العمليات والمشروعات التي تقام في المنطقة الحرة .

مادة ١١٤ - يجوز لإداره المنطقة الحرة العامة إمداد المنطقة بخدمات الشحن والتفريغ والنقل والقيام بالعمليات اللازمة مثل الرصف والتهد والإضاءة والمياه والقوى الكهربائية المحركة وكذلك خدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والاطفاء في داخل المنطقة .

مادة ١١٥ - لإداره المنطقة الجمر الحق في تحصيل مقابل لخدمات الرقابة وملاحظة الشحن والتخزين وإيجار الأجهزة والمعدات وأجور العاملين التابعين للهيئة أو اللازمين للقيام بأعمالها وذلك وفقاً للتعريف التي يصدرها مجلس إداره الهيئة .

مادة - ١١٦ - يتحمل أصحاب الشأن قيمة الأعمال الاضلفية التي يؤديها الحسابم العاملون بالهيئة أو غيرهم في غير أوقات العمل داخل المناطق

الحرة أو خارجها ولكن لأغراض تصل بنشاط المنطقة مثل عمليات الملاحظة والتوصيل والتصدير والاستيراد وذلك وفقاً للتعريفات التي يصدرها مجلس إداره الهيئة .

ماده ١١٧ - تحدد بقرار من مجلس إداره الهيئة أثمان المطبوعات والنماذج اللازمه لترخيص لمزاولة النشاط في المناطق الحرة وعمليات الأشغال وتداول السلع ودخول وخروج الافراد في المناطق الحرة .

الفصل الثاني

في تراخيص مزاولة العمل بالمناطق الحرة

ماده ١١٨ - لا تسرى أحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الاجنبية من السلطات المختصة على العاملين المصريين في المنشروعات المقامه بالمناطق الحرة .

ماده ١١٩ - تنولى الهيئة تيسير منح تراخيص مزاولة العمل للعاملين المصريين فى المنشآت المرخص لها بالاشتغال فى المناطق الحرة .

وتقدم الطلبات فى هذا الشأن من أصحاب الاعمال أو ممثلهم على النموذج المعد لذلك .

ويرفق بالطلب المستندات التاليه :

١ - صيغه الحالة الجنائيه .

٢ — شهادة المعاملة العسكرية .

٣ — شهادة الميلاد أو مستخرج رسمى منها أو صورة معتمدة من البطاقة الشخصية أو العائلية .

٤ — نسخة من عقد العمل .

مادة ١٢٠ — مع مراعاة أحكام القوانين المنظمة لإقامة الأجانب بالبلاد تتولى الهيئة بالاتفاق مع الجهات المعنية إصدار إيصافين مزاولة العمل بالمناطق اأخرة للعاملين الأجانب بناء على طلب أصحاب الأعمال أو ممثلهم وعلى النموذج المعد لذلك بشرط إرفاق نسخة من عقد العمل بإحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية وتقديم جواز السفر أو بطاقة الإقامة للاطلاع .

مادة ١٢١ — يجب أن تحرر عقود العمل التى تبرم بين أصحاب الأعمال بالمناطق الحرة وبين العاملين المنتمين بالجندية المصرية من ثلاث نسخ باللغة العربية لكل من الطرفين نسخة ، وتودع النسخة الثالثة لدى إدارة المنطقة الحرة .

ويجوز أن يرفق بالعقد ترجمة لنصوصه بإحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية .

ويجب أن يشتمل العقد على البيانات التالية :

(أ) نوع العمل (ب) مدة العقد (ج) الأجر المتفق عليه .

(د) المزايا الإضافية التي تفوق المزايا المنصوص عليها في هذه اللائحة .

مادة ١٢٢ - على المنشآت المرخص لها في العمل بإحدى المناطق الحرة أن تتخذ إجراءات الأمن الصناعي المقررة كما يتعين عليها توفير وسائل الانقاذ والاطفاء والاسعافات الأولية وموافاة الهيئة ببيان الاجراءات التي تتخذ في هذا الشأن .

مادة ١٢٣ - تلتزم المنشآت المقامة في المناطق الحرة باعداد وتنفيذ برامج لتدريب العاملين المصريين ويتم الاتفاق على خطط التدريب وبرامجه مع الهيئة التي تتولى مراقبة ومتابعة تنفيذها .

الفصل الثالث

في تصاريح دخول المناطق الحرة والسكن فيها

مادة ١٢٤ - لكل من صدر له ترخيص « مزاولة عمل » بإحدى المناطق الحرة أن يتقدم إلى الهيئة بطلب تصريح خاص بدخول المنطقة الحرة على النموذج المعد لذلك ، ويرفق بالطلب ثلاث صور حديثة موقع عليها من طالب التصريح .

مادة ١٢٥ - يجب أن يشتمل التصريح على البيانات الآتية :

(أ) اسم المصريح له .

(ب) وظيفته أو عمله .

(ج) الجهة التي يعمل بها داخل المنطقة الحرة .

(د) محل إقامته .

(هـ) جنسيته .

(و) مدة سريان التصريح .

مادة ١٢٦ - يصدر رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة أو من يفوضه التصاريح الخاصة بأصحاب الأعمال أو ممثليهم فور قبول العروض المقدمة منهم وتحدد مدة التصريح بالمدة الثابتة بترخيص الشغل الصادر من الهيئة .

كما يصدر التصاريح الخاصة بالعاملين في المنشآت المرخص لها في مزاولة العمل بالمنطقة لدى تقديم طلباتهم عن طريق أصحاب الأعمال .
ويصدر تصاريح دخول المنطقة الحرة للعاملين بالهيئة وله كذلك إصدار تصاريح مؤقتة في الأحوال التي يراها .

مادة ١٢٧ - تصدر تصاريح السكن بالمنطقة الحرة من رئيس مجلس إدارة المنطقة ويكون استعمال هذه التصاريح مقصوراً على العاملين بالمنطقة الحرة دون عائلاتهم ويشترط أن تستوجب طبيعة عملهم بقاءهم بالمنطقة الحرة في غير أوقات العمل مع تخصيص أماكن معدة لإقامتهم .

مادة ١٢٨ - يجوز إلغاء تصريح العمل أو الدخول أو

السكن في الحالات الآتية :

- ١ - الحكم على المصريح له في جناية أو جنحة عظمى بالشرف أو الأمانة
- ٢ - مخالفة المصريح له لأحكام القانون أو اللوائح أو التعليمات التي تصدرها الهيئة .
- ٣ - تعدى المصريح له على أحد رجال السلطة العامة أو مأموري الضبط القضائي أو مقاومته خُم أو عرقلة مهام العاملين بالهيئة .
- ٤ - إرتكاب المصريح له جريمة تهريب أو سرقة .
- ٥ - إذا انتهت خدمة المصريح له لدى المنشأة التي يعمل بها أو إذا انتهى أو وقف النشاط المرخص له في مزاوته في المنطقة الحرة .

الفصل الرابع

في نظام العاملين بالمنشآت المرخص بها في المناطق الحرة

مادة ١٢٩ - تسرى على العاملين بالمنشآت المرخص لها في المناطق الحرة أحكام قانون الممصل فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة .

وذلك دون الإخلال بما تقرره النظم الخاصة بهذه المنشآت من مزايا أفضل للعاملين بها .

مادة ١٣٠ - تحدد الهيئة في تراخيص الأشغال الحد الأدنى لنسبة

العاملين المصريين بحسب ظروف كل منشأة وطبيعة العمل بها على ألا تقل هذه النسبة عن ٧٥٪ من مجموع العاملين بالمنشأة في مصر .

مادة ١٣١ - يتم تقييم معدل الأجر اليومي للعاملين في المنشأة المقامة بالمناطق الحرة بأحدى العملات الحرة مقدرة بالسعر الرسمي السائد على ألا يقل الحد الأدنى للأجر عما يوازي خمسة وسبعين قرشا في اليوم الواحد .

مادة ١٣٢ - تكون الإجازة لمدة واحد وعشرين يوما (٢١ يوما) بأجر لمن أمضى في الخدمة سنة كاملة تراد إلى شهر من أمضى العامل في الخدمة عشر سنوات متصلة أو بلغ سن الخمسين .

مادة ١٣٣ - يجوز للمنشأة تجزئة الإجازة الاعتيادية المستحقة للعامل فيما زاد على ستة أيام متصلة في السنة دین أن يكون لها حق تقصير الإجازة أو تأجيلها أو قطعها إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل وفي هذه الحالة يجوز ضم مدد الاجازات السنوية إلى بعضها بشرط ألا تزيد بأية حال على ثلاثة أشهر .

مادة ١٣٤ - تلتزم المنشأة باعطاء كل عامل يوما كاملا على الأقل للراحة الأسبوعية بأجر كامل .

مادة ١٣٥ - يكون للعامل الذي يثبت مرضه بناء على قرار من اللجنة الطبية المختصة الحق في إجازة مرضية بأجر كامل عن الثلاثين يوما

٢ الأولى تخفض إلى ٧٠ ٪ عما زاد على ذلك ويجد أقصى ٢٠ يوما في السنة الواحدة .

وللعامل في حالة المرض أن يستفيد متجمدة إجازة السنوية بجانب ما يستحقه من أجازات مرضية بشرط ألا تزيد الإجازة على ثلاثة شهوره

مادة ١٣٦ - يكون للعامل الحق في إجازة بأجر كامل في أيام العطلات والأعياد والمناسبات الرسمية ، وذلك في حدود أحد عشر يوما في السنة ويجوز تشغيل العامل في هذه العطلات بأجر مضاعف إذا اقتضت ضرورة العمل ذلك أو منحه أياما أخرى عوضا عنها . ويمكن العامل أجرا مضاعفا كذلك إذا تم تشغيله في يوم الراحة الأسبوعي .

مادة ١٣٧ - تحدد في عقود العمل ساعات العمل المقررة بحسب نوع النشاط الذي تمارسه المنشأة ويشترط ألا تزيد على ٨ ساعات يوميا أو ٤٢ ساعة في الأسبوع لا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة .

وفي حالة تشغيل العامل ساعات تزيد عن الحدود القصوى المقررة تعتبر الساعات الزائدة ساعات عمل إضافية يستحق عنها العامل أجرا إضافيا يوازي ٥٠ ٪ من أجر العامل من الساعة نهارا و ١٠٠ ٪ من أجره عن الساعة ليلا .

ويعتبر ليلا الفترة الواقعة ما بين الساعة السادسة مساء وحتى الساعة السادسة صباحاً

مادة ١٣٨ — على صاحب العمل أن يعد لائحتهين باللغة العربية أو بإحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية أحدهما للنظام الأساسى للعمل والآخرى للجزاءات ونظم تأديب العاملين ويشترط لتنفيذ أحكامها وما يطرأ عليهما من تعديل إيداع نسخة من كل منهما ومن كل تعديل لدى رئاسة المنطقة الحرة المختصة للاعتقاد ثم نشرها فى مكان ظاهر بمحل العمل .

وتصدر الهيئة نموذجاً للوائح جزاءات ونظم تأديب العاملين يسترشد به أصحاب الأعمال فى إعداد لوائحهم .

مادة ١٣٩ — يجوز لصاحب العمل وللعامل فى العقود غير المحددة المدة فسخ عقد العمل فى أى وقت بشرط أن يسبق الفسخ إنذار كتابى من صاحب العمل أو العامل قبل ترك العمل بمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً بالنسبة لعمال اليومية وشهر بالنسبة لعمال الشهرية .

ويشترط فى الإنذار أن يمرر من صورتين إحداها للطرف الآخر والآخرى لرئاسة المنطقة على أن يتم إرسالها بالبريد المسجل مع علم الوصول .

ولا يجوز لصاحب العمل استعمال حق الفسخ المتوه عنه خلال مدة المرض المشار إليها فى المادة (١٣٥) من هذه اللائحة .

ويكون لرب العمل فسخ العقد بدون إنذار أو تنبيه وبغير مكافأة

أو تعويض في الأحوال المنصوص عليها في المادة (٧٦) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .

كما يجوز للعامل ترك العمل قبل نهاية العقد وبدون سبق إعلان في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٧٧ من قانون العمل المشار إليه .

مادة ١٤٠ - - إذا قام صاحب العمل بفصل العامل في العقد المحدد المدة لغير الأسباب الواردة في لائحة الجزاءات وتأديب العاملين استحق العامل التعويض المناسب .

الفصل الخامس

الرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية

مادة ١٤١ - - تسري أحكام هذا الفصل على جميع العاملين بالمنشآت القائمة بالمناطق الحرة .

كما يخضعون لنظام التأمين الصحي السائد في الجهات التي يقرر تطبيقه فيها .

مادة ١٤٢ - - تشمل الرعاية الطبية للعاملين غير المتفرغين بنظام التأمين الصحي :

(١) توقيع الكشف الطبي اللازم وما يتبعه من تحاليل وفحوص وأشعة .

(٢) توفير العلاج العادى والفحص لدى الاختصاصيين وتدريب
الأدوية اللازمة والعلاج بالأشعة وإجراء العمليات الجراحية .
وتحمل المنشآت نفقات الرعاية الطبية للعاملين بها .

مادة ١٤٣ — على صاحب العمل أن يعد لكل عامل ملفا طبيا
يوضح به :

(١) نتيجة الكشف الطبى الموقع على . العامل ، عند الالتحاق
بالعمل .

(٢) نتيجة الكشف الطبى والعلاج المقرر له كذا تقدم للفحص
الطبي .

(٣) صور الأشعة ونتائج التحاليل الطبية التى أجريت للفحص
والعلاج .

(٤) نتيجة الفحص للتأكد من الخلو من الطفيليات والأمراض
الصدرية والسرية .

(٥) المدة التى ينقطع فيها العامل عن العمل بسبب المرض العادى
أو المرض المزمن، أو حوادث وإصابات العمل .

مادة ١٤٤ — على صاحب العمل الذى يستخدم مائة عامل فأكثر
أن يرسل إلى رئاسة المنطقة الحرة المختصة مرة كل ثلاثة أشهر كشفا من
صورتين بالبيانات المتعلقة بعدد العمال الذين عولجوا على نفقة صاحب
العمل وأيام الغياب التى انقطعوا خلالها عن العمل بسبب المرض ،

وكذلك عدد الحالات المرضية المهنية ، وأيام الغياب بسببها وعدد الإصابات . وأيام الغياب بسببها .

مادة ١٤٥ — يكون لمفوض الهيئة الحق في أخذ عينة أو عينات من المواد المستعملة أو المتداولة في العمليات الصناعية وغيرها الخاضعة للتفتيش مما يحتمل أن يكون لها أثر ضار على صحة العمال أو سلامتهم بغرض تحليلها لمعرفة مدى هذا الأثر مع إخطار صاحب العمل أو بمثله بذلك .

والأطباء المنتسبين بناء على طلب الهيئة أن يقوموا بتوقيع الكشف الطبي على العاملين بالمنشآت وإجراء البحوث الطبية اللازمة وغيرها للتأكد من ملاءمة ظروف العمل ومدى تأثيرها على المستوى الصحي والوقائي للعمال .

مادة ١٤٦ — على صاحب العمل أن ينظم خدمات اجتماعية للعمال حسب ظروف المنشأة ولاسيما في مجالات الإسكان وتوفير المرافق واعداد زى خاص موحد يميز لعمال المنشأة .

مادة ١٤٧ — تسرى أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية على العاملين المتمتعين « بالجنسية المصرية » مالم تسكفل لهم المنشأة نظام تأمينات أفضل وبشرط أن توافق عليه « الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » .

الفصل السادس

في الترخيص بمزاولة المهن والحرف بالمنطقة الحرة

مادة ١٤٨ - يحدد رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة المهن أو الحرف التي يرخص بمزاولةها في المنطقة الحرة .

مادة ١٤٩ - على من يرغب في مزاولة أى مهنة أو حرفة يرخص لها في المنطقة الحرة أن يقدم إلى إدارة المنطقة طلباً بذلك مرفقاً به المستندات الآتية :

(١) صحيفة الحالة الجنائية .

(٢) مستخرج رسمى من البطاقة الشخصية أو العائلية .

(٣) صورة السجل التجارى للعمل الذى كان يزاوله

مادة ١٥٠ - يصدر رئيس مجلس إدارة المنطقة أو من ينيبه ترخيصاً بمزاولة المهنة أو الحرفة موضحاً به نوع المهنة أو الحرفة .

مادة ١٥١ - على حائز الترخيص أن يقدم للهيئة رقم للسجل التجارى وبطاقة ضريبية بالنشاط الجديد في المنطقة الحرة وذلك خلال شهرين من تاريخ صدور الترخيص ويصبح الترخيص لاغياً إذا لم يقدم المستندين المذكورين .

مادة ١٥٢ - لا يجوز لصاحب المهنة أو الحرفة المرخص له من إدارة المنطقة إلحاق أى شخص للعمل لديه إلا بعد تقديم صحيفة الحالة

الجنائية ومستخرج رسمي من البطاقة الشخصية أو العائلية ليصدر له ترخيص من إدارة المنطقة بالعمل لديه .

مادة ١٥٣ — يسمح لمن صدر له ترخيص أن يزاول نشاطه بعد استيفاء المستندات المبينة في المادة السابقة .

مادة ١٥٤ — يؤدى صاحب الشأن مقابلا سنويا يعادل ١٥ ٪ من القيمة الإيجارية السنوية للسكان الذى يستأجره أو ٢٥ ٪ من القيمة الإيجارية السنوية للأرض التى يستأجرها ويقم عليها منشآت على نفقته بشرط ألا يجاوز جملة المقابل الذى يؤديه سنوياً خمسمائة جنيه .
ويسدد هذا المقابل على دفعات متساوية شهريا .

مادة ١٥٥ — يكون التعامل فى المنشآت العاملة بالمنطقة الحرة مع أصحاب المهن أو الحرف بالعملة المصرية ، كما يكون التعامل مع أصحاب محلات الاطعمة أو المشروبات بالعملة المصرية أيضا .
ولا يجوز لمن سبق ذكرهم حيازة النقد الاجنبى .

مادة ١٥٦ — غير مصرح لأصحاب المهن أو الحرف أو محلات الاطعمة أو المشروبات استخدام أدوات أو مواد استهلاكية غير خالصة الضريبة الجمركية .

الباب الرابع

القواعد النقدية

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ١٥٧ - يعنى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون المرخص لهم بمزاولة النشاط في المناطق الحرة في جمهورية مصر العربية من وجوب بيع النقد الأجنبي الذى يؤول إليهم نتيجة مزاولة النشاط المرخص به إلى البنوك المعتمدة في مصر .

ماده ١٥٨ - تم المعاملات بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المرخص لهم بمزاولة النشاط في أى من المناطق الحرة وبين عملائهم في الخارج بالعملات الاجنبية .

أما المعاملات التى تم فيها بين هؤلاء الأشخاص أو بينهم وبين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ممن يعتبرون « مقيمين » طبقاً للقواعد النقدية في جمهورية مصر العربية فيجوز أن تقوم هذه المعاملات بالنقد المصرى ، على أن تسوى المدفوعات المترتبة عليها باحدى العملات الحرة التى يعان البنك المركزى المصرى سعر صرفها ويحسب المعادل على أساس السعر الرسمى للعملة .

ولا يجوز إجراء مدفوعات بأوراق النقد المصرى أو الأجنبي إلا في الأحوال التى توافق فيها الهيئة على ذلك .

مادة ١٥٩ - يحظر الدخول في المناطق الحرة والخروج منها بأى نقد أجنبي إلا بناء على تصريح يصدر من الهيئة وفي حدود الأغراض المنصوص عليها في التصريح .

كما يحظر الدخول إلى هذه المناطق والخروج منها بقراطيس مالية وقيم منقولة سواء أكانت مقومة بنقد مصرى أو أجنبي إلا بناء على تصريح خاص من الهيئة .

مادة ١٦٠ - تؤدي أقساط التأمين للبوالص المعقودة مع الشركات المصرية بالعملات الحرة وذلك في مقابل التزام هذه الشركات بأداء التعويضات المستحقة بنفس العملة .

الفصل الثانى

في أموال مشروعات المنطقة الحرة

مادة ١٦١ - الأموال المستثمرة في المشروعات التي يرخص بإقامتها في المناطق الحرة ترد على وجه من الوجوه الآتية :

١ - تحويلات مصرفية باحدى العملات الحرة عن طريق أحد البنوك المعتمدة في مصر أو بالحصم على حسابات بالنقد الأجنبي يحفظ بها لدى هذه البنوك .

٢ - آلات ومعدات وغامات وسلع مستوردة من الخارج لأغراض إقامة وتشغيل المشروعات المرخص بها .

٣ - آلات ومعدات وخامات ومواد وسلع من داخل البلاد مقابل
سداد قيمتها بالعملة الحرة بالسعر الرسمي .

مادة ١٦٢ - يجوز لمجلس إدارة المنطقة قبول مساهمة أشخاص
مقيمين في المشروعات التي يرخص بإقامتها في المناطق الحرة برأس مال
مشترك على النحو التالي :

١ - بالجنسيات المصرية في حدود المبالغ اللازمة لتغطية النفقات
الرأسمالية المحلية لإقامة هذه المشروعات .

٢ - لإدخال الآلات والمعدات والمهمات المحلية اللازمة لعملية الإنشاء
للمناطق الحرة على ألا يترتب عن إجراء تحويل للخارج في أية صورة
ومع الالتزام بإعادتها إلى داخل البلاد فور انتهاء الغرض منها .

الفصل الثالث

في الحسابات التي تحتفظ بها المنشآت في المناطق الحرة

مادة ١٦٣ - تلتزم المنشآت المرخص لها بمزاولة النشاط في
المناطق الحرة بالإحتفاظ لدى أحد البنوك المحلية المعتمدة في جمهورية
مصر العربية بحساب خاص يعرف بحساب التشغيل مقوم بالجنسيات
المصرية ينتج بناء على موافقة الهيئة ويغذى بالمعادل بسعر الصرف
الرسمي لتحويلات رد إليها بالعملة الحرة أو بالتخصم على حساب
مقترح لديها بالتقيد الأجنبي .

ويكون هذا الحساب صالحاً للدفع منه لسداد كافة المدفوعات المحلية المتعلقة بنشاط المرخص لهم في المناطق الحرة .
وتحدد الهيئة الحد الأدنى لرصيد هذا الحساب بما لا يقل عن مصروفات التشغيل لمدة شهرين .

مادة ١٦٤ - يجوز للمنشآت الاحتفاظ بحساب النقد الأجنبي مقوم بالعملات الحرة لدى البنوك المحلية المعتمدة في مصر أو المصرف العربي الدولي وتكون هذه الحسابات صالحة لسداد كافة المدفوعات داخل البلاد وخارجها مع مراعاة حكم المادة (١٥٨) من هذه اللائحة .

مادة ١٦٥ - تقدم إلى الهيئة الطلبات الخاصة بإضافة مبالغ إلى الحسابات المحتفظ بها لدى البنوك المحلية بأسماء هذه المنشآت عدا مبالغ التحويلات التي ترد من الخارج بالعملات الحرة أو المبالغ المحوطة بالخصم على حسابات متروكة لدى هذه البنوك بالنقد الأجنبي .

مادة ١٦٦ - تلتزم المنشأة المرخص لها بمزاولة النشاط في المناطق الحرة بأن تقدم إلى الهيئة كل ثلاثة شهور على النموذج المعد لذلك بياناً بالمصروفات المحلية المصروفة خلال الفترة المذكورة ، على أن يرفقه بالبيانات كشف من البنك المحل المحتفظ لديه بحساب التشغيل لهذه المنشأة يوضح حركة هذا الحساب خلال نفس الفترة .

الفصل الرابع

في صادرات وواردات المناطق الحرة

مادة ١٦٧ - لا تخضع عمليات الاستيراد من الخارج للواردات والمواد والآلات والسلع التي تستلزمها أنشطة المناطق الحرة للنظم والإجراءات النقدية المعمول بها في شأن الاستيراد .

كما لا تخضع صادرات المناطق الحرة إلى خارج البلاد من السلع والمواد والمهمات والآلات للنظم والإجراءات النقدية المعمول بها في شأن التصدير متى كانت هذه الصادرات ناتجة عن النشاط المرخص به في المناطق الحرة .

مادة ١٦٨ - تخضع المواد والخامات والسلع التي يستلزمها النشاط في المناطق الحرة من داخل البلاد للنظم والإجراءات النقدية المعمول بها في شأن الصادرات إلى الخارج ويتمين تقديم ما يثبت استيفاء هذه الإجراءات لمندوب الهيئة قبل الصريح بادخالها إلى المناطق الحرة .

مادة ١٦٩ - تخضع المنتجات والمواد والسلع التي تصرح الهيئة بادخالها من المناطق الحرة إلى داخل البلاد للنظم والإجراءات النقدية المعمول بها في شأن الاستيراد ويتمين تقديم ما يثبت استيفاء هذه الإجراءات لمندوب الهيئة قبل الصريح بالافراج عنها من المناطق الحرة

مادة ١٧٠ - تلزم المنشآت المرخصة لها بمزاولة نشاطها في المناطق الحرة بموافاة الهيئة بكشف كل ثلاثة أشهر على الفوضج المعد لذلك لبيان

حركة الواردات والصادرات من وإلى المناطق الحرة .

الفصل الخامس

في مستحقات العاملين لدى المنشآت المرخص لها بالعمل

في المناطق الحرة

مادة ١٧١ - يلتزم أصحاب الأعمال والمنشآت المرخص لهم بمزاولة النشاط داخل المناطق الحرة بإعداد أجور ومرتبات ومكافآت العاملين بها من الأجانب وفقاً للقواعد النقدية السارية على النحو التالي :

١ - ٥٠ ٪ على الأقل من المبالغ المستحقة تدفع بالجذبيات المصرية بانخصم على حساب التشغيل المفتوح لدى البنوك المحلية .

٢ - باقى المبالغ المستحقة يمكن سدادها لصالح هؤلاء العاملين في الخارج مباشرة أو دفعها لهم بأحدى العملات الحرة بانخصم على حساب مفتوح بالنقد الأجنبي لدى أحد البنوك المحلية باسم المنشآت التابعين لها ويصرح للبنوك المحلية بناء على طلب هؤلاء العاملين بالتحويل للخارج للبالغ المدفوعة لصالحهم خمسها من الحسابات المفتوحة لدى هذه البنوك بالنقد الأجنبي ويشترط التأكد من جـواز تحويل المبالغ طبقاً للقواعد السابقة .

مادة ١٧٢ - يلتزم أصحاب الأعمال والمنشآت المرخص لهم بمزاولة النشاط داخل المناطق الحرة بإعداد نصف أجور ومرتبات

ومكافآت العاملين لديهم ممن يحملون جنسية مصر العربية بالجنسيات المصرية بالنصم على حساب التشغيل المفتوح لدى أحد البنوك والنصف الآخر بالعملة الحرة على أساس السعر الرسمي السائد ههنا من الحساب المفتوح بالتقديرات الأجنبية مع مراعاة الخضوع للإجراءات النقدية فيما يتعلق بإمكان التحويل إلى الخارج .

الفصل السادس

في دخول وخروج النقد المصري بالمناطق الحرة العامة

مادة ١٧٣ - يجوز لمن يحصل على ترخيص دخول إلى المناطق الحرة العامة المنصلة بموانئ بحرية أو جوية أو منافذ برية أن يحمل معه نقداً مصرياً في حدود خمسة جنيهات .

ويسمح لحامل الترخيص بالخروج من هذه المناطق بنقد مصري في حدود المبلغ الذي دخل به .

مادة ١٧٤ - يجوز للهيئة بموجب تصريح خاص يصدر منها أن ترخص للمنشآت وأصحاب الأعمال الذين يزاولون نشاطهم داخل المناطق الحرة العامة : لتسار إليها في المادة السابقة في إدخال نقد مصري بمبالغ تزيد على الحدود السابقة .

مادة ١٧٥ - تتولى إدارة المنطقة الحرة العامة وضع القواعد المنظمة للتعامل بالنقد المصري في المنشآت المرخص لها بتقديم خدمات

خاصة بالعاملين داخل المناطق الحرة المشار إليها في المادة السابقة في إدخال نقد مصرى بمبالغ تزيد على الحدود السابقة .

الباب الخامس

المخالفات

مادة ١٧٦ - يعتبر أصحاب البضائع ومدبرو وأصحاب المنشآت مسئولين عن أعمال مستخدميه ومعاليم مسئلية المتبوع من تابعه وذلك بالنسبة لممارسة أنشطتهم في المتعلقة بسلون كذلك عن أفعال مستخدميه ومعاليم المتعلقة بأعداد عمليات والسجلات وإدارة المخازن والمصانع ومداولة البضائع وإدخالها وإخراجها من المناطق الحرة .

مادة ١٧٧ - يسرى حكم الفقرة الثانية من المادة (٥٧) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على المخالفات الآتية بوجه خاص :

١ - عدم تقديم قائمة الشحن أو علم وجودها أو تعددها أو التأخير في تقديمها عن المواعيد المنصوص عليها في هذه اللائحة .

٢ - عدم تقديم أى مستند منصوص عليه في هذه اللائحة .

٣ - إفعال أحد البيانات الواجب إدراجها في قائمة الشحن أو طلبات التخزين أو السحب أو سجلات التخزين .

٤ - شحن البضائع أو تفريغها أو نقلها من وسيلة إلى أخرى أياً

كان نوعها دون ترخيص من الهيئة ودون حضور ممثليها .

(٥) تخزين البضائع أو تشوينها في غير الأماكن المخصصة لذلك

(٦) عدم تمكين . وطني الهيئة من القيام بواجباتهم وممارسة حقهم في التفتيش والمراجعة وطلب المستندات أو السجلات .

(٧) إخلال مندوبي المنشآت والعاملين بها بالأنظمة والتعليمات التي تحدد واجباتهم .

(٨) عدم إتباع قواعد التخزين السليمة أو عدم إمساك القيودات اللازمة لذلك .

(٩) عدم المحافظة على الاختتام الموضوع على الطرود أو وسائل النقل ولو لم يؤد ذلك إلى نقص أو تغيير في البضائع

(١٠) حيازة البضائع أو نقلها داخل المناطق الحرة على خلاف الإجراءات والمتنصوص عليها في هذه اللائحة .

ويكون الهيئة في جميع هذه الأحوال الحق في إزالة أسباب المخالفة إذا كان ذلك ممكناً على نفقة المخالفين .

مادة ١٧٨ - في حالات شغل ساحات المنطقة الحرة دون ترخيص سابق يلزم المخالف بأداء مقابل أشغال مضاعف فضلاً عن العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٥٧) من القانون وفي جميع الأحوال يجوز الهيئة الاستيلاء على المنشآت القائمة باعتبارها مستحقة الإزالة وإزالتها

على نفقة المخالف مع إلزامه بالتعويض عن كافة الإضرار الناتجة عن المخالفة.

مادة ١٧٩ — يكون للهيئة الحق في حجز البضائع المخزنة التي تستحق عنها مقابل تخزين أو مقابل خدمات حتى تسدد قيمة التأخر وإذا استطال علم سداد المبالغ المستحقة لمدة سنة أو المدة التي تسمح بها حالة البضائع أيها أقل يكون للهيئة الحق في بيع البضائع بالمزاد العلني .

مادة ١٨٠ — تقوم الهيئة بمطالبة المنشآت التي تمارس نشاطها داخل المنطقة الحسرة بقيمة الغرامات المنصوص عنها المستحقة طبقاً لأحكام القانون، ولها أن تخصم قيمة الغرامات المشار إليها من الكفالات أو خطابات الضمان المودعة لدى الهيئة والمحددة في تراخيص الشغل .

قرار رئيس مجلس الوزراء.

رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥

بنموذج العقد الابتدائي والنظام الاساسي للشروعات المشتركة

التي تشأ وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على قانون التجارة .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة
بشركات المساهمة وشركات النوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية
المحدودة ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربي
والاجنبي والمناطق الحرة ،

وعلى ما اقترحه مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنبي
بالمناطق الحرة ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته المعقودة في ١٥ يناير سنة ١٩٧٥ ،
وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرار :

مادة ١ - يكون العقد الابتدائي والنظام الاساسى للمشروعات المشتركة التى تنشأ وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه فى شكل شركات مساهمة وفقا للنموذج الملحق بهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ؟

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٧ المحرم سنة ١٣٩٥ (٢٩ يناير سنة ١٩٧٥)
دكتور : هبة العزيز حجازى

نموذج

العقد الابتدائي للشركات المساهمة

الخاصة بالمشروعات المشتركة التى تنشأ وفقا لاحكام القانون

رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

عقد الشركة الابتدائي

فما بين الموقعين أدناه :

طرف أول مصرى	_____ (١)
	_____ (٢)
	_____ (٣)

طرف ثان عربي	(٤)
	(٥)
	(٦)
طرف ثالث أجنبي	(٧)
	(٨)

مادة ١ — اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة مساهمة
مصرية بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام
القوانين النافذة وأحكام نظام استثمار والمال الرئي والأجنبي والمناطق
الحرّة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والنظام الملحق بهذا العقد .

مادة ٢ — اسم هذه الشركة هو (٩)

مادة ٣ — غرض هذه الشركة هو (١٠)

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تفترك بأي وجه من الوجوه
مع الهيئات التي تراول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق
غرضها في مصر أو في الخارج ، كما يجوز لها أن تندج في الهيئات السابقة

(١) يطلق عليها الفرض الذي قامت من أجل تحقيقه (المادة ٣٣

من القانون المدني) .

(٢) أن يكون في المجالات التي أوردتها المادة (٢) من القانون

رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

أو تفتريها أو تلحقها وذلك بموافقة الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

مادة ٤ — يكون مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة —
ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات
في جمهورية مصر العربية أو في الخارج .

مادة ٥ — المدة المحددة لهذه الشركة هي (١١) — سنة تبدأ من
تاريخ نشر القرار المرخص في تأسيسها .

وكل إطالة لمدة الشركة يجب أن توافق عليها الهيئة العامة للاستثمار
العربي والأجنبي والمناطق الحرة وتتمتع بقرار من رئيس الجمهورية .

عدد

مادة ٦ — حدد رأس مال الشركة بمبلغ (١٢) — موزع على —
سهم قيمة كل سهم — منها — أسهم نقدية و — أسهم تقابل
حصصاً عينية .

(١) لا يتجاوز خمسين سنة إذا كان غرض الشركة استصلاح الأرض
الإراضى البور والصحراوية واستزراعها (مادة ٢/٣) .

(٢) إذا دخلت في رأس المال حصة عينية تضاف المادة التالية :

مادة — : الحصة العينية التي دخلت في تكوين رأس المال عبارة

عن ————— مقبلة من —————

وبالشروط الآتية :

وقد وردت عليها خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها عقود -
المعاوضة الآتية يانها وبيان شروطها : _____

وكانت هذه الحصة في تلك الفترة تغل الربح الآتية يانه _____
وسبق أن رتب عليها حقوق الرهن والامتياز الآتية يانها : _____
ومن المأمق عليه التغير في استثناء الحصة المذكورة نقدا بالشروط
الآتية - _____ وقررت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
مينة - - - - - الخبراء للتحقق من التقدير الصحيح لهذه الحصص
الحصص وقدم الخبراء المذكورين تقريرهم الذى قدروا فيه الحصص
على الوجه الآتية يانه _____ نقدا .

مادة ٧ - اكتب المؤسسون ^(١) الموقعون على هذا العقد فى رأس
مال الشركة بأسمهم عددها _____ قيمتها _____ على النحو التالى

(١) يعدل النص فى حالة موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار
العربى والأجنبى والمناطق الحرة على طرح الأسهم فى اكتاب عام
على النحو التالى .

• تطرح باقى الأسهم ومقدارها _____ سهما للاكتاب العام
لمدة _____ يوما ويجرى الاكتاب فى بنك _____
المسجل لدى البنك المركزى المصرى وفروعه فى الخارج ولا يجوز
الاكتاب فى هذه الأسهم لتغير (المصرين / العرب الأجانب) ويقبل
الاكتاب (نوع العملة) .

الإسم والجنسية	عدد الأسهم	القيمة الإسمية	العملة التي تم بها الوفاء
(١) —	—	—	—
(٢) —	—	—	—
(٣) —	—	—	—

وتبلغ نسبة مشاركة الجانب المصرى _____
وقد دفع المكتتبون ربع كامل القيمة الإسمية وقدره _____
في بنك المدجل لدى البنك المركزى المصرى _____
وهذا المبلغ لا يجوز سحبه بعد صدور قرار رئيس الجمهورية المرخص
في تأسيس الشركة إلا بقرار من الجمعية العمومية :

مادة ٨ — يتعهد الموقعوه على هذا بالسمي في الحصول على موافقة
الهيئة العامة للاستثمار العرب والأجنبى والمناطق الحرة وفى استصدار
قرار رئيس الجمهورية بالترخيص والقيام بكافة الإجراءات اللازمة لإتمام
تأسيس الشركة ، وفى هذا السيل وكلوا عنهم _____
في القيام بالنشر والتيد بالسجل التجارى واتخاذ الإجراءات القانونية
واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال التعديلات التى تراها الجهات المختصة
لازمة ، سواء على هذا العقد أو على نظام الشركة المرقق ودهوة أول جمعية
عمومية للاعتقاد خلال شهر واحد من تاريخ نشر قرار تأسيس الشركة .
مادة ٩ — تلتزم الشركة بأداء المصروفات والنفقات والأجور

والكالف التي تم إيفائها بسبب تأسيس الشركة وذلك خصما من حساب
للمصروفات العامة .

مادة ١٠ - حرر هذا العقد بمدينة ——— بمجمهورية مصر
العربية في ——— سنة ١٣ هجيرة الموافق ——— سنة ١٩

عقد

ميلادية من ——— نسخة لكل من المتعاقدين نسخة وباقي النسخ لتقديمها
إلى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص في التأسيس ؟

التوقيعات

الاسم الثلاثي	الجنسية	الإقامة	التوقيع
_____	_____	_____	_____ (١)
_____	_____	_____	_____ (٢)
_____	_____	_____	_____ (٣)
_____	_____	_____	_____ (٤)
_____	_____	_____	_____ (٥)
_____	_____	_____	_____ (٦)
_____	_____	_____	_____ (٧)

نموذج

النظام الأساسي لشركات المساهمة

المخاصة بالشروط التي تنفأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣

لسنة ١٩٧٤

النظام الأساسي للشركة

الباب الأول

في تأسيس الشركة

مادة ١ - تأسست طبقاً لأحكام القوانين النافذة في جمهورية مصر العربية وفي نطاق نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والنظام الأساسي التالي لشركة مساهمة مصرية بالشروط المقررة فيما بعد :

مادة ٢ - اسم هذه الشركة هو _____

مادة ٣ - غرض هذه الشركة هو (١) _____

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تفترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التي تزاوِل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تملونها

(١) يجب أن يكون في حدود المجالات التي أوردتها المادة ٣ من

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج ، يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تقترنها أو تلتحقها بها وذلك بموافقة الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

مادة ٤ — يكون مركز الشركة وعملها القانوني في مدينة ————— ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو تموكيلات في مصر أو في الخارج .

مادة ٥ — المدة المحددة ^(١) لهذه الشركة هي ————— سنة تبدأ من تاريخ صدور القرار الجمهوري المرخص في تأسيسها ، وكل إطالة لمدة للشركة يجب أن توافق عليها الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة وأن تعتمد بقرار من رئيس الجمهورية .

الباب الثاني

في رأس مال الشركة

مادة ٦ — حدد رأس مال الشركة بمبلغ ————— جنبها موضع على ————— سهما قيمة كل سهم ————— جنبها منها ————— أسهم نقدية و ————— أسهم مقابل حصص عينية .

مادة ٧ — جميع أسهم الشركة إسمية وقد تم الإكتتاب في رأس المال على النحو التالي:

(١) شركة استصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعتها
لاستثمارها (مادة ٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤) .

الاسهم والجنسية	عدد الاسهم	القيمة الاسمية	العملة التي تم بها الوفاء
(١) —	—	—	—
(٢) —	—	—	—
(٣) —	—	—	—

وتبلغ نسبة مشاركة الجانب المصرى .

وقد دفع المكتوبون ربع كامل القيمة الاسمية للسهم عند الاكتاب وسوف يتم سداد باقى الاسهم الخاصة بـ ————— النقد الاجنبى الحر وبالسعر الرسمى المعلن بواسطة البنك المركزى المصرى وقت السداد .

٨ — يجب أن يتم الوفاء بباقى قيمة كل سهم خلال خمس سنوات على الاكثر من تاريخ صدور القرار الجمهورى المرخص فى تأسيس الشركة وذلك فى المواعيد وبالطريقة التى يعينها مجلس الإدارة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوما الاقل وتفيد المبالغ المدفوعة على مستندات الاسهم ، وكل سهم لم يؤشر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة الاداء يبطل حتماً تداوله .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقى قيمة السهم وتأخر أدائه عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة يوافق ————— % .

سنوات من يوم امتحانه بالإضافة إلى التعويضات المترتبة على عدم الوفاء بالعملة الأجنبية والتي تمثل بصغة خاصة في الفرق بين سعر الفائدة المحلي والسعر العالمي لفائدة وتنتشر أرقام الأسهم المتأخر أداء المستحق من قيمتها في جريدتين يوميتين تصدران في المدينة التي بها مركز الشركة لإحداها على الأقل باللغة العربية وفي الفترة المخصصة لذلك .

ومع عدم الإخلال بنسبة مشاركة الجانب المصرى في رأس المال يحق لمجلس إدارة الشركة (بعد إخطار الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة وبناء على تفويض مسبق منها إذا كان الدفع بالتقسيط الأجنبى الحر) ، أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسؤوليته بلا حاجة إلى تفويض رسمى أو أية إجراءات قانونية ، ومستندات الأسهم التي تباع بهذه الكيفية تطفى حتما على أن تسلم مستندات جديدة للشترين عوضا عنها تحمل ذات الأرقام التي كانت على المستندات القديمة .

ويخضع مجلس إدارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذى يبيع أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز .

والتنفيذ بهذه الطريقة لا يمنع الشركة من أن تستعمل قبل المساهم المتأخر في الوقت ذاته أو في وقت آخر جميع الحقوق التي تخولها لإبائها الأحكام العامة للقانون .

مادة ٩ - لا يجوز التصرف في الأسهم إلا بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة إذا كان التصرف بالنقد الأجنبي الحر .

مادة ١٠ - تستخرج الأسهم أو السندات الممثلة للأسهم من دفتر ذى قوائم وتطلى أرقاما سلسلة ويوقع عليها عنوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم الشركة بخاتم آخر على الأسهم الممثلة لحصة الجانب المصرى يفيد حظر تداولها لغير المصريين .

ويجب أن يتضمن السهم على الأخص تاريخ القرار الجمهورى الصادر بالترخيص فى تأسيس الحركة وتاريخ نشره بالجريدة الرسمية وقيمة رأس المال ونسبة مشاركة الجانب المصرى وعدد الأسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومثلها - والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العمومية العادية .

ويكون للأسهم كويونات ذات أرقام سلسلة ومشتمة أيضا على ورق السهم .

مادة ١١ - تنتقل ملكية الأسهم بإثبات التصرف كتابة فى سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم وذلك بعد تقديم إقرار موقع عليه المتنازل والمتنازل إليه ، ولشركة الحق فى أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين بإثبات أهليتهما بالطرق القانونية - وبالرغم من حصول تنازل وإثباته فى سجل الشركة يظل المكتسبون الأصليون

والتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا إليهم عن المبالغ الباقية إلى أن يتم تسديد قيمة الأسهم على أن يسقط التزام التنازل في هذا التضامن بعد فوات سنتين من تاريخ تنازله ، ويوقع إثنان من أعضاء مجلس الإدارة على الشهادات المثبتة لقيد الأسهم الإسمية في سجل نقل الملكية ويتبع ذات الإجراء في حالة أيولة الأسهم إلى الغير بالإرث أو بغيره من الأسباب .

مادة ١٢ - تخضع جميع الأسهم لالتزام متساوية ولا يلزم إلا بقيمة كل سهم ولا يجوز فمادة التزاماتهم .

مادة ١٣ - تترتب حتما على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العمومية .

مادة ١٤ - كل سهم غير قابل للتجزئة .

مادة ١٥ - لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بأية حجة كانت أن يطالبوا بوضع الاختتام على دفاتر الشركة أو فراطيسها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعلم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التحويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العمومية .

مادة ١٦ - كل سهم يحول الحق فيه حصة معادلة لحصة غيره .

بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الأرباح المقتسمة على الوجه المين فيما بعد .

مادة ١٧ - تدفع حصص الأرباح المستحقة عن الأسهم لآخر مالك لها مقيد اسمه في سجل الشركة ويتكون له برصده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الأرباح أو نصيبا في موجودات الشركة .

مادة ١٨ - مع مراعاة حكم المادة ١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الإسمية إلى للأسهم الأصلية ، كما يجوز تخفيضه بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة في الحالتين .

وإذا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الإسمية وإذا أصدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق حتما إلى الأرباح إلى القانوني وتكون زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة يبين في حالة الزيادة مقدارها وسعر إصدار الأسهم ومدى حق المساهمين القدامى في أولوية الاكتتاب في هذه الزيادة ويبين في حالة التخفيض مقدار هذا التخفيض وكيفيته .

الباب الثالث

في المسندات

مادة ١٩ — مع مراعاة حكم المادة ١٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ للجمعية العمومية أن تقرر إصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم .

الباب الرابع

في إدارة الشركات

الفصل الأول

مجلس إدارة الشركة

ماده ٢٠ — يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ———
عضو على الأقل و ——— عضو على الأكثر تعينهم الجمعية العمومية
ويراعى في تعيين أعضاء المجلس أن يمثل مالكو الأسهم بعدد من الأعضاء
ويتناسب مع نسبة نصيبهم في رأس المال .

واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين المؤسسون أول مجلس
إداره من ——— عضو هم ——— الاسم ——— الجنسية
السن ———

مادة ٢١ — يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات (١) .
غير أن مجلس الإدارة المعين في المادة السابقة يبقى قائماً بأعماله لمدة
سنوات (لا يجوز أن تزيد مدة مجلس الإدارة الأول على
خمس سنوات) .

وفي نهاية هذه المادة يتجدد المجلس بأجمعه وبعد ذلك يتجدد ثلث
الأعضاء في كل سنة ويسين الثلثان الأولان بطريق الاقتراع ثم يتجدد
الأعضاء بالأقدمية فإذا كان عدد أعضاء مجلس الإدارة غير قابل للقسمة
على ثلاثة اندمج العدد الباقي فيمن يتناولهم آخر تجديد ويجوز دائماً

(١) لا يسرى بالنسبة لغير المصريين من أعضاء مجلس الإدارة حظر
الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركتين من الشركات المساهمة
المنصوص عليه في المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ كما لا يسرى
على هؤلاء أيضاً حظر القيام بعمل العضو المنتدب بمجلس إدارة أكثر
من شركة المنصوص عليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٢٦
لسنة ١٩٥٤ .

ولا يسرى على أعضاء مجلس الإدارة مصريين كانوا أو غير مصريين،
المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن من يبلغ من السن .
(تراجع المادة ١٢ فقرة ثانية من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤) .

إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم^(١) .

ولا تخل أحكام هذه المادة بحق الشخص المنحصر العضو العضو في مجلس الإدارة في استبدال من يمثله في المجلس بعض النظر عن المدد السالفة على أن تقرر الجمعية العمومية هذا الاستبدال في أو اجتماع لها .

مادة ٢٢ - مجلس الإدارة الحق في أن يضم إليه أعضاء جدد كلياً تراهى له ذلك على ألا يزيد عدد المنضمين على نصف عدد الأعضاء الذين يكونون في وظائفهم وقت انعقاد الجمعية العمومية الأخيرة وألا يجاوز أعضاء مجلس الإدارة ——— عضواً .

ولمجلس الإدارة كذلك أن يعين أعضاء المراكز التي تخلف في أثناء السنة ويجب عليه إجراء هذا التعيين إذا نقص عدد أعضائه عن ——— عضواً .

والأعضاء المميّنون على الوجه المبين في الفقرتين السابقتين يتسلمون العمل في الحال على أن تقرر الجمعية العمومية تعيينهم في أول اجتماع لها .

مادة ٢٣ - يعين المجلس من بين أعضائه رئيساً وفي حالة غياب

(١) يجوز أن يستبدل بالفقرة السالفة في الشركات التي تقتصر المساهمة فيها على الأشخاص الاعتبارية الفقرة التالية .

« وفي نهاية هذه المدة يعاد تشكيل المجلس ويجوز إعادة تعيين الأعضاء الذين انتهت مدتهم » .

الرئيس يعين المجلس العضو الذى يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .
وقد عين المؤسسون — رئيسا لأول مجلس إدارة .

مادة ٢٤ — يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضوا
مستدبا أو أكثر ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافأته . كما يكون له أن
يؤلف من بين أعضائه لجنة أو أكثر بمنحها بعض اختصاصاته أو يهد
لها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس .

مادة ٢٥ — يعقد مجلس الإدارة جلساته في مركز الشركة كلما دعت
مصلحتها إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب —
من أعضاء مجلس الإدارة .

ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل خلال السنة
المالية الواحدة ولا يجوز أن تنقضى أربعة أشهر كاملة دون انعقاد المجلس .
ويجوز أيضا أن ينعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون
جميع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع
في مصر .

ويجوز أن ينص على عقد اجتماعات استثنائية لمجلس إدارة الشركة
في مدينة معينة خارج مصر إذا توافرت لدى الشركة ظروف خاصة
تفيع هذا الاستثناء .

مادة ٢٦ — لا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره —
عضوا .

مادة ٢٧ — تصدق قرارات مجلس الإدارة بأغلبية —
 عضواً ويشترط موافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين بالنسبة للقرارات التي
 تقترح زيادة أو تخفيض رأس المال وإطالة أو تقصير مدة الشركة
 واستعمال الاحتياطيّات في غير الأغراض المخصصة .

مادة ٢٨ — لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا
 ما أحفظ به صراحة نظام الشركة للجمعية العمومية وبدون تحديد لهذه
 السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات فيما عدا التبرعات فيباشرها وفقاً
 لأحكام المادتين ٤٠ ، ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ويضع
 مجلس الإدارة اللوائح المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية وشؤون العاملين
 ومعاملتهم المالية ، كما يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته
 وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات .

مادة ٢٩ — يمثل رئيس المجلس الشركة أمام القضاء .

مادة ٣٠ — يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس
 مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وكل عضو آخر ينتدبه
 المجلس لهذا الغرض .

ومجلس الإدارة الحق في أن يعين عدة مديرين أو كلاء مفوضين
 وأن يؤولهم أيضاً حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين .

مادة ٣١ — لا ينحمل أعضاء مجلس الإدارة بأى التزام شخصي

يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود
وكالتهم .

مادة ٣٢ - تكون مكافأة مجلس الإدارة من النسبة المئوية
النصوص عليها في المادة (٥٢) من النظام ومن بدل الحضور الذي
تحدد الجمعية العمومية قيمته كل سنة أو من راتب مقطوع قدره (١) .

الفصل الثاني

اللجنة الإدارية المعاونة

مادة ٣٣ - يشكل مجلس إدارة الشركة ، لجنة إدارية ، معاونة
من العاملين والعمال ويمثل فيها المصريون والأجانب وذلك متى بلغ عدد
الموظفين والعمال ——— .

مادة ٣٤ - تتولى اللجنة المذكورة دراسة كافة الموضوعات الخاصة
برفع الانتاج وتطويره وحسن استخدام الموارد المتاحة وكل ما من شأنه
زيادة وكفاية الانتاج وكذلك دراسة برامج العمالة بالشركة مع مراعاة
الإدارة الاقتصادية السليمة فضلا عن الموضوعات الأخرى التي تحال
إليها من مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة المنتدب - وترفع اللجنة

(١) بتفويض المادة ١١ فترة ثانية من القانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٤ يستثنى العاملون من الحد الأقصى للأجور المحدد بمبلغ ٥٠٠٠
جنيه سنوياً بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ .

توصياتها وتناجج ، راستها إلى مجلس الادارة .

مادة ٣٥ - ـ عين اللجنة من أعضائها رئيساً — وفي حالة غيابه تعيين العضو النخ يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتاً .

ويحضر اجتماعات اللجنة عضو مجلس الادارة المنتدب أو من يفوضه من أعضاء مجلس الادارة ، وعدد من المديرين المسؤولين بالشركة يخدمهم عضو مجلس الادارة المنتدب دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

ماده ٣٦ — يتولى مجلس الادارة وضع قواعد وشروط اختيار أعضاء اللجنة الادارية المعاونة ومدة العضوية وطريقة التجديد ونظام عملها ومكافأة أعضائها وفقاً للقواعد التي تضعها الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر ، ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره ثلث عدد الأعضاء على الأقل ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم مقامه .

مادة ٣٧ — تضع اللجنة تقريراً سنوياً خلال السنة المالية للشركة يعرض على مجلس الادارة توضح فيه الموضوعات التي أحيلت إليها وما أوصت به في شأنها واقتراحاتها التي ترى عرضها على المجلس والتي يؤدي الأخذ بها إلى تحقيق مصلحة الشركة .

الباب الخامس

في الجمعية العمومية

مادة ٣٨ - الجمعية العمومية المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها إلا في — (المدينة التي بها مركز الشركة) .

مادة ٣٩ - لكل مساهم حائز لـ — سهماً (عشر أسهم على الأكثر) الحق في حضور الجمعية العمومية للمساهمين بطريق الاصل أو إناابة مساهم آخر ولا يجوز للمساهم أن ينوب عنه أحد أعضاء مجلس الادارة في حضور الجمعية العمومية .

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي خاص رسمي أو مصدق على التوقيعات فيه وأن يكون الوكيل مساهماً ومن غير أعضاء مجلس الادارة .

ولا يكون لأي مساهم باستثناء الأشخاص الاعتباريين بوصفه أصيلاً أو نائباً عن الغير عدد من الأصوات يجاوز — $\frac{1}{20}$ (٢٥ ٪ على الأكثر) من عدد الأصوات المقررة لأسهم الحاضرين .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التي يحملها الوكيل بهذه الصفة على — $\frac{1}{50}$ (٥ ٪ على الأكثر من أسهم رأس حال الشركة) .

ومع ذلك ففي ١- المعيات التي تدعى للنظر في تقييم الحصص المبنية
بتعيين أبل مجالس إدارة بالثبت من صحة إقرارات المؤسسين يكون
لكل مساهم أيا كان عدد أسهمه حق حضور الجمعية ويكون له عدد
الاصوات المقررة في نظام الشركة دون أن يجاوز عشرة بأى حال
من الأحوال .

مادة ٤ - يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية
العمومية أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في مصرف
من مصارف مصر أو الخارج التي تكون قد عينت في إعلان الدعوة
وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

ولا يجوز قيد نقل ملكية الأسهم في سجل الشركة من تاريخ نشر
الدعوة للاجتماع إلى انقضاء الجمعية العمومية .

مادة ٤١ - يرأس الجمعية العمومية رئيس مجالس الإدارة وعند
غيابه برأسها عضو مجالس الإدارة الذي ينوب عنه مؤقتاً .

ويعين الرئيس سكرتيراً ومراجعين اثنين لقرض الاصوات على أن
تقر الجمعية العمومية تعيينهم .

مادة ٤٢ - تعقد الجمعية العمومية العادية كل سنة خلال الـ
شهور (ستة شهور على الأكثر) التالية لنهاية السنة المالية للشركة في
المكان واليوم والساعة المعينة في إعلان الدعوة للاجتماع وتوجه الدعوة

مشتمة على جدول الأعمال إلى جميع المساهمين بخطابات مسجلة مصحوة
بعلم الوصول .

وتجتمع على الأخير لسماع تقرير المجلس عن نشاط الشركة ومركزها
المالى وكذا تقرير المراقب والتصديق على ميزانية السنة المالية وعلى
حساب الأرباح والخسائر ولتحديد حصص الأرباح التي توزع ، على
المساهمين والموظفين والعمال ولانتخاب مراقب الحسابات وتحديد
مكافآته ولانتخاب أعضاء مجلس الإدارة إذا اقتضت الحال .

مادة ٤٣ — لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية كلما رأى ذلك
ويعين على المجلس أن يدعو الجمعية العمومية كلما طاب إليه ذلك لغرض
معين مراقب الحسابات أو للمساهمين الحائزون لعشر رأس المال على الأقل .

وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على هؤلاء المساهمين أن يثبتوا قبل
إرسال أية دعوة أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في مصرف من
مصارف جمهورية مصر العربية بحيث لا يجوز لهم سحبها إلا بعد
انقضاء الجمعية العمومية .

وترسل صورة من هذه الأوراق إلى الهيئة العامة للاستثمار للعربي
والأجنبي والمناطق الحرة وإلى مصلحة الشركات في نفس الوقت الذي
يتم فيه نشر الدعوة أو إرسالها إلى المساهمين .

مادة ٤٤ — للمراقب عند الضرورة التقصى أن يدعو الجمعية

العمومية للانعقاد وعليه في هذه الحالة أن يضع جدول الاعمال ويتولى نشره بنفسه .

وترسل صورة من هذه الأوراق إلى الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة وإلى مصلحة الشركات في نفس الوقت الذى يتم فيه نشر الدهرى وإرسالها إلى المساهمين .

مادة ٤٠ — يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحاً إذا كان ربع رأس مال الشركة على الأقل ممثلاً فيها .

فإذا لم يتوافر هذا القدر الأدنى في الاجتماع الأول انعقدت الجمعية للعمومية بناء على دعوة ثانية خلال الثلاثين يوماً التالية ويعتبر اجتماعها الثانى صحيحاً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه .

وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات وفي حالة التساوى يرجح صوت من يرأس الجمعية إلا إذا اشترط النظام أغلبية خاصة في إصدار بعض القرارات .

مادة ٤٦ — فيما عدا تعديل غرض الشركة الاصلى أو زيادة التزامات المساهمين ويجوز للجمعية العمومية في اجتماع غير عادى أن تعدل مواد النظام بما في ذلك انقاص أو زيادة رأس المال أو تقصير أو إطالة مدة الشركة أو تغيير نسبة الحسارة التى يترتب عليها حل للشركة إجبارياً وإدماج الشركة مع شركة أخرى وذلك أياً كانت أحكام النظام

ويجب أن يكون موضوع التعديل قد فصل في إعلان الدعوة وأن يمثل الحاضرون ثلثي رأس المال على الأقل وتصدر القرارات في هذه الحالة بأغلبية أصوات الحاضرين .

فإذا لم يتوافر في الاجتماع النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة أصدرت للجمعية العمومية قراراً مؤقتاً بأغلبية أصوات الحاضرين وتدعى مرة أخرى بعد مضي خمسة عشر يوماً ويكون اجتماعها صحيحاً إذا حضره من يمثلون نصف أسهم رأس المال على الأقل ولا يكون القرار صحيحاً إلا بأغلبية ثلثي أسهم رأس المال الذي يحوزه الحاضرون .

ولا تنفذ هذه القرارات إلا بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار العربى والأجنبي والمناطق الحرة .

مادة ٧٤ - لا يجوز للجمعية العمومية أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال المبين في إعلان الدعوى .

مادة ٨٤ - قرارات الجمعية الصادرة طبقاً لنظام الشركة ملزمة لجميع المساهمين حتى للغائبين منهم والمخالفين في الرأي وعديمي وثاقصي الأهلية .

الباب السادس في مراقب الحسابات

ماده ٤٩ — يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين المنتمين بالجفنية المصرية تعينه الجمعية العمومية وتقدر أتعابه واستثناء مما ختمت عليه من الميسرين السيد — المقيم في — مراقباً أول للشركة .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل ما هم أثناء عقد الجمعية العمومية أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

الباب السابع سنة الشركة — الجرد — الحساب الختامي المال الاحتياطي — توزيع الأرباح

ماده ٥٠ — تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة على أن السنة الأولى تشمل المدة التي تنقضى من تاريخ نشر نظام الشركة الأساسى وعمد تأسيسها وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ حتى آخر ديسمبر من السنة التالية .

ماده ٥١ — على مجلس الإدارة أن يعد كل سنة مالية في موعد

يسمح بعقد الجمعية العمومية للمساهمين خلال _____ أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء (ستة أشهر على الأكثر) ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتلك التي تحددها الهيئة العامة للاستثمار .

وعلى المجلس أيضاً أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها .

مادة ٥٢ - توزع أرباح الشركة الصافية سنوياً بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي _____ % من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني (٥ % على الأقل) ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرأ يوازي _____ % من رأس مال الشركة المدفوع (٢٠ % على الأقل) ومتى مس الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع .

ويجوز أن ينص نظام الشركة على أنواع أخرى من الاحتياطيات .

٢ - تم يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها _____ % (٥ % على الأقل) للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم .

على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية .

٢ - ثم تخصص بعد ذلك نسبة من الأرباح لتزلفين والمال في الشركة طبقاً للقواعد التي يقرها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العمومية .

٤ - ويخصص بعد ما تقدم / — (عشرة في المائة على الأكثر) من الباقي لمكافأة مجلس الإدارة .

٥ - ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح أو يرسل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المقبلة أو يخصص لإنشاء مال للاحتياطى أو مال للاستهلاك غير عاديين

مادة ٥٣ - يستعمل المال الاحتياطى بناء على قرار مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة .

مادة ٥٤ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والنظم النافذة تدفع حصص الأرباح إلى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة .

الباب الثامن

في المنازعات

مادة ٥٥ — لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العمومية سقوط دعوى المسئولية المدنية عند أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التى تقع منهم فى تنفيذ مهمتهم، وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العمومية بقرار من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فإن هذه الدعوى تسقط بحضى سنة كاملة من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة.

ومع ذلك إذا كان الفعل المنسوب إلى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى العمومية .

الباب التاسع

في حل الشركة وتصفيتها

مادة ٥٦ — فى حالة خسارة نصف رأس المال تحمل الشركة قبل إنقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك .

مادة ٥٧ — عند انتهاء مدة الشركة أو فى حالة حلها قبل الاجل المحدد تعين الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفياً أو جملة مصفين وتحدد سلطاتهم .

وتتبقى وكالة مجلس الإدارة بتعين المصفين .

أما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء حدة المصفين .

الباب العاشر

أحكام ختامية

- مادة ٥٨ - تخصم المصاريف والالتزام المدفوعة في سبيل تأسيس شركة من حساب المصروفات العمومية .
- ٥٩ - يودع هذا النظام وينشر طبقاً للقانون .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧

بإصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ،

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون نظام استثمار

المال العربي والأجنبي ،

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ،
وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ،
وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى
والجهاز المصرفى ،

وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تحويل مدينة بور سعيد
إلى منطقة حرة ،

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار
الترسيمة الجمركية ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما أقره مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

(المادة الأولى)

يعمل بالأحكام المرافقة بشأن نظام المنطقة الحرة لمدينة بور سعيد .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التشريع المصرى على المنطقة الحرة لمدينة بور سعيد
وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى النظام المرفق أو فى القانون رقم
٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ولا تسرى أحكام النظام المرفق على المشروعات
المخصص بها طبقاً لأحكام القانون المذكور .

(المادة الثالثة)

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الاقتصاد بناء
 ما يقرره مجلس إدارة المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وبعد موافقة المجلس
 المحلي للمحافظة .

(المادة الرابعة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
 ويعمل به من تاريخ نشره
 صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٩٧ (٢٩ مارس
 سنة ١٩٧٧) .

أنور السادات

نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد

الباب الأول

نظام إدارة المنطقة

مادة ١ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥
يصدر نظام الحكم المحلي المشار إليه تمتع المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد
بالشخصية المعنوية المستقلة .

مادة ٢ — يكون للمنطقة الحرة لمدينة بورسعيد موازنة خاصة تعد
طبقا للقواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وتبدأ السنة المالية للمنطقة
ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

مادة ٣ — تتكون موارد المنطقة الحرة مما يلي :

- (١) العملات الأجنبية والمحلية التي تحصلها مقابل الخدمات التي تقدمها .
- (٢) الإيرادات الناتجة عن نشاطها ومقابل الانتفاع بأموالها .
- (٣) حصيلة إيجار الأراضي المخصصة للمنطقة .
- (٤) الاعتمادات التي تخصصها الدولة للمنطقة في الموازنة العامة .
- (٥) القروض .
- (٦) الإعطائات والهبات .
- (٧) الفرمانات التي يتم منحها طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٤ — يتولى إدارة المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد مجلس إدارة
يجهل من محافظ بورسعيد رئيسا وعدد من الأعضاء لا يقل عن ستة

ولا يزيد على عشرة إصدارات باختيارهم وتحديد مكافآتهم لمدة سنتين قابلة للتجديد قرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة بعد موافقة هذا المجلس .

مادة ٥ - مجلس إدارة المنطقة هو السلطة المهيمنة على جميع شئونها وتصريف أمورها وله أن يتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها طبقاً لأحكام هذا القانون ويختص مجلس إدارة المنطقة بصفة خاصة في حدود السياسة العامة للدولة وهون التقيد بالنظم الحكومية أو أنظمة الهيئات العامة أو المؤسسات العامة بما يلي :

(أولاً) وضع خطة العمل التي تديرها المنطقة في إطار السياسة العامة التي تضعها الهيئة العامة للاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة .
(ثانياً) وضع اللوائح المنظمة للعمل داخل المنطقة من النواحي المالية والإدارية والفنية .

(ثالثاً) الإشراف على الأراضي التي تخصص للمنطقة الحرة .
(رابعاً) الموافقة على إقامة المشروعات والخدمات التي تحتاجها المنطقة سواء بأموالها أو بالمشاركة مع آخرين .
(خامساً) تحديد مقابل الخدمات التي تقدمها المنطقة بالعملة الأجنبية أو المحلية وتحديد قواعد تحصيلها واستخدامها .
(سادساً) النظر في إبرام القروض المحلية أو الخارجية واتخاذ الإجراءات اللازمة لإبرامها قانوناً .

(سابعاً) قبول الإعانات والهيئات التي لا تتعارض مع أغراض المنطقة .

(ثامنا) إعداد مشروع موازنة المنطقة طبقا للقواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وحساباتها الختامية .

ومجلس إدارة المنطقة تكليف واحد وأكثر من أعضائه بمهمة محددة كما يجوز للمجلس أن يفوض بعض اختصاصاته بصفه مؤقتة إليه رئيسه أو إلى مدير عام المنطقة ولا تكون قرارات مجلس إدارة المنطقة نافذة إلا بعد اعتمادها من وزير الاقتصاد .

مادة ٦ - يمثل المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد أمام القضاء وفي مواجهة الغير رئيس مجلس إدارتها .

مادة ٧ - يصدر بتحديد المداخل والمخارج الجمركية للمنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وبنظام إدارتها وحراستها قرار من محافظ بورسعيد بناء على ما يترحه مجلس إدارة المنطقة وبعد موافقة المجلس المحلى للمحافظة بعد الاتفاق مع مصلحة الجمارك وأمن الموانئ .

مادة ٨ - تحدد في اللائحة التنفيذية إجراءات الدخول إلى المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وإجراءات الخروج منها .

مادة ٩ - يجوز بقرار من محافظ بورسعيد بعد موافقة المجلس المحلى للمحافظة وبناء على اقتراح مجلس إدارة المنطقة الحرة تخصيص أرض لها من بين الأراضى المملوكة للدولة أو للمحافظة .

مادة ١٠ - لا يجوز لغير المصريين أو الأشخاص الاعتبارية التى يتولى إدارتها المصريون ويملكون ٥١ ٪ من رأسمالها على الأقل مباشرة أى نشاط تجارى دخل المنطقة لمدينة بورسعيد .

الباب الثاني

قواعد الصادر وأوارد والجمارك

- مادة ١١ - لا تخضع البضائع والمنتجات المحلية التي يجرى تداولها بين المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد وسائر أنحاء الجمهورية لأية إجراءات أو ضرائب أو رسوم مقررة بالتطبيق لأحكام هذا القانون
- مادة ١٢ - فيما عدا البضائع والمواد المحظور تداولها قانونا، الخمر والسجائر والدخان بكافة أنواعه ومنتجاته - لا تخضع للإجراءات الجمركية المواد الأجنبية التي تستورد أو تصدر من وإلى المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد. وفيما عدا القواعد المنصوص عليها في هذا القانون ولا تحتها التنفيذية لا يخضع استيراد أو بقاء هذه البضائع والمواد في المنطقة الحرة أو تصديرها منها لأية قيود تقررها التشريعات الجمركية أو التشريعات المنظمة للاستيراد والتصدير
- مادة ١٣ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها جميع البضائع والمواد المشار إليها في المادة السابقة وتشمل البضائع جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل وما يماثلها .
- مادة ١٤ - تخضع للقواعد والإجراءات المقررة قانونا للتصدير والضريبة الصادر وغيرها من الضرائب والرسوم المتعلقة بها جميع البضائع والمواد المحلية المصدرة إلى الخارج سواء مباشرة من المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد أو بعد ورودها إليها من أية جهة بالجمهورية. وتحصل الضرائب والرسوم المستحقة طبقا للفقرة السابقة على البضائع والمواد المتجهة في المنطقة المذكورة عند تصديرها منها على أساس نسبة المواد والبضائع المحلية الداخلة في صناعتها أو إعدادها .

مادة ١٥ — تخضع للقواعد والإجراءات المقررة قانونا للاستيراد والضريبة الوارد وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها البضائع والمواد الأجنبية الواردة من الخارج إلى داخل الجمهورية عن طريق المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد .

مادة ١٦ — لا تخضع البضائع والمواد الأجنبية المخصصة للاستهلاك داخل المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد أو المخصصة لاستخدام المقيمين بها للضرائب الجمركية والضرائب والرسوم المتعلقة بها .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية إخضاع بعض البضائع والمواد سالفة الذكر للضرائب الجمركية والضرائب الرسوم المتعلقة بها .

وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد المنظمة للإفراج بصفة مؤقتة أو دائمة عن السلع الأجنبية المملوكة للقيمين في المنطقة المذكورة وذلك عند انتقالهم منها للإقامة بصفة مؤقتة أو دائمة في غيرها من مناطق الجمهورية

مادة ١٧ — تؤدي الضرائب والرسوم الجمركية على البضائع والمواد الأجنبية التي تسحب من المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد إلى غيرها من جهات الجمهورية وفقا للقواعد المقررة في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه دون غيرها .

مادة ١٨ — يجوز للمجلس المحلي لمحافظة بورسعيد فرض رسم على الواردات الأجنبية التي تستهلك في المنطقة الحرة بمدينة بورسعيد في حدود خمسة في المائة من قيمتها . وتخصص حصيلة هذا الرسم لحساب الخدمات والتنمية بالمحافظة للاتفاق منه في الأغراض المنصوص عليها

في المادة (٣٨) من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه .

مادة ١٩ - يجوز ترخيص من رئيس مجلس إدارة المنطقة الحرة بمدينة بور سعيد سحب البضائع والمواد الأجنبية أو البضائع والمواد المشتعلة على جزء أجنبي من هذه المنطقة إلى غيرها من جهات الجمهورية وذلك بصفه مؤقتة لإجراء أية عمليات تكمليه أو صناعية أو تحويله فيها أو لإصلاحها أو لحياتها وذلك طبقا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

الباب الثالث

قواعد التعامل بالنقد المحلي والأجنبي

مادة ٢٠ - لا يخضع التعامل بالنقد الأجنبي أو الاحتفاظ به داخل المنطقة الحرة لمدينة بور سعيد لأية قيود .

مادة ٢١ - يجوز دخول النقد المحلي والأجنبي من جهات الجمهورية المختلفة إلى المنطقة الحرة لمدينة بور سعيد ، كما يجوز خروج هذا النقد بنوحيه منها إلى هذه الجهات دون أية قيود .

مادة ٢٢ - يجوز للبنوك أو فروعها المعتمدة في المنطقة الحرة لمدينة بور سعيد قبول الودائع بالعملات الأجنبية من أى شخص طبيعي أو معنوي وفتح حسابات بهذه العملات بأسماء المودعين وذلك بغير التحقق من مصدر هذه العملات وللمودعين حق استخدام أرصدة هذه الحسابات بالنقد الأجنبي دون أية قيود .

مادة ٢٣ - لا يجوز لإخراج النقد الأجنبي أو المعائن لتغطية

والأحجار المكشوفة من المنطقة الحرة بميد بور سعيد إلى خارج الجمهورية
إلا في الحدود المقررة قانونا وطبقا للقواعد والإجراءات التي ينص عليها
في اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٤ - لا يجوز إدخال النقد المصري من خارج الجمهورية إلى
المنطقة الحرة لمدينة بور سعيد أو خروجه منها إلى خارج الجمهورية إلا
طبقا للقواعد المقررة قانونا .

الباب الرابع المقوبات

مادة ٣٥ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١٠) من هذا
القانون بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن
خمسمائة جنيه ولا تتجاوز ألفين من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٦ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على
ألف جنيه كل من يخالف أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو غيرها
من القرارات الصادرة تنفيذا له

مادة ٣٧ - لارتض الدعوى العمومية عن الجرائم التي رتبة كـ
بالمخالفة لأحكام هذا القانون إلا بناء على طلب من رئيس مجلس
إدارة المنطقة الحرة لمدينة بور سعيد .

ريجوز لمجلس إدارة المنطقة التصالح على الغرامات المنصوص عليها
في المادة (٣٦) في أية مرحلة تكون عليها الدعوى .

مادة ٣٨ - لا تخل أحكام هذا القانون بأية عقوبة أشد منصوص
عليها في قانون العقوبات أو أي قانون آخر .

الفهرس

صفحة

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الصادر بنظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧	٥
الفصل الاول : في استثمار المال العربي والاجنبي	٧
الفصل الثاني : المشروعات المشتركة	٢٥
الفصل الثالث : في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	٢٧
الفصل الرابع : في المناطق الحرة	٣١
قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٧ تعديل بعض أحكام نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤	٤٤
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة	٦١
القسم الاول : الهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنبي والمناطق الحرة	
الباب الاول : الشكل القانوني للهيئة	٦٢
الباب الثاني : أغراض الهيئة ووظائفها	٦٣
الباب الثالث : إدارة الهيئة	٦٥
الباب الرابع : الحسابات السنوية ومراقبة الحسابات	٦٧
القسم الثاني : استثمار رأس المال العربي والاجنبي	٦٩

صفحة

الباب الأول : المال المستثمر ومجالاته	٦٩
الفصل الأول : المال المستثمر	٦٩
الفصل الثاني : مجالات الاستثمار	٧٣
الباب الثاني : طلبات الاستثمار	٧٤
الباب الثالث : في التيسيرات النقدية المقررة للشروعات	٧٩
المتتقة بأحكام القانون	٧٩
الفصل الأول : في تحويل الأرباح	٧٩
الفصل الثاني : في فتح حسابات بالتقدي الأجنبي	٨٠
الفصل الثالث : في تحويل حصة من مرتبات العاملين في المشروع	٨١
الفصل الرابع : في إجراءات الاستيراد	٨٢
الفصل الخامس : في التصفية	٨٣
الباب الرابع : في المشروعات المشتركة	٨٤
الباب الخامس : في التحكيم	٨٥
القسم الثاني : المناطق الحرة	٨٥
الباب الأول : في التعريف بالمناطق الحرة وتحديد مداها وإلشائها	٨٩
وأشغالها وميزاتها	٨٩
الفصل الأول : في التعريف بالمناطق الحرة وتحديد مداها وإلشائها	٨٩
والعمليات المرخص بها فيها	٨٩
الفصل الثاني : في شغل المناطق الحرة	٩٢
الباب الثاني : في إدخال وإخراج وتداول البضائع في المناطق الحرة	٩٦
الفصل الأول : في إجراءات إدخال البضائع إلى المناطق الحرة	٩٦

صفحة

الفصل الثاني : في إخراج البضائع من المنطقة الحرة	١٠١
المحل الثالث : في تداريل البضائع وتعيينها داخل المنطقة الحرة	١٠٤
المحل الرابع : في الرسوم المقررة على الإدخال وإخراج البضائع	١١٠
الباب الثالث : في الخدمات داخل المناطق الحرة ونظام العمل فيها	١١٢
الفصل الثاني : في تراخيص مزاولة العمل بالمناطق الحرة	١١٣
المحل الثالث : في تصاريح دخول المناطق الحرة والسكن فيها	١١٥
الفصل الرابع : في نظم العاملين بالمنشآت المخصصة للمناطق الحرة	١١٧
المحل الخامس : الرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية	١٢١
الفصل السادس : في الترخيص بمزاولة المهن والحرف بالمنطقة الحرة	١٢٤
الباب الرابع : القواعد التنفيذية	١٢٦
الفصل الأول : أحكام عامة	
المحل الثاني : في أموال مشروعات المنطقة الحرة	١٢٧
المحل الثالث : في الحسابات التي تحتفظ بها للمنشآت في المناطق الحرة	١٢٨
المحل الرابع : في صادرات وواردات للمناطق الحرة	١٣٠
المحل الخامس : في مستحقات العاملين لدى المنشآت المرخص لها	١٣١
بالعمل في المناطق الحرة	
الفصل السادس : في دخول وخروج النقد المصرى بالمناطق الحرة العامة	١٣٢
الباب الخامس : الخصائص	

صفحة

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ بنموذج العقد ١١٧	
الإبتدائي والنظام الاساسى للشركات المشتركة	
نموذج للعقد الإبتدائي للشركات المساهمة الخاصة بالمشروعات المشتركة ١٣٧	
الى تفضلاً وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧	
نموذج النظام الاساسى للشركة ١٤٣	
قرار جمهورى رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ بإصدار نظام المنطقة الحرة	
لمدينة بورسعيد	
نظام المنطقة الحرة لمدينة الحرة بورسعيد	
الباب الاول : نظام لإدارة المنطقة	
الباب الثامن : فى المنازعات ١٦٥	
الباب التاسع : فى حل الشركة وتصفيتها ١٦٦	
الباب العاشر : أحكام ختامية ١٦٦	
قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ١٦٧	
بإصدار نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد	
نظام المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد	
الباب الاول : نظام إدارة المنطقة ١٧١	
الباب الثانى : قواعد الصادر للموارد وللمشارك ١٧٣	
الباب الثالث : قواعد التعامل بالنقد المحلى والاجنبى ١٧٦	
الباب الرابع : العقوبات ١٧٧	

